



كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا

مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث

مجلة علمية محكمة. نصف سنوية - العدد السابع - مارس 2016م

محتويات العدد

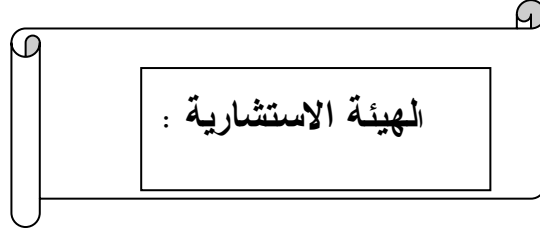
- 1/ أثر استخدام الأساليب الكمية فى اتخاذ القرارات بالتطبيق على مصنع سكر كنانة
د/السمانى محمد الغالى نور الدائم عبد المحمود
- 2/ العمل من أهم عوامل الإنتاج من منظور إسلامي
د/صلاح محمد إبراهيم أحمد
- 3/ المراجعة با استخدام العينات الإحصائية فى النظامين التقليدى والإلكتروني وأثرها فى مخاطر المراجعة
د/صديق سبيل ادم منصور
- 4/ دور جودة التحاسب الضريبي فى إكتشاف التطويع المصطنع للأرباح
د/صالح حامد محمد علي
د/مزمّل عوض طه محمد
- 5/ دراسته تحليلية لدور النشاط المدرسى فى ترقية وسائل وأساليب الأتصال لطلاب المرحلة الثانوية
د/عبد الصادق عبد العزيز جاد الله
د/حمى الأمين الصادق الأصم
د/فاطمة محمد مصطفى الكنين
- 6/ التحليل المكانى للخدمات الصحية فى ولاية كسلا
د/عوض حاج علي
د/مناهل أدریس أدروب عنجه
- 7/ أثر العوامل المتعلقة بتأهيل فريق المراجعة وإجراءات العمل الميداني في جودة تقارير المراجعة
د/ناصر جمعة سعد الدين صالح

8/ The important determinants of inflation in sudan and the effectiveness of monetary and fiscal policy inflation reduction

Amani Elaj Mohed Ahmem

كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا

مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث



الهيئة الاستشارية :

1. أ.د. عوض حاج علي.
2. أ.د. الطيب عبدالوهاب محمد مصطفى.
3. أ.د. عبد الله التوم عبدالله.
4. أ.د. عمر محمد علي محمد .
5. أ.د. الجزولي بابكر محمد.
6. أ.د. أحمد علي إبراهيم حمو.

مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث

كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا

White Nile Journal for studies and scientific research

ردمك: ISSN:1858-6643

البريد الإلكتروني: Journal@wnust.edu.sd

الموقع الإلكتروني: www.wnust.edu.sd

مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث

كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا

❖ رئيس مجلس الإدارة :

أ.د. السمانى عبدالمطلب أحمد.

❖ رئيس التحرير :

د. الشاذلي عيسى حمد عبدالله

❖ نائب رئيس التحرير:

د. محمد الأمين محمد يوسف كبر

❖ سكرتير التحرير:

د. صلاح محمد إبراهيم

❖ أعضاء هيئة التحرير :

1- د. وداعة عبدالله علي

2- د. صلاح محمد إبراهيم

3- د. قمر الدولة عبدالمطلب احمد

❖ التدقيق اللغوي:

د . النعيم أحمد النعيم

❖ الجمع بالحاسوب:

أ. هشام محمد مهدي الجلابي

أ. محمد مسعود محمد ادريس

❖ إشراف طباعة:

أ. أم هاني محمد علي محمد

المحتويات

م	الموضوع
1	أثر إستخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات بالتطبيق على مصنع سكر كنانة د/السماني محمد الغالي نور الدائم
2	العمل من أهم عوامل الإنتاج من منظور إسلامي د/صلاح محمد إبراهيم أحمد
3	المراجعة با استخدام العينات الإحصائية في النظامين التقليدي والإلكتروني وأثرها في مخاطر المراجعة د/صديق سبيل ادم منصور
4	دور جودة التحاسب الضريبي في إكتشاف التطويع المصطنع للأرباح د/صالح حامد محمد علي د/مزمل عوض طه محمد
5	دراسه تحليلية لدور النشاط المدرسي في ترقية وسائل أساليب الأتصال لطلاب المرحلة الثانوية د/عبد الصادق عبد العزيز جاد الله المبارك د/حمى الأمين الصادق الأصم د/فاطمه محمد مصطفى الكنين
6	أثر العوامل المتعلقة بتأهيل فريق المراجعة وإجراءات العمل الميداني في جوده تقارير المراجعة د/ناصر جمعه سعد الدين صالح
7	التحليل المكاني للخدمات الصحية في ولاية كسلا أ.د. / عوض حاج علي د/مناهل أدریس أدروب عنجه
8	The important determinants of inflation in sudan and the effectiveness of monetary and fiscal policy inflation

العدد السابع مارس 2016م

مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث

مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث

White Nile Journal for Studies and Scientific Research

كوستي - السودان

نبذة عن المجلة :

1. مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث العلمية مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا .

الأهداف :

2. نشر البحوث والدراسات المبتكرة والتي يعدها الباحثون في المجالات العلمية من أجل إثراء وتنمية البحث العلمي وخلق حوار بناء بين الباحثين وصانعي القرار .

3. ربط البحوث والدراسات بقضايا المجتمع .

4. توفير وضمان حرية الأبحاث والابتكار لأعضاء هيئة التدريس والباحثين داخل الكلية وخارجها وتوطيد الصلات العلمية والفكرية بين الكلية ونظيراتها من الجامعات الأخرى.

قواعد النشر :

1. تنشر المجلة البحوث والدراسات (باللغتين العربية والإنجليزية) والتي تتوفر فيها الأصالة والابتكار واتباع المنهجية السليمة والتوثيق العلمي مع سلامة الفكرة واللغة والأسلوب ، والتي لم يتم نشرها سابقاً ولم تكن مقدمة لنيل درجة علمية أو مقدمة للنشر في مجلات أو دوريات أخرى .

ويلزم عند تقديم البحث للمجلة تقديم إقرار خطي من الباحث بأن لم يسبق له أن نشر ولن ينشر - عند قبول النشر في وعاء آخر .

2. ترسل نسختان من البحوث والدراسات ومراجعة الكتب والتقارير إلى رئيس التحرير :الأولى مطبوعة على الورق والثانية على قرص مضغوط (CD).

3. تكون البحوث والدراسات المقدمة بحجم لايزيد عن (30) صفحة من القطع المتوسط (A4) بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية ، كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير على عشر صفحات وأن يكون مكتوباً على الكمبيوتر بالخط simplified Arabic بحجم 14 للغة العربية والخط Times

New Roman حجم 14 والعناوين الرئيسة بحجم 16 أسود عريض ، والهوامش والحواشي بنفس نمط الخط حجم 12 ويتم إعداد الصفحة كالاتي : علوي 2.45 سم سفلي 6.9 سم أيسر 5.7 سم أيمن 3.17 سم رأس الصفحة 1.27 سم تذييل الصفحة 6 سم الفقرة تباعد قبل وبعد 3 سم تباعد الأسطر متعدد بقدر 1.3 سم .

4. يرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا تزيد كلماته عن 150 كلمة ، على أن يكون مكتوباً بنفس لغة البحث مع ترجمته للغة الإنجليزية ، مصحوباً بالكلمات المفتاحية باللغتين .

5. يكتب في ورقة مستقلة باللغتين العربية والانجليزية عنوان البحث واسم الباحث وصفته العلمية ووجهة عمله وعنوانه ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني .
6. في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يراد أولاً في ترتيب الأسماء .
7. تدرج قائمة المراجع في آخر البحث ولا توضع فيها إلا تلك المراجع التي تم الإشارة إليها في متن الدراسة أو البحث مع اتباع القواعد العلمية للتوثيق الرقمي .
8. توثيق الجداول والرسوم التوضيحية المستعارة وغيرها بالمصادر الأصلية .
9. البحوث والدراسات التي لا تعد وفق قواعد النشر وشروطه لا ينظر فيها ولا تعد إلى أصحابها .
10. تلتزم المجلة بإعلام الباحث باستلام بحثه خلال أسبوعين من تأريخ استلامه ، ثم إعلامه بالقبول أو عدم القبول في مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ التسليم .
11. تخضع جميع البحوث والدراسات المقدمة للتحكيم العلمي الموضوعي من قبل محكمين متخصصين من ذوى الخبرة والمكانة العلمية المتميزة ، ويبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت خلال أسبوعين من تأريخ استلام ردود كل المحكمين .وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث على حسب آراء المحكمين قبل قبول البحث والنشر .
12. في حالة قبول البحث للنشر يلتزم الباحث (الباحثون) بالتوقيع على استمارة النشر .
13. تصبح البحوث والدراسات ملكاً للمجلة وتستوجب إعادة نشرها في أماكن بعد الحصول على موافقة كتابية من المجلة .
14. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة وترتيب جميع البحوث وفق اعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث أو بحثه .
15. المجلة لا تقدم عائداً مادياً مقابل نشر أي عمل .
16. ترسل البحوث من نسختين (Hard Copy & Soft Copy) على :
Email: Journal@wnust.edu.sd البريد الإلكتروني

كلمة العدد:

نحمد الله على نعمائه بتوقفنا في إصدار العدد السابع للمجلة ، وهى حافلة بموضوعات شتى ، تخدم رسالة الكلية في إطار البحث العلمي ، وخدمة المجتمع ، والشكر لله وحده الذي جعل المجلة ساحة يتنافس فيها الباحثون لنشر بحوثهم العلمية من مختلف الجامعات داخل وخارج السودان ، معيارنا في ذلك الجودة والإتقان ، والإلتزام بالمنهج العلمي للبحث ، والفائدة المجتمعية ، والإلتزام بضوابط النشر . يصدر هذا العدد والكلية تتهياً لتصبح جامعة خلال عام 2017 م بإذن الله ، وأضيف قسم للطب البشري ، وآخر للمختبرات الطبية ، وثالث لنظم المعلومات ، وذلك استجابة لطلبات المجتمع كما رصدتها إدارة الكلية من خلال تعاملها معه .

في ثانيا هذا العدد سيجد القارئ بحثاً تتعلق بفقہ الجودة في تقارير المراجعة ، والتحاسب الضريبي ، والمراجعة باستخدام العينات الإحصائية . كما أن هنالك بحثاً تقوم الخدمات الصحية بكسلا ، واخرى تتناول استخدام الأساليب الكمية في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات . وفي ميدان الدراسات التربوية يقف القارئ علي دور النشاط المدرسي في ترقية أساليب الأتصال . ومن أهم البحوث في هذا العدد ، البحث الخاص بتطوير العمارة المحلية بتحسين الطين واستخدامه .

نرجو من الإخوة الباحثين الذين يودون نشر بحوثهم في المجلة ، الإلتزام الصارم بضوابط النشر المنشورة في صدر المجلة و التي تتعلق بعدد الصفحات ، التوثيق ، الترقيم ، حجم الخط وكما أنه ليس من واجبات إدارة المجلة إرجاع البحوث الغير صالحة للنشر لأصحابها .

وفي الختام نرجو أن نستقبل آراءكم وتعليقاتكم عبر بريدنا الإلكتروني Journal@wnust.edu.sd

أثر استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات بالتطبيق على مصنع سكر كنانة

د. السمانى محمد الغالى نورالدائم عبدالمحمود

كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا

ملخص:

تهدف هذه الدراسة بصورة رئيسية الى التعرف وقياس الاثار المترتبة على اثر استخدام الاساليب الكمية فى تحليل المشكلات واتخاذ القرارات على اداء واستمرارية الاعمال، تتركز مشكلة البحث فى عدم استخدام الاساليب الكمية فى تحليل المشكلات واتخاذ القرارات وعدم الاهتمام باتخاذ القرار فى حل المشكلات الادارية بطريقة علمية مما ينعكس سلباً على قوة العمل و استمراريته والمنافسة و على نتائج الاعمال و الاداء بصورة عامة، من أهم النتائج التى توصل اليها البحث كما يلى :

إن درجة المعرفة بالأساليب الكمية كبيرة تمثل نسبة عالية في مواقع اتخاذ القرار، وتمثل الدراسات الجامعية والدراسات العليا نسبة عالية من مؤهلات متخذي القرار وهي نسبة كبيرة جداً القرار، غالبية المستخدمين للأساليب الكمية يستخدمون عدداً محدوداً من هذه الأساليب وقد يعزى السبب إلى قلة المعرفة بالأساليب الكمية الأخرى، تبين الدراسة أن أهم معوقات استخدام الأساليب الكمية هي: عدم توفر الأشخاص المتخصصين وعدم وجود تشجيع من الرؤساء في العمل، وعدم توفر الاعتمادات المالية المناسبة وعدم وجود البيانات الدقيقة، وأهم التوصيات ضرورة استخدام قسم متخصص في كل إدارة يقوم بعملية تحليل المشكلات وإعطاء التوصيات، إن استحداث هذه الأقسام يقوم من خلاله أصحاب الاختصاص بدفع الإدارات إلى البحث عنهم وتعيينهم وبالتالي يقود هذا الإهتمام أن تتبنى الجامعات مناهج دراسية أكثر تخصصية لتلبية هذا الطلب، الإهتمام بالتدريب في إعداد المديرين الموجودين وإعادة تأهيلهم.

Abstract

the effect of using the quantities method in analyzing the problems and making the decisions applying Kenana sugar factory aims mainly to identify and measure the effects of using the quantities methods in analyzing and making the decisions and not paying attention to the making decisions process in the administrative problems which reflects negatively on the work force .. continuity the competition. the works results and the performance generally.

and the important results that came out from this research :the degree of knowledge about the quantities methods represents a huge percent in the position of making the decisions the university studies and the post graduate studies represents of the qualifications of those who makes the decisions and it is a huge percent the majority of the users to this method using a specific amount methods due the lack of knowledge about the other quantity methods The university studies represents' the first source of the knowledge of this method cause the universities were the first to teach this method and the scientific research methods to the students from over 30 years ago There is a huge desire from those who knows or doesn't know the quantity

methods to improve their knowledge about the styles and methods of the quantity The study shows that the chronicles of the quantity method are: there is not any available particularistic there is not any cheering from the bosses there are not any available suitable financial supports there is not any accurate data The important suggestions and recommendations: The researcher sees depending on the results the recommendations should take the following sequence The nasality of using a particulate division at every administration to analyze the problems and to give the recommendations Using these takes the people of petulancy which leads the administrators to look about them and hire them and that leads the universities to adopt the methodology of a more particular study methodology to respond to this Taking care of the training factor because it is more important in preparing the managers and requalifying them and working on increasing the wariness to the importance and the quantity methods to assist at making decisions' through making conferences and lectures. open meetings among the academics and the decision makers in public institutions at the state in both public and private sector

مقدمة:

تلعب منظمات الاعمال دوراً حيوياً وهاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للدول سواء أكانت هذه الدول نامية أو متقدمة، وبغض النظر عن نوعية النشاط الذي تمارسه منظمات الاعمال المختلفة فإن القرارات لها بالغ الأثر على الاداء و الأهداف بتحسين جودة القرار، وهذه الخاصية لا تتحقق إلا باستخدام الأساليب والأدوات العلمية ومنها الأساليب الكمية، وخاصة أساليب بحوث العمليات والتي تساعد على اتخاذ القرارات بفاعلية. لقد ظهرت الأساليب الكمية (بحوث العمليات على وجه الخصوص) كأسلوب لتحليل المشكلات إبان الحرب العالمية الثانية، واستخدمت في بادئ الأمر لأغراض عسكرية، ثم انتقل استخدامها للأغراض المدنية، وخاصة في مجال الصناعة، بعدما أثبتت نجاحاً في المجال العسكري[1]. ومن خلال إجمال عدة تعريفات لبحوث العمليات يمكن القول بأن بحوث العمليات هي منهج مبني على أسس علمية لمساعدة الإدارة في حل المشاكل التي تواجهها واتخاذ قرار بشأنها. أو هي منهج راشد في حل المشاكل التي تواجهها الإدارة ومساعدتها في اتخاذ قرار[2]

المشكلة موضوع الدراسة :

تتمثل المشكلة الأساسية التي تتناولها هذه الدراسة، في تحديد مدى استخدام الأساليب الكمية في تحليل المشكلات و اتخاذ القرارات في منظمات الاعمال. ومن هنا نجد ان مصانع السكرتعمل في بيئة متغيرة شديدة التنافس مما يزيد حالة عدم التأكد من الظروف المحيطة بها، الأمر الذي يؤدي الى زيادة احتمالية مواجهة هذه المصانع للمشكلات ادارية تهدد قدرتها على البقاء والنمو والاستمرار. ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- هل يؤثر استخدام الاساليب الكمية في تحليل المشكلات و اتخاذ القرارات ؟

2- هل يؤثر تحقيق نجاح استخدام الأساليب الكمية في قدرة المنظمة على الاستعداد والوقاية لمواجهة المشكلات الادارية ؟

3- هل يؤثر استخدام الأساليب في تحليل المشاكل الادارية والتعرف على قدرة المنظمة على احتواء الأضرار الناجمة عن المشكلات الادارية أو الحد منها كأحد مراحل التنبؤ بالمشكلات ؟

4- هل يؤثر استخدام الأساليب الكمية في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات في قدرة المنظمة على استعادة النشاط الاعتيادي كما كان قبل حدوث المشكلات الادارية كأحد مراحل حل المشكلات ؟

5- هل استخدام الأساليب الكمية في تحليل المشكلات و اتخاذ القرارات يحقق نجاح في قدرة المنظمة على التعلم من المشكلات التي تمر بها كأحد مراحل إدارة المشكلات والصعوبات والمهددات والمعوقات الأزمات بها؟

فرضيات الدراسة :

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص العلمي لمتخذي القرار وبين درجة المعرفة بالأساليب الكمية.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات الوظيفة وبين درجة المعرفة بالأساليب الكمية.

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر البيانات وبين استخدام الأساليب الكمية.

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتعلق بموضوع إداري مهم يدخل ضمن اهتمامات كثير من الأكاديميين والممارسين، لأهمية القرارات الإدارية في عملية التطوير الإداري، كما تستمد أهميتها من خلال مجموعة من الإضافات المتوقعة التي يمكن تقديمها للباحثين في الحقل الأكاديمي والممارسين في الواقع العملي بالمنظمات المختلفة في القطاع العام والخاص .

وذلك عن طريق ما يلي:

أ- إمداد الممارسين بمعلومات موثقة مستمدة من دراسة ميدانية قائمة على أساس علمي في بيئة المنظمة تمكنهم من ترشيد قراراتهم في هذا المجال.

ب-إن الأهمية التي يمكن أن تضيفها الدراسة تتمثل في إلقاء الضوء على موضوع مهم وحيوي هو واقع استخدام الأساليب الكمية وبحوث العمليات في اتخاذ القرار وحل المشكلات في المنظمة.

ج- إن أهمية استخدام الأساليب الكمية وبحوث العمليات أنه يساعد متخذي القرار في اتخاذ أفضل القرارات.

د- كما تتبع الأهمية من ان استخدام الأساليب الكمية في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات يعتبر من

الطرق العلمية الرياضية في بحوث العمليات التي تقوم على استخدام الارقام والنسب التي تعتبر درجة

الصدق والثبات والتأكد فيها عالية جدا مقارنة مع الطرق العلمية الأخرى المستخدمة في هذا

الجانب .

أهداف الدراسة:

يهدف هذه الدراسة بصورة رئيسية إلى ما يلي:

أولاً: بيان مدى استخدام الأساليب والطرق الكمية في تحليل المشكلات، واتخاذ القرارات.
ثانياً: إبراز المساهمة أو الدور الذي يمكن أن تلعبه الأساليب الكمية وخاصة أساليب بحوث العمليات المختلفة، في عملية تحليل المشكلات واتخاذ القرارات في منظمات الاعمال.
ثالثاً: تحديد المشكلات والصعوبات التي قد تحد من استخدام الأساليب الكمية، وخاصة أساليب بحوث العمليات واقتراح الحلول المناسبة لهذه المشكلات والصعوبات، وبالتالي العمل على نشر استخدام الأساليب الكمية، وخاصة أساليب بحوث العمليات في القطاعين العام والخاص.
رابعاً: إبراز المزايا والفوائد التي يمكن أن تعود على المنظمات من استخدام وتطبيق الأساليب والطرق الكمية فيها.

خامساً: لفت انتباه الأكاديميين، وخاصة القائمين على تدريس الأساليب الكمية بصفة عامة، وبحوث العمليات بصفة خاصة، وكذلك الدارسين لهذه الأساليب إلى أهمية ومجالات استخدام وتطبيق الأساليب الكمية.

منهج الدراسة:

يعتمد المنهج الأساسي لهذه الدراسة على أسلوبين متكاملين هما:

الأول: الأسلوب الوصفي الذي يقوم على استعراض لأهم الأدبيات والجهود العلمية السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وخاصة الوقوف على واقع استخدام الأساليب الكمية وبحوث العمليات في عملية تحليل واتخاذ القرارات.
الثاني: أسلوب الدراسة الميدانية (المنهج الاحصائي) التي تعتمد على جمع وتحليل البيانات التي سيتم جمعها من عينة البحث للإجابة عن أسئلة الدراسة واستخلاص النتائج.

مصادر وأدوات البحث:

1- المصادر الثانوية: وهي التي يتم الحصول عليها من الكتب العربية والأجنبية والدراسات السابقة والدوريات والمجلات والشبكة العنكبوتية الدولية.

2- المصادر الأولية: وهي التي يتم الحصول عليها من مجتمع البحث لأغراض هذا البحث.

3- الأدوات: لقد تم استخدام إستبانة مبسطة لجمع المعلومات.

مجتمع البحث: وهم متخذو القرار في شركة سكر كنانة المحدودة.

حدود البحث:

1- الحدود البشرية: وهم الموظفون بالشركة.

2- الحدود المكانية: شركة سكر كنانة المحدودة.

الدراسات السابقة:

أولاً : في دراسة(نصير ويوسف) شملت عينة من (106) مؤسسات صناعية وخدمية في الإمارات العربية المتحدة توصل (يوسف)¹ إلى أن (30%) من هذه المؤسسات تطبق أساليب بحوث العمليات كوسائل مساعدة للإداريين في اتخاذ القرارات الرشيدة، وأن (81%) من المؤسسات التي تستخدم هذه الأساليب تطبق عدداً محدوداً منها (1 - 5 أساليب) [1]. أما الأسباب التي حالت دون التطبيق الواسع لهذه الأساليب فكانت كما يلي:

أولاً : عدم المعرفة بهذه الأساليب، وعدم جدوى استخدام هذه الأساليب مادامت المؤسسة اجهة في عملها، وعدم توفر الأفراد المتخصصين. والسبب الجوهرى لعدم التطبيق استناداً إلى (يوسف) هو عدم توفر ودقة البيانات اللازمة للقيام بالتحليل.

ثانياً: وفي دراسة أخرى ل(يوسف) [1] ، عن واقع استخدام الأساليب الكمية في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات والتي شملت خمسة عشر وزارة في الإمارات العربية المتحدة كانت نتائج الدراسة كما يلي: الأساليب الكمية غير معروفة بشكل كبير لدى الغالبية العظمى من متخذي القرارات في القطاع الحكومي وأن نسبة الذين ليس لديهم معرفة على الإطلاق أو لديهم معرفة قليلة بالأساليب الكمية كانت (65.3%). بلغت نسبة الذين يطبقون الأساليب الكمية (12.3%) من الذين لديهم معرفة بهذه الأساليب. المحددات الرئيسية لتطبيق الأساليب الكمية تتمثل في [5]: عدم توفر الأفراد المتخصصين في مجال الأساليب الكمية، وعدم وجود تشجيع من الرؤساء في العمل وعدم توافر الحاسوب وعدم توافر الاعتمادات المالية اللازمة وأخيراً عدم توفر البيانات الدقيقة واللازمة للتحليل. أساليب اتخاذ القرارات المستخدمة بشكل كبير في هذا القطاع تتمثل في الأساليب التقليدية. عدم استخدام أساليب التقنية الحديثة - مثل الحاسوب في القطاع الحكومي - بشكل كبير، وفي حالة استخدامها فإنها تستخدم في المجالات التقليدية كالطباعة السكرتارية، وحفظ البيانات عن الموظفين.

ثالثاً: وفي دراسة أخرى شملت (77) مصنعاً في القطاع الصناعي الخاص بالمملكة العربية السعودية توصل (الشعبي) إلى أن (62.3%) من المصانع المشاركة في البحث تستخدم طرق التنبؤ النوعية، وأن (27.3%) منها تقوم باستخدام طرق التنبؤ الكمية، في حين وجد فقط (10.4%) من هذه المصانع تستخدم مزيجاً من طرق التنبؤ النوعية والكمية [6] .

أما من حيث طرق التنبؤ الكمية الأكثر استخداماً فهي: طريقة إدخال أثر الموسمية بالإضافة إلى أثر الاتجاه والمتوسط، وطريقة المعدل البسيط، وأخيراً طريقة الوسط المتحرك البسيط.

رابعاً: وفي دراسة شملت (115) مؤسسة صناعية وخدمية في المملكة الأردنية الهاشمية توصل (أحمد) إلى النتائج التالية [9]: (32.2%) من المؤسسات عينة الدراسة تطبق لأساليب الكمية في اتخاذ القرارات. بلغت نسبة الذين ليس لديهم معرفة على الإطلاق، أو لديهم معرفة لينة بالأساليب لكمية (60%) ، في حين بلغت نسبة

الذين لديهم معرفة متوسطة إلى كبيرة (40%). غالبية المستخدمين للأساليب الكمية (83.8%) من المؤسسات تستخدم عددا محدودا من هذه الأساليب (1-5 أساليب) ، وقد يعزى السبب إلى قلة المعرفة بالأساليب الكمية المختلفة. يقتصر تطبيق الأساليب الكمية على مجالات محدودة، وقد يعزى ذلك إلى عدم المعرفة بمجالات تطبيق الأساليب المختلفة. إن العائق الرئيسي لاستخدام الأساليب الكمية في المؤسسات لصناعية والخدمية في المنظمات هو عدم توفر المعرفة بهذه الأساليب. كشفت الدراسة أن بعض المتغيرات ذات تأثير معنوي على استخدام الأساليب الكمية ومن هذه المتغيرات: حجم المؤسسة، وتوفر الحاسوب، ووظيفة المستقصى منه، ومؤله العلمي .

أهمية القرارات في الإدارة [13] :

يعتبر اتخاذ القرارات الإدارية من المهام الجوهرية للمدير، ومن هنا وصفت عملية اتخاذ القرارات بأنها قلب الإدارة، كما وصف المدير بأنه متخذ قرارات (decision maker) وأن قدرته على اتخاذ القرارات وحقه النظامي في اتخاذها هو الذي يميزه عن غيره من أعضاء التنظيم الإداري. ومن هنا أصبحت عملية اتخاذ القرارات هي محور العملية الإدارية وأصبح مقدار النجاح الذي تحققة أي منظمة يتوقف إلى حد بعيد على قدرة وكفاءة قيادتها في اتخاذ القرارات المناسبة.

[9]. ومن هنا أيضا جعل علماء الإدارة من اتخاذ القرارات الإدارية موضوعا رئيسيا من دراستهم، وأصبح يحتل جزءا بارزا في معظم كتب الإدارة العامة وإدارة الأعمال وعلم النفس الإداري. ومما زاد من أهمية القرارات ودورها في تحقيق أهداف الإدارة، ما تشهده التنظيمات الإدارية الحديثة من مشكلة تعدد وتعقد أهدافها، ووجود التعارض بين هذه الأهداف أحيانا، إذ لم يعد التنظيم الإداري. ومما زاد من أهمية القرارات ودورها في تحقيق أهداف الإدارة، ما تشهده التنظيمات الإدارية الحديثة من تعدد وتعقد أهدافها، ووجود التعارض بين هذه الأهداف أحيانا، إذ لم يعد التنظيم الإداري إلى تحقيق يسعى لتحقيق هدف واحد كما كان من قبل، وإنما عليه أن يسعى تواجد قيادات هذه التنظيمات، وما استبعد ذلك من اتخاذ العديد من القرارات لمواجهة هذه المشاكل [5].

الأساليب التقليدية في اتخاذ القرار [10]:

يقصد بالأساليب التقليدية أو (غير الكمية) تلك التي ، لا تتبع المنهج العلمي في عملية اتخاذ القرارات وتقود جذور هذه الأساليب إلى الإدارات القديمة التي كانت تستخدم أسلوب التجربة والخطأ (trial and error) في حل مشاكلها معتمدة اعتمادا كليا على مجرد الخبرة السابقة والتقدير الشخصي (rule of thumb) للإداريين ، من حيث كانوا يتخذون قراراتهم استنادا إلى الفهم والمنطق والخبرة السابقة والمعرفة الثاقبة بتفاصيل العمليات والمشاكل الإدارية ومراحلها . وسنعرض في هذا الجزء من البحث أهم الأساليب التقليدية في اتخاذ القرارات والتي كشف عنها كتاب الإدارة وهي: الخبرة، والتجربة، والملاحظة، والتقليد أو المحاكاة...

1) الخبرة: (Experience) [5] ويكتسبها المدير من تجاربه السابقة ومن تدرجه في سلم الهرم الإداري ومشاركته في اتخاذ القرارات، ومعايشته للبرامج والمشاريع الإدارية التي تنجح أو تفشل، وفترات التأمل التي يقضيها في التفكير والتحليل والتقييم للمواقف التي تواجهه.. كل ذلك وغيره من الأمور تختزن في ذهنه ويكون لها

أثرها إلى حد ما في مواجهة المشاكل أو المواقف التي تتطلب اتخاذ قرار معين ولا تقتصر الخبرة المعينة في هذا الأسلوب على خبرة المديرين الآخرين من زملائه وتجاربهم في حل المشاكل الإدارية واتخاذ القرارات الصائبة نحوها. وفي مثل هذه الحالة يصبح من غير المناسب تطبيق الدروس المستفادة من تجارب الماضي على تجارب الحاضر [16]. ويرى بعض كتاب الإدارة في تقييمهم لأسلوب الخبرة إن الإدارة -على عكس القانون- ليست علما قائما على تحليل الأحداث السابقة، أو بمعنى أدق ليست علما يستند إلى السوابق.. وأنه من المستبعد أن تتطابق المواقف المستقبلية تطابقا كاملا مع المواقف السابقة. وأنه إذا كانت احاطة المدير "بالسابقة" قد تفيد، إلا أن تطبيق هذه السابقة يجب ألا يكون تطبيقا حرفيا وجامدا، ولكن بمرونة ووعي وفي ضوء الجوانب التي تختلف فيها الحالة أو المشكلة الجديدة الطارئة عن تلك التي سبقتها.²

(2) إجراء التجارب : (Experimentation) [7]، بدأ تطبيق أسلوب إجراء التجارب في مجالات البحث العلمي، ثم انتقل بتطبيقه إلى الإدارة للاستفادة منه في مجال اتخاذ القرارات، وذلك بأن يتولى متخذ القرار نفسه إجراء التجارب أخذا في الاعتبار جميع العوامل الملموسة وغير الملموسة والاجتماعات المرتبطة بالمشكلة محل القرار حيث يتوصل من خلال هذه التجارب إلى اختيار البديل الأفضل معتمداً في هذا الاختيار على خبرته العملية.

(3) البديهة والحكم الشخصي : (intuition) [11]، يعني هذا الأسلوب استخدام المدير حكمه الشخصي واعتماده على سرعة البديهة في إدراك العناصر الرئيسية الهامة للمواقف والمشكلات التي تعرض له ، والتقدير السليم لابعادها ، وفي فحص وتحليل وتقييم البيانات والمعلومات المتاحة والفهم العميق والشامل لكل التفاصيل الخاصة بها وتبدو صعوبة ومخاطر استخدام هذا الأسلوب في انه يقوم على أسس شخصية نابعة من شخصية المدير وقدراته العقلية واتجاهاته وخلفياته النفسية والاجتماعية ومعارفه... وهذه كلها سمات وقدرات تختلف اختلاف المجتمعات والبيئات ، كما إنها مرهونة بالمقومات المختلفة والمتعددة للمجتمع الواحد قواعد السلوك التي تحكمه ، والاتجاهات السائدة فيه ، والتطورات المختلفة التي يمر بها ... وكل ذلك يؤثر في حكم المدير الشخصي على الأمور والمواقف التي تواجهه... إلا أن هذا الأسلوب يمكن أن يكون مجديا في اتخاذ القرارات غير الاستراتيجية التي يكون تأثيرها محدودا ، وكذلك في المواقف الطارئة التي تتطلب مواجهة سريعة ، كما أن من مزاياه أنه يساعد على استغلال بعض القدرات والمهارات لدى بعض المديرين كالقدرة على التصور والمبادأة والابتكار والقدرة على تحمل المسؤولية ، والقدرة العقلية .

(4) دراسة الاقتراحات وتحليلها [11]، يعني هذا الأسلوب اعتماد المدير على البحث ودراسة الآراء والاقتراحات التي تقدم إليه حول المشكلة وتحليلها ليمتلكه على ضوءها من اختيار البديل الأفضل... وتشمل هذه الآراء والاقتراحات تلك التي يقدمها زملاء المدير أو التي يقدمها المستشارون والمتخصصون والتي تساعد في إلقاء الضوء على المشكلة محل القرار وتمكن المدير من اختيار البديل الأفضل... [13] بالإضافة إلى أن المدير يمكنه عن طريق الدراسات العميقة والتحليل الدقيق للآراء والاقتراحات التي تقدم إليه استنباط الكثير من

الاستنتاجات وخاصة التي تتعلق بالعوامل غير الملموسة المرتبطة بالمشكلة محل القرار واختيار البديل الأنسب على ضوءها. [14] وهكذا انتهى كما يقول بعض الدارسين عصر (المدير العبقري) الذي كان يعتمد على قدراته الشخصية ومعلوماته في اتخاذ قراراته وبدأ عصر (المدير الواقعي البسيط) الذي يستعين بالأساليب العلمية لدراسة تحليل المشاكل التي تواجهه، وتقييم البدائل وترتيبها، ومن ثم اختيار البديل الملائم لحلها، ومتابعة التنفيذ وتصحيح مساراته كلما بينت المعلومات ضرورة ذلك التصحيح [12]. ومن هنا أيضا اتجهت بعض الدول إلى استخدام الأساليب العلمية لمواجهة المشكلات الإدارية المعقدة التي تواجه المديرين، وكان من أبرز مظاهر هذا الاتجاه اهتمام هذه الدول باختيار القيادات الإدارية المتخصصة القادرة على تطبيق الأساليب العلمية لمواجهة المشكلات الإدارية المعقدة واتخاذ القرارات الصائبة لحلها... ماهية التحليل الكمي وتطوره في خدمة الإدارة [8] ظهرت الحاجة ملحة لاستخدام أساليب التحليل الكمي في الإدارة نتيجة لضمانة حجم المشروعات والمؤسسات الحديثة حيث أصبحت المشكلات الإدارية فيها على درجة عالية من التعقيد، وصارت الأساليب التقليدية التي تعتمد على الخبرة الذاتية لمتخذ القرار والتجربة والخطأ غير فعالة، [14]. ويلاحظ أن فكرة تطبيق الطريقة العلمية لحل المشكلات الإدارية المختلفة يرجع تاريخها إلى حركة الإدارة العلمية Scientific management movement التي اعتمدت على جهد كثير من العلماء في أوائل القرن الحالي الذين كرسوا جهودهم لحل المشاكل الناتجة عن نمو الصناعة من ناحية ونقص العمالة من ناحية أخرى وذلك في الولايات المتحدة، وكان أبرزهم فريدريك تيلور Fredrick W. Taylor وسعت هذه الحركة إلى إحلال الأساليب العلمية محل التجربة والخطأ والخبرة الذاتية في اتخاذ القرارات الإدارية ، وقد ساهمت هذه الحركة في تطور الفكر الإداري واستخدام الطرق الكمية في زيادة كفاءة العمل والآلات..ولكن هذه المحاولة لم تستند إلى فلسفة محددة أو منهج معروف [4]. وكانت البداية الحقيقية لبحوث العمليات في الحرب العالمية الثانية حينما تكونت أو لجنة أطلق عليها اسم لجنة بحوث العمليات في قيادة القوات الجوية البريطانية عام 1935، وذلك من علماء وباحثين متخصصين في مجالات مختلفة لدراسة كيفية تحسين نظم الرادار. [17]. وقد تبين بعد الحرب أن كثيرا من الأساليب التي استخدمت في المجال العسكري يمكن أن تطبق في مجال الإدارة وذلك لمعالجة مشكلات ما بعد الحرب وتعويض النقص في الإنتاج بسبب تحويل جزء من الطاقة الإنتاجية التي وجهت إنشاء الحرب إلى خدمة المجال العسكري وتدمير كثير من المصانع [10]. وكان أبرز تطبيق لطريقة المسار الحرج بواسطة شركة دوبونت Dupont الأمريكية في مشروع تجديد وصيانة احد مصانع الكيماويات في الشركة [15]

1- تحديد المشكلة وصياغتها : Problem formulation، ويتطلب ذلك تحديد الأهداف المراد تحقيقها والبدائل المتاحة والمتغيرات التي يتحكم فيها متخذ القرار والقيود التي يتم بناء عليها صياغة القرار مثل متطلبات الإنتاج والموارد المالية المتاحة... الخ، ويتطلب ذلك أيضا تحديد معيار اتخاذ القرار أي معيار الاختيار بين البدائل المختلفة، ويتمثل هذا المعيار في تعظيم العائد أو تخفيض التكلفة أو تخفيض

الوقت... الخ حسب طبيعة المشكلة المدروسة ، وينتج عن ذلك توصيف كامل للمشكلة verbal description : ويكون أساسا لصياغتها صياغة كمية مناسبة.

2- بناء نموذج رياضي : Model construction، أي صياغة المشكلة صياغة كمية أو رياضية مناسبة، وتأخذ هذه الصياغة صوراً مختلفة حسب طبيعة المشكلة والمعيار المستخدم لاتخاذ القرار، والنموذج الرياضي هو عرض مبسط للواقع في صورة رياضية. وحيث إن الواقع أكثر تعقيداً من أن يتم التعبير عنه تماماً في صورة رياضية فإن النموذج يكون عادة أقل تعقيداً من الواقع.

3- إيجاد حل للنموذج : Solution generation، يتم بناء النماذج عادة من معادلات ومتباينات ودوال رياضية... الخ نحصل على حل رياضي دقيق للمشكلة المدروسة، ويعرف الحل في هذه الحال بالحل التحليلي analytical solution ويمكن كتابته في صورة إجراءات وخطوات algorithm إلى الخوارزمية نسبة إلى العالم العربي محمد بن موسى الخوارزمي وإذا لم نتمكن من تصميم الصياغة الرياضية المناسبة للمشكلة المدروسة أو إيجاد حل للنموذج الرياضي الناتج فإننا نستخدم أسلوب المحاكاة Simulation وذلك لأن هذا الأسلوب لا يتضمن دوال رياضية محددة ولكن يعتمد على إجراء تجارب لتمثيل أداء الموقف المدروس وسلوكه وذلك وفقاً لقيم عشوائية تمثل الظواهر أو المتغيرات الاحتمالية التي تحكم سير الموقف، وتعرف المحاكاة في هذه الحالة بمحاكاة مونت كارلو Monte Carlo Simulation وتخضع نتائج المحاكاة في هذه الحالة لاختبارات الاستدلال الإحصائية مثل تقدير فترة موثوق هذه النتائج وتحديد العدد الأمثل لتجارب المحاكاة الذي يقابل الحجم الأمثل للعينة.

4- اختبار النموذج والحل [14] Validation، حيث إن النموذج ما هو إلا تعبير عن الواقع فإنه يجب مقارنة النتائج التي يصل إليها والتي تعرف بالحل النظري بما يحدث فعلاً في الواقع، ويساعد ذلك على تقويم حل النموذج وتحديد ما إذا كان مناسباً valid أو غير مناسب. فعلى سبيل المثال، إذا كان النموذج يبحث في تحقيق أكبر ربح بإيجاد التكوين المثلى من المنتجات في مصنع معين فإننا نقارن الكميات التي ينتجها المصنع فعلاً من كل منتج بالكميات التي نتجت من الحل، أي الكميات المثلى وإذا كان المصنع ينتج ثلاثة منتجات مثلاً فقد يشير الحل إلى أن إنتاج منتج واحد أو منتجين يكون أفضل.

5- تنفيذ الحل [15] Implementation، في ضوء نتيجة حل النموذج وبناء على الحكم الشخصي لمتخذ القرار الذي يأخذ في الاعتبار الظروف الأخرى المحيطة بالمشكلة التي لم يتم صياغتها صياغة كمية، يتخذ القرار ثم تحول عناصر هذا القرار إلى إجراءات تنفيذية تبلغ للمسؤولين عن تنفيذها. الآتية من النماذج: النماذج الوصفية والنماذج القرارية [16] Descriptive and normative models : يهتم النموذج الوصفي ببيان طريقة أداء النظام المدروس وخصائصه المميزة، ويمكن أن يتنبأ بخصائصه في المستقبل ولكن لا يهتم بتحديد التصرف الأمثل، وذلك بعكس النموذج القراري الذي يهتم بإيجاد التصرف الأمثل أي تحديد ما يجب أن يكون،

ويمكن أن يحتوي النموذج القراري على نماذج جزئية وصفية. وتتكون أغلب النماذج القرارية من ثلاثة عناصر رئيسية:

1- المتغيرات القرارية والمؤشرات :، المتغيرات القرارية هي الكميات غير المعروفة التي يحددها الحل وتخضع لإدارة متخذ القرار، مثل الكميات المطلوب إنتاجها من منتجات مختلفة أو كميات المطلوب نقلها من منطقة إنتاجية معينة إلى مركز استهلاكي معين.. الخ . مؤشرات أو الثوابت هي الكميات المعروفة الثابتة التي يتم بناء عليها تحديد الكميات غير المعروفة أو المتغيرات، مثل كمية المستخدم من مورد معين لإنتاج وحدة واحدة من منتج ما، أو معدل ربح أو تكلفة منتج معين، أو معدل تكلفة النقل من المصنع إلى سوق معين.... الخ .

2- القيود [17]: Constraints، وهي تمثل المحددات الطبيعية التي تحصر المتغيرات في حدود معينة feasible values ويعبر عنها عادة في صورة دوال رياضية أو نماذج جزئية وصفية، فإذا افترضنا أن x_1 و x_2 متغيرات قرارية تمثل الكمية التي يجب إنتاجها من منتجين معينين وان a_1 و a_2 مؤشرات تعبر عن كمية المادة الخام اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من كل منتج وان b هي كمية المادة الخام المتاحة، فإن القيد المقابل هو:

$$a_1x_1 + a_2x_2 < b$$

3- دالة الهدف [16] : Objective function يعبر عن فعالية النموذج كدالة في المتغيرات القرارية بواسطة

دالة الهدف، فإذا كان الهدف هو تعظيم الربح فإن دالة الهدف تعبر عن الربح بدلالة المتغيرات لاقراءة

فمثلا إذا كان معدل الربح للمنتج الأول 4 والمنتج الثاني 5 فإن دالة الهدف هي تعظيم الدالة.

$Z = 4x_1 + 5x_2$ ، حيث تشير x_1 إلى كمية المنتج الأول، وتشير x_2 إلى كمية المنتج الثاني وبصفة عامة

ينتج الحل الأمثل للنموذج عندما تحقق قيم المتغيرات القرارية أفضل قيمة لدالة الهدف مع مراعاة ظروف الموقف

المدرّوس التي يعبر عنها بواسطة القيود، النموذج المحدد والنموذج الاحتمالي [8] : Deterministic and

stochastic model، في النماذج المحددة، تكون مؤشرات النموذج محددة أي لا يحجل فيها العنصر الاحتمالي

بعكس الحال في النماذج غير المحددة أو الاحتمالية التي تتضمن عدم التأكد بالنسبة لمؤشر أو أكثر فيها،

ويلاحظ انه إذا كان النموذج الاحتمالي قراريا، فإن النتائج قرارية فإن النتائج التي نحصل عليها منه تكون في

صورة قيم متوقعة expected values النموذج الخطي والنموذج غير الخطي [8] : linear and nonlinear

model إذا كانت جميع علاقات النموذج خطية يكون النموذج خطيا مثل البرمجة الخطية أما إذا كانت علاقة

أو أكثر من علاقات النموذج غير خطية فيكون النموذج غير خطي مثل البرمجة غير الخطية ونماذج الصفوف

والمخزون. النماذج الساكنة والنماذج الديناميكية [8] : Static and dynamic models النموذج الساكن هو

الذي يبقى مؤشراتته بدون تغيير أثناء عملية الحل ويعرف عند نقطة زمنية محددة وذلك بعكس النموذج الديناميكي

الذي تتغير مؤشراتته خلال الفترة محل الدراسة. ويتم حل النموذج الخطية: ميكي من خلال سلسلة متتابعة من

المراحل stages مثل البرمجة الديناميكية programming dynamic وعمليات ماركوف Markov

processes ونعرض فيما يلي باختصار الأساليب والنماذج الرئيسية لبحوث العمليات وذلك لبيان طبيعة كل منها والمشكلات التي تعالجها.

نموذج البرمجة الخطية [8] : تعتبر البرمجة الخطية من أهم نماذج بحوث العمليات وأكثرها استخداما في الحياة العملية، وتستخدم بصفة عامة لبيان الاستخدام الأكثر كفاءة لمجموعة من الأنشطة التي يمكن القيام بها بواسطة طرق بديلة وذلك في ظل إمكانيات وموارد محدودة مثل إيجاد المزيج من المنتجات التي ينتجها مصنع معين لتحقيق أكبر ربح طبقا للمتاح من العمل والمواد الخام أو طريقة نقل منتجات من مناطق إنتاجية معينة إلى مراكز استهلاكية معينة بحيث ستقوم كل منطقة إنتاجية بتوزيع منتجاتها ويشبع كل مركز استهلاكي طلبه بأقل ما يمكن من تكاليف النقل... الخ. [17] ، برمجة الأهداف [8]: Goal programming تعبر دالة الهدف في البرنامج الخطي عن هدف واحد فقط مثل تعظيم الربح أو تخفيض التكلفة ويواجه متخذ القرار في الحياة العملية كثيرا من المواقف الإدارية التي تتضمن تحقيق أهداف متعددة قد تكون متنافسة مثل تخفيض التكلفة وتحسين مستوى خدمة العمل وقد تكون ذات وحدات قياس مختلفة مثل تعظيم الربح وتعظيم عدد المستهلكين... الخ ويمكن دراسة هذه المواقف باستخدام أسلوب برمجة الأهداف وهو امتداد لأسلوب البرمجة الخطية. البرمجة الرقمية [13]: Integer programming يلاحظ أن المتغيرات القرارية في البرنامج الخطي متغيرات مستمرة وعلى ذلك فإنه يمكن أن تكون قيم الحل الأمثل في صورة كسرية ، ويناسب ذلك كثيرا من المواقف الادارية ولكن قد لا يناسب مواقف معينة ، فمثلا عند اختيار التكوينة الأقل تكلفة من أنواع الطائرات المطلوبة شرائها طبقا للتكلفة ووقت الصيانة والطاقة الاستيعابية لكل نوع ليس من المناسب أن تكون إعداد الطائرات المطلوب شرائها من كل نوع في صورة إعداد كسرية ، وكذلك عند اختيار التكوينة الأكثر ربحا من المشروعات من بين مشروعات متعدد طبقا للموارد المالية المتاحة بحيث يقابل كل متغير قرار مشروع معين يتم اختياره عندما تكون قيمته واحد ولا يتم اختياره عندما تكون قيمته صفر، ويتم دراسة هذه المواقف باستخدام اسلوب البرمجة الرقمية الذي ينقسم إلى ثلاثة أقسام بحسب نوع المتغيرات القرارية التي يتضمنها البرنامج. البرمجة الرقمية العامة [3 1]: General I.P وهي التي تكون قيم جميع المتغيرات القرارية فيها في صورة صحيحة. البرمجة الرقمية المزدوجة [8 Binary integer programming: وهي التي تكون قيم المتغيرات لاقارية فيها أما صفر أو واحد، البرمجة الرقمية المختلطة [8] Mixed integer programming :

وهي التي تكون قيم بعض المتغيرات القرارية مستمرة وبعضها الآخر في صورة أرقام صحيحة، ويلاحظ أن بعض مواقف البرمجة الرقمية لها هيكل خاص وأمكن اقتراح طرق خاصة بحلها مثل مشكلة النقل ومشكلة التعيين، ولحل البرامج الرقمية التي تحتوى على متغيرين قرارين فقط يمكن استخدام الطريقة البيانية، ولكن عندما يكون عدد المتغيرات أكثر من اثنين يتم أولا حل البرنامج باستخدام طريقة السمبلكس ثم تستخدم إحدى طرق الحل المعروف لإيجاد قيم المتغيرات القرارية في صورة صحيحة مثل طريقة القطع cutting method وهي تتضمن الحذف المتتالي لأجزاء من منطقة الحلول الممكنة الممثلة للقيود بإضافة قيود جديدة وكذلك طريقة التفرع

والحد branch and bound method وتتخلص في أن نأخذ أيًا من المتغيرات غير الصحيحة وليكن x_k ونفرض قيدين: $x_k < c$ و $x_k > C+1$ حيث c يشير للجزء الصحيح في قيمة المتغير x_k . ونحل البرنامج الجديد باستخدام طريقة السمبلكس ، فإذا كانت قيم الحل في صورة صحيحة نستمر في ذلك مع استبعاد الحلول غير الممكنة والحلول التي تعطي قيما غير صحيحة ويعيب طرق حل البرنامج الرقمي إنها تتطلب عددا كبيرا من الخطوات خاصة مع زيادة عدد المتغيرات القرارية .

البرمجة غير الخطية [13] : Non-linear programming، في نموذج البرمجة الخطية تكون دالة الهدف وجميع القيود الهيكلية في صورة خطية ويعني ذلك أن معاملات المتغيرات في دالة الهدف وكذلك في القيود الهيكلية تكون متناسبة مع قيمة المتغير المقابل، فعلي سبيل المثال إذا كان ربح الوحدة من منتج معين 100 جنيه فإن ربح 10 وحدات هو 1000 جنيه وربح 150 وحدة هو 15000 جنيه وهكذا، ومن ناحية أخرى إذا كان المطلوب 7 وحدات من مورد معين لإنتاج وحدة من منتج معين فإنه يلزم 700 وحدة من المورد لإنتاج 10 وحدات من هذا المنتج ويلزم 700 وحدة من المورد لإنتاج 7000 وحدة من هذا المنتج وهكذا.

البرمجة التربيعية [10] : quadratic programming ، تصاغ كثير من المواقف الإدارية بحيث تكون دالة الهدف في صورة تربيعية والقيود الهيكلية في صورة خطية والمتغيرات القرارية غير سالبة .

البرمجة العشوائية [10] : Stochastic Programming، في البرنامج الخطي نفرض أن مؤشرات النموذج (معاملات المتغيرات في دالة الهدف وفي القيود الهيكلية وألطرف الأيمن للقيود الهيكلية) صفاته لا تتغير ، ولكن في الحياة العملية قد يتغير بعض أو جميع هذه المؤشرات نتيجة لعوامل خارجة عن إرادة متخذ القرار مثل تغير معدلات الربح أو التكلفة أو تغير معدلات استخدام الموارد في العملية الإنتاجية أو تغير الموارد المتاحة نتيجة تأخر وصولها ... الخ ولذلك يكون من المفيد دراسة اثر التغير في هذه المؤشرات على الحل الأمثل والذي يعرف بتحليل الحساسية . تحليل شبكات الأعمال باستخدام أسلوب تقويم البرامج ومراجعتها وطريقة المسار الحرج [16] من أهم الطرق المستخدمة في مجال التنسيق بين أوقات تنفيذ أنشطة المشروع ومتابعة سيرها أسلوب تقويم ومراجعة البرامج وطريقة المسار الحرج . ويعتمد أسلوب تقويم ومراجعة البرمجة على تقسيم المشروع المدروس إلى عدد من الأنشطة المستقلة ثم رسم شبكة أعمال المشروع على أساس أن كل نشاط يمكن أن يبدأ وينتهي مستقلا عن غيره ولكن في تتابع معروف، أي أن لكل نشاط مجموعة من الأنشطة التي تسبقه ومجموعة أخرى تليه زمنيا ويهتم أسلوب تقويم ومراجعة البرامج بالوقت المتوقع لانتهاء المشروع، ويمكن أن يدخل العنصر الاحتمالي في تقدير أوقات تنفيذ أنشطة المشروع، وفي هذه الحالة يكون النموذج احتمالياً.

نظرية القرارات [7] : Decision theory ، تهتم نظرية القرارات بتقديم الإطار العام للتحليل الكمي للمواقف التي يكون على متخذ القرار فيها أن يختار بين بدائل مختلفة في ظل عنصر الشك *incertitude* وتتناول الخصائص الهيكلية والسمات المشتركة لاتخاذ القرارات بصفة عامة.

ويمكن تقسيم مواقف اتخاذ القرارات إلى قسمين [7] :

1- اتخاذ القرارات في ظل عدم التأكد uncertainty أي في حالة عدم إمكانية تقدير التوزيع الاحتمالي للأحداث المدروسة وفي هذه الحالة تستخدم معايير معروفة مثل معيار اكبر القيم الصغرى للعائد maxim in payoff criterion ، ويضمن استخدام هذا المعيار الحصول على عائد معين كحد أدنى بصرف النظر عن الحدث الذي يتحقق ، ومعيار اصغر القيم العظمى للأسف minimax regret criterion حيث أن الأسف هو مقدار الخسارة الناتجة عن عدم اختيار أفضل تصرف ويضمن استخدام هذا المعيار أن الأسف لا يزيد عن حد معين ، ومعيار تساوي احتمالات الأحداث 2.equally likely events criterion .

2/ اتخاذ القرارات في ظل المخاطرة risk في حالة إمكانية تقدير التوزيع الاحتمالي للأحداث سواء من التكرارات النسبية لحدوث هذه الأحداث في الماضي أو من التقدير الشخصي للخبير أو الخبراء المهتمين بالمشكلة، ويمكن أيضا الاستفادة من المعلومات التجريبية التي يمكن الحصول عليها بواسطة اختبار أو دراسة أو استقصاء الخ وباستخدام نظرية بايز Bayes' Theorem يتم مزج نتيجة التقدير الشخصي أو التكرارات النسبية للأحداث في الماضي والتي تعرف بالاحتمالات التجريبية experimental Probabilities للحصول على ما يسمى بالاحتمالات المعدلة revised probabilities التي تستخدم مع عناصر اتخاذ القرار الأخرى في اتخاذ القرار المناسب ، وذلك بتطبيق معيار اكبر عائد نقدي متوقع أو معيار اصغر أسف متوقع ومن المشكلات التي تعالجها نظرية القرارات على سبيل المثال مشكلة اختيار مجال معين من مجالات متاحة للاستثمار مع اختلاف العائد من كل مجال حسب ظروف السوق ومشكلة اتخاذ القرار الخاص بإنتاج منتج جديد في حالة الشك في مدى الطلب عليه ، ومشكلة اتخاذ القرار الخاص بالنقيب أو عدم التنقيب عن النفط أو الذهاب الخ في حالة الشك في وجوده وغير ذلك من المشكلات المشكوك في الأحداث المرتبطة بها .

نظرية المباريات الاستراتيجية [6] : Theory of games of strategy ، تهتم نظرية المباريات الاستراتيجية بدراسة المواقف التنافسية حينما يكون لدينا أكثر من متخذ قرار، والمفهوم الأساسي الذي تعتمد عليه النظرية هو مفهوم الاستراتيجية وهي التكوينة الممكنة من التصرفات في الحالات التي يوجد فيها متخذ القرار لذلك سميت بالمباريات الاستراتيجية وذلك تميزا لها عن المباريات ضد الطبيعة Games against nature والتي تدخل في إطار الأسلوب السابق والمعيار الذي يعتمد عليه التحليل في نظرية المباريات الاستراتيجية هو معيار اصغر القيم العظمى The minimax criterion ومن المشكلات التي يعالجها هذا الأسلوب على سبيل المثال مشكلة تحديد الاستراتيجية التي يختارها طرف معين لتحقيق أقصى عائد أمام طرف أو أطراف أخرى منافسة كاختيار الكمية التي تعرضها مؤسسة من منتج معين لتحقيق أقصى ربح ممكن أمام الكمية المعروضة من مؤسسة أو مؤسسات أخرى منافسة.

نماذج الصفوف [6] : Queuing models نماذج الصفوف في دراسة المواقف التي تتسم بنقاط الاختناق وطوابير الانتظار، ويتكون طابو الانتظار عندما تتطلب وحدات أو عملاء الخدمة ولا تحصل عليها في الحال وذلك بسبب عدم توازن الطلب على الخدمة وطاقة مركز الخدمة مثل الآلات التي تحتاج إلى إصلاح في مركز

الصيانة في المصنع أو العملاء الذين يسددون مشترياتهم في السوق التجاري، أو الطلبة عند التسجيل للفصل الدراسي اللاحق، أو الطائرات التي تهبط في إحدى ممرات المطار أو المرضى المستشفى الذين ينتظرون دورهم في الفحص... الخ. ولا تقتصر الصفوف على نموذج واحد مثل البرمجة الخطية ولكن توجد نماذج عديدة تقابل مواقف عديدة للصفوف، وتشترك هذه النماذج في أنها تصل الصف وتبين خصائص تشغيله operating characteristics مثل متوسط عدد الوحدات المنتظرة للخدمة ومتوسط الوقت الذي تنتظره الوحدة للحصول على الخدمة.

نماذج المخزون [6] : Inventory models، يعتبر مجال ضبط المخزون احد المجالات المهمة لبحوث العمليات حيث أن تطبيق بحوث العمليات في هذا المجال اثبت نجاحا كبيرا في تخفيض التكلفة في مختلف الوحدات سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدمات ، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة الأهمية النسبية للاستثمارات المرتبطة بالمخزون ، فالتحسن البسيط في ضبط المخزون يمكن أن يؤدي إلى توفير كبير في التكلفة .

عمليات ماركوف [5] : Markov processes، وهي عمليات احتمالية تستخدم في تمثيل الأنظمة التي تتحول من حالة state إلى حالة أخرى وذلك بهدف تحليل الحركة الحالية لنظام معين للتنبؤ بحركته في المستقبل. وقد شاع استخدام عمليات ماركوف في السنوات الأخيرة في الإدارة خاصة في مجال التسويق للتنبؤ بسلوك المستهلكين تجاه صنف معين وتحولهم من صنف لآخر وكذلك في دراسة حركة السكان وتخطيط الإنتاج والمخزون ونماذج صفوف الانتظار وصيانة الآلات.. الخ، البرمجة الديناميكية [5 Dynamic programming] تستخدم البرمجة الديناميكية لإيجاد الحل الأمثل في المواقف متعددة الخطوات والتي تتضمن مجموعة من القرارات المرتبطة وذلك باستخدام منهج الاستنتاج من الخلف للأمام backward induction approach وقد طبق أسلوب البرمجة الديناميكية بنجاح في مجال تحليل شبكات الأعمال وضبط الإنتاج والمخزون وفي دراسة مواقف كثيرة مرتبطة بتخصيص الموارد.

الدراسة الميدانية

مجتمع وعينة البحث: يتكون مجتمع البحث من مديري الإدارات ورؤساء الأقسام وغيرهم ممن يشاركون في صنع القرارات في المصنع وقد تم جمع البيانات عن طريق توزيع إستبانه. وقد اعتمد في تصميم الإستبانه على مجموعة من الأفكار التي تم الحصول عليها من مراجعة الدراسات السابقة في هذا الموضوع، حيث تم توزيع (240) إستبانه بشكل عشوائي على الفئات المعينة، وتم استلام (186) إستبانه كان منها (6) إستبانات غير صالحة للتحليل، فيتبين إذن أن عدد الاستثمارات التي استخدمت للتحليل كانت (180)، وهي تساوي (75%) وهي نسبة جيدة جداً. إن المعلومات العامة لمجتمع الدراسة تمثلت في توزيع عينة البحث حسب الوظيفة الحالية، ومدة الخدمة ، والمؤهل العلمي، والتخصص، كما هو موضح في الجداول من (1-6).

نشأة وتطور شركة سكر كنانة :-

البيان	شركة سكر كنانة/ السودان [19]
تأسيس الشركة ومكوناتها:	تأسست في عام 1975 وقد بدأ نشاط الإنتاج عام 1984 وتشتمل مكوناتها على مزرعة القصب بمساحة 168,000 فدان (73,000 هكتار) بالقرب من مدينة ريك على الضفة الشرقية من النيل الأبيض، وعلى بعد 250 كلم جنوب الخرطوم ومصنع السكر، ومصنع الأعلاف ، ومصنع الايثانول ، وشركة كنانة للهندسة والخدمات، ومشروع دواجن ، والمزرعة الإنتاجية والغابات.
أهداف ومنتجات الشركة:	تهدف الشركة لإنتاج وتسويق السكر المكرر، وتقديم الخدمات التقنية والهندسية. وتشتمل منتجاتها على السكر الأبيض بعبوات مختلفة (400 ألف طن/سنة) والايثانول (60 مليون لتر/سنة) والعلف (44.2 ألف طن) ولحوم دواجن (4 مليون كيلو لحوم ببيضاء).
رأس المال والمساهمون:	يبلغ رأس المال المصرح به نحو 590 مليون جنيه سوداني المدفوع منه نحو 560 مليون جنيه، تساهم به كل من: • حكومات دول عربية 46.30%. • مؤسسات وشركات 48.11%. • الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي 05.59%.
نقاط القوة:	1. الشركة لديها خبرة متراكمة في صناعة السكر خلال مدة تزيد عن 30 عاماً. 2. من الشركات الرائدة عالمياً في صناعة السكر، ولها وجود في الأسواق العالمية. 3. اتجاه الشركة لتنويع استثماراتها يقلل من المخاطر المحتملة، وينوع مصادر الدخل. 4. الشركة مؤهلة لتنفيذ مشروعات داخل وخارج السودان بما لديها من إمكانيات فنية جيدة. 5. عضو فاعل في المؤسسات والمنظمات العالمية لمصنعي السكر.

تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية

1- درجة المعرفة بالأساليب الكمية:

يتبين من الجدول رقم (1) أن الغالبية لديهم معرفة بالأساليب الكمية حيث أن الذين لا يعرفون بشكل قليل يشكلون ما نسبته (17.2%) من عينة البحث، أما الذين لديهم معرفة كبيرة جداً فيشكلون (7.2 %)، بينما بلغ الذين لديهم معرفة كبيرة (37.8) والذين لديهم معرفة متوسطة (37.8 %). إن سبب هذه المعرفة الكبيرة بالأساليب الكمية ربما كان ناتجاً عن أن الذين يحملون مؤهلاً جامعياً يبلغون (65 %) والذين يحملون مؤهل الدراسات العليا يبلغون (18.9 %) من عينة البحث .

الجدول (1) توزيع عينة البحث حسب درجة معرفتها بالأساليب الكمية

درجة المعرفة	العدد	%
كبيرة جداً	13	7.2
كبيرة	68	37.8
متوسطة	38	37.8
قليلة	14	7.8
لا توجد	17	9.4
المجموع	180	%100

المصدر : اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية .

2-مصادر المعرفة بالأساليب الكمية: يتبين من الجدول رقم (2) أن الدراسة الجامعية تأخذ المنزلة الأولى (41.1 %) كمصدر للمعرفة بالأساليب الكمية، بينما تأتي الدورات التدريبية (24.5 %) لتأخذ المصدر الثاني للمعرفة بالأساليب الكمية ثم الممارسة (17.1 %) ثم القرارات الحرة (8.6 %) لتأتي بعدها الدراسات العليا (6.1 %) وهذا يدل على أهمية الدراسة الجامعية في اكتساب المعرفة بالأساليب بمختلف أنواعها ويترتب على ذلك ضرورة إعطاء تعليم بحوث العمليات الاهتمام الكافي.

الجدول (2) مصادر المعرفة بالأساليب الكمية

المصدر	العدد	%
الدراسات الجامعية	67	41.1
الدراسات العليا	10	6.1
الدورات التدريبية	40	24.5
القراءات الحرة	14	8.6
الممارسة	28	17.1
أخرى	4	2.6
المجموع	163	%100

المصدر : اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية .

3-مدى تطبيق الأساليب الكمية في العمل:يبين الجدول رقم (3) أن تطبيق عينة البحث للأساليب الكمية في مجال عملها كبير (62.2 %) أما الذين لا يطبقونها فإنهم يمثلون (37.8 %) وهذه نتيجة حتمية بالاعتماد على نتائج الجداول السابقة والمتعلقة بالمؤهل والاختصاص العلمي وعدد سنوات الوظيفة، ودرجة المعرفة بالأساليب الكمية.

الجدول (3) مدى تطبيق الأساليب الكمية في العمل

مدى التطبيق	العدد	%
تطبيق	112	62.2
لا تطبيق	68	37.8
المجموع	180	%100

المصدر : اعداد الباحث من واقع الدراسة .

4- الرغبة في التعرف على الأساليب الكمية:يبين الجدول رقم (4) أن (88.3%) من عينة البحث لديهم الرغبة القوية في التعرف على الأساليب والطرق الكمية وأن (4.4%) ليست لديهم رغبة وأن (7.2%) يقولون أنه لا حاجة للتعرف - ربما لأنهم يعرفونها أصلاً، لا شك أن وجود الرغبة لدى الغالبية العظمى من متخذي القرارات للتعرف على بحوث العمليات وأساليبها المختلفة ومجالات تطبيق هذه الأساليب، دليل على إدراك هؤلاء لأهمية هذا العلم، وبالتالي فإن ذلك سوف يكون له دور كبير في نشر استخدام وتطبيق بحوث العمليات في منظمات الاعمال.

الجدول رقم الرغبة في التعرف على الأساليب والطرق الكمية

مدى وجود الرغبة	العدد	%
نعم	159	88.3
لا	8	4.4
لا حاجة للتعرف	13	7.2
المجموع	180	%100

المصدر : اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية .

يبين الجدول رقم ادناه (5) أن الأساليب الكمية المستخدمة بشكل واضح من قبل عينة البحث تأخذ الأهمية النسبية التالية:نماذج التخصص (52.7%)، قياس الجودة (45.5%)، البرمجة الخطية (27.7%)، ثم أسلوب تقييم ومراجعة البرامج (بيرت) (2.7%)، وأخيراً أسلوب المسار الحرج (0.8%) وهذه الأساليب تعد أكثر شيوعاً في الدول النامية التي تحاول أن تبدأ بتطبيق الأساليب الكمية في عملية اتخاذ القرار لبساطتها وشيوعها وسهولة استخدامها.

الجدول رقم (5) الأساليب الكمية المستخدمة

أنواع الأساليب الكمية	العدد	%
البرمجة الخطية	31	27.7
بيرت PERT	3	2.7
المسار الحرج CPM	1	0.8

نماذج التخصص	59	52.7
قياس الجودة	51	45.5

المصدر : اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية .

يوضح الجدول ادناه (6) الأهمية النسبية لاستخدام الأساليب التقليدية حيث يتبين أن عملية اتخاذ القرار تعتمد على الخبرة السابقة بنسبة (66.1 %)، يليها الاستشارات (53.3 %)، ثم الحكم الشخصي (24.4 %)، ثم التجربة والخطأ (17.8 %) أما اللجان فقد مثلت (11.1 %) من عينة البحث البالغة 180 شخصاً يليها الحس والتخمين (7.2 %)

الجدول (6) الأساليب التقليدية في عملية اتخاذ القرار

الأسلوب	العدد	%
الخبرة السابقة	119	66.1
الحكم الشخصي	44	24.4
التجربة والخطأ	32	17.8
الحس والتخمين	13	7.2
اللجان	20	11.1
الاستشارات	96	53.3
أخرى	5	2.8
المجموع	145	

المصدر : اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية .

يتبين من الجدول ادناه رقم (7) أن السبب الأول لعدم تطبيق الأساليب الكمية في منظمات الاعمال هو عدم توفر الأشخاص المتخصصين (48.9 %) وقد يرجع ذلك إلى طبيعة التعيين في لمنظمة ودخول عوامل كثيرة في التوظيف ربما آخرها الكفاءة والمهنية، أما السبب الثاني فهو عدم وجود تشجيع من الرؤساء في العمل (34.4 %)، وقد يرجع ذلك إلى عدم إدراك هؤلاء لأهمية الأساليب الكمية. كذلك يتساوى في الأهمية بعد ذلك عنصر عدم توفر البيانات الدقيقة مع عنصر عدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة (27.2 %)، ويأتي في المرتبة الخامسة أن توجهات الإدارة بالمنظمات لا تساعد.

الجدول رقم محدودات تطبيق الأساليب الكمية

محددات تطبيق الأساليب والطرق الكمية	العدد	%
-------------------------------------	-------	---

48.9	88	عدم توفر الأشخاص المتخصصين
15.6	28	عدم توفر الحاسوب
34.4	62	عدم وجود تشجيع من الرؤساء في العمل
27.2	49	عدم توفر البيانات الدقيقة
27.2	49	عدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة
14.4	26	طبيعة عمل الإدارة / القسم لا تحبذ استخدام هذه الأساليب
25	45	توجهات الإدارة للمنظمة لا تساعد على استخدام هذه الأساليب
1.1	2	أخرى
%100	349	المجموع

المصدر : اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية .

8- طرق إدخال الأساليب الكمية: يبين الجدول رقم ادناه (8) أن الطريقة الأكثر قبولاً من قبل عينة البحث لإدخال الأساليب الكمية هي إنشاء قسم متخصص في كل ادارة (59.4 %) يقوم بتطبيق الأساليب والطرق الكمية على المشكلات، والمساعدة في اتخاذ القرارات في جميع أقسام المنظمات. ثم يأتي في المرتبة الثانية إنشاء مركز متخصص يقوم بتقديم الاستشارات لكافة الادارات (26.7 %) وأخيراً إنشاء قسم متخصص يقدم الخدمات لكافة المنظمات (9.45 %).

الجدول رقم طرق إدخال الأساليب الكمية

الطرق	العدد	%
إنشاء قسم متخصص في كل ادارة .	1.7	59.4
إنشاء مركز متخصص يقدم الاستشارات للمنظمات المختلفة .	48	26.7
إنشاء قسم متخصص في بعض الادارات يقدم الخدمات لكافة الادارات .	17	9.45
أخرى .	8	4.45
المجموع	180	%100

المصدر : اعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية .

النتائج والتوصيات :

أولاً: النتائج:

- 1/ إن درجة المعرفة بالأساليب الكمية كبيرة في مواقع اتخاذ القرار .
- 2/ تمثل الدراسات الجامعية والدراسات العليا أعلى معدل من مؤهلات متخذي القرار وهي نسبة كبيرة جداً .

3/ غالبية المستخدمين للأساليب الكمية يستخدمون عدداً محدوداً من هذه الأساليب وقد يعزى السبب إلى قلة المعرفة بالأساليب الكمية الأخرى.

4/ تمثل الدراسات الجامعية المصدر الأول في المعرفة بالأساليب الكمية وربما سبب ذلك أن الجامعات كانت سباقة في تدريس الأساليب الكمية وأساليب بحوث العمليات على الطلبة منذ ما يزيد على 30 عاماً.

5/ هناك رغبة كبيرة لدى من لا يعرفون أو يعرفون قليلاً عن الأساليب الكمية لتطوير معارفهم عن الأساليب والطرق الكمية

6/ تبين الدراسة أن أهم معوقات استخدام الأساليب الكمية هي: عدم توفر الأشخاص المتخصصين.

7/ عدم وجود تشجيع من الرؤساء في العمل.

8/ عدم توفر الاعتمادات المالية المناسبة .

9/ عدم وجود البيانات الدقيقة.

10/ وعدم وجود تشجيع من الرؤساء في العمل بالإضافة إلى عدم توفر الاعتمادات المالية المناسبة وعدم وجود البيانات الدقيقة.

ثانياً: التوصيات:

1- ضرورة استخدام قسم متخصص في كل إدارة يقوم بعملية تحليل المشكلات وإعطاء التوصيات.

2- إن استحداث هذه الأقسام يقوم على توفر أصحاب الاختصاص مما يدفع الإدارات إلى البحث عنهم وتعيينهم وبالتالي يقود هذا الاهتمام إلى أن تتبنى الجامعات مناهج دراسية أكثر تخصصية لتلبية هذا الطلب.

3- الاهتمام بعنصر التدريب لما له من أهمية في إعداد المديرين الموجودين وإعادة تأهيلهم.

4- العمل على تنمية الوعي لأهمية ومزايا استخدام الأساليب الكمية للمساعدة في اتخاذ القرارات عن طريق عقد الندوات والمحاضرات واللقاءات المفتوحة بين الأكاديميين ومتخذي القرارات في المؤسسات العاملة في الدولة سواء في القطاع العام أو الخاص .

المصادر و المراجع :

1- أحمد علاء الدين عبد الرحيم, "واقع استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات-دراسة ميدانية للمؤسسات الصناعية والخدمية في المملكة الأردنية الهاشمية-", الإدارة العامة, المجلد(38), العدد(3), أكتوبر 1998م, ص (557-586).

2- البر لسي إبراهيم, "المدارس الفكرية في الإدارة", مجلة الإدارة, عدد(1) يوليو, 1968, ص(49)

- 3- البر لسي إبراهيم، "المدارس الفكرية في الإدارة"، مجلة الإدارة، عدد(1) يوليو، 1968، ص(49)
- 4- عاشور يوسف حسين محمود، "مقدمة في بحوث العمليات"، الطبعة الرابعة، فلسطين، 2002م.
- 5- يوسف درويش عبد الرحمن، " واقع استخدام الأساليب الكمية في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات - دراسة ميدانية للقطاع الحكومي بدولة الإمارات العربية المتحدة"، الإدارة العامة، العدد(73)، 1992م، ص ص (107 - 133).
- 6- نصر نعيم، " مشكلات ومستقبل تطبيق التحليل الكمي في الإدارة"، المجلة العربية للإدارة، المجلد (10)، العدد (1)، 1986م، ص ص (10 - 38)
- 7- يوسف درويش عبد الرحمن، " أساليب اتخاذ القرارات بالمؤسسات الصناعية والخدمية في دولة الإمارات العربية المتحدة"، المجلة العربية للإدارة، المجلد (15)، العدد (1)، 1991م، ص ص (7 - 33).
- 8- البر لسي إبراهيم، "المدارس الفكرية في الإدارة"، مجلة الإدارة، عدد(1) يوليو، 1968، ص(49)
- 9- حسن عبد الفتاح، "مبادئ الإدارة العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972، ص (43)
- 10- حجازي محمد، "التحليل الكمي في خدمة الإدارة"، بحث مقدم لحلقة الوسائل والطرق المتبعة لاتخاذ القرارات"، معهد الإدارة العامة الرياض، 1980، ص(147)
- 11- رشيد احمد، " العملية الادارية من خلال تحليل النظم، بحث مقدم لحلقة الوسائل والطرق المتبعة في اتخاذ القرارات، معهد الإدارة العامة، الرياض 1979، ص (87).
- 12- مخلوف إبراهيم احمد، التحليل الكمي في الإدارة "، ط (1) السعودية، مطابع جامعة الملك سعود، 1995، ص(1-20)
- 13- مجلة قضايا اقتصادية، العدد (7)، مركز معلومات الأمن القومي، مارس 1999م.

العَمَلُ من أهم عوامل الإنتاج من منظور إسلامي

دراسة تطبيقية ولاية النيل الأبيض للفترة من 2008م – 2014م

د/ صلاح محمد إبراهيم –أستاذ مساعد (منسق الإقتصاد والدراسات المصرفية)

كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا

Salah ebraheem 516@gmail.com

مستخلص الدراسة :-

خلصت الدراسة إلي ان الاسلام يحث علي العمل ويأمر كل إنسان قادر علي العمل وينبذ البطالة والفاقة كمدعاة للفقر والعوز وتعطيل الانتاج . كما أن العمل والكسب المشروع والسعي للرزق الحلال مكرمة للإنسان ومرضاة للرب ومنفعة للمجتمع وإشباع للحاجات المنضبطة بالاحكام الاسلامية وتقضيل الانفاق الانتاجي علي الانفاق الاستهلاكي ومن ثم اعطي الاسلام الافضلية للعمل المشروع علي العبادة كما أن الاسلام دين عمل ومعاملة وانتاج واعمار للارض واصلاح للاوضاع الاقتصادية للمجتمعات ويكفل الحقوق والواجبات وتوزيع الثروة للأفراد بعدالة.

كما توصلت الدراسة إلي أهم النتائج الاتية أن نسبة معدلات العمل بالولاية بلغت 36% من إجمالي سكان الولاية من النوعين الذكور والإناث حيث بلغت نسبة العمل عند الذكور 20% وعند الإناث 10% . كما بلغت البطالة عند الإناث 48% وبلغت نسبة معدلات الفقر 55% بالنسبة لولاية النيل الابيض مقارنة بنسبة معدلات الفقر بالسودان التي بلغت 46%.

وايضاً خرجت الدراسة بالتوصيات الاتية : يجب علي حكومة الولاية السعي لإقامة المشروعات التي تكفل العمل وتوفر فرص واسعة للعمل كمشروع الخريج المنتج والتمويل الاصغر للأسر المنتجة وإيجاد فرص كافية لإستيعاب أكبر قدر من العمالة من أجل القضاء علي البطالة والفقر والعوز وحث إنسان الولاية علي العمل كقيمة دينية وإجتماعية .

Abstract:

The study concluded that Islam urges work and ordered everyone is able to work and rejects unemployment and poverty Kmadaah of poverty and destitution and disrupt production. The work and earning project and the pursuit of livelihood arab honor of man and pleasing to the Lord and for the benefit of the community and to satisfy the needs of undisciplined verdicts and Islamic preference productive spending on consumer spending and then give Islam a preference for project work to worship as that Islam is a religion of work and treatment, production and reconstruction of the land and repairing the economic conditions of communities and ensure the rights and duties and the distribution of wealth for individuals fairly.

The study also found that the most important results the following proportion of the labor rates mandate amounted to 36% of the total population of the state of male and female types, where the proportion of the work amounted to 20% in males and females at 10%. As unemployment reached 48% in females and the percentage of poverty rates of 55% to the mandate of the White Nile, compared with rates of poverty in Sudan, which

amounted to 46%.

And also exited the study recommendations following: should the state seek

government for the establishment of projects to ensure that the work and provide wide opportunities to work as a graduate product and microfinance for families producing and creating enough jobs to absorb as much of the labor for the elimination of unemployment, poverty and destitution urged everyone jurisdiction over labor, religious and social value,

د/ صلاح محمد ابراهيم -أستاذ الاقتصاد مساعد-منسق الاقتصاد والد اسات المصرفيه

كلية النيل الابيض للعلوم والتكنولوجيا

مقدمة :

والعمل بالولاية يعني العمل النظامي وغير النظامي ويشمل العمل بأجر نقدي أو عيني أو مقايضة وعمل المشتغلين لحساب الاسرة بدون اجر كالعمل في مزرعة العائلة ليس لصالح المالك فحسب بل أيضاً لمساعدة أفراد العائلة الآخرين وكذلك العاملين لدي الآخرين من خارج الأسرة بدون اجر. كما نجد أن معدل المشاركة في القوى العاملة في الولاية تتركز في نسبة الاشخاص العاملين والعاطلين عن العمل ولكنهم جاهزون للعمل ويبحثون عن عمل . وايضاً نسبة الاشخاص العاطلين عن العمل الي مجموع القوى العاملة في الفئة العمرية من 10 أعوام فما فوق وكذلك المشتغل والعاطل للاشخاص في الفئة العمرية من 10 أعوام فما فوق .

وحض الإسلام علي العمل كرسالة سماوية شريفة وكل البشر مأمورون بالعمل دون إستثناء لأحد مهما عظمت وعلت مكانته ولذا أمر الرسل والأنبياء بالعمل وأن يأكلوا من عمل أيديهم وأن يعتمدوا علي أنفسهم في العيش الكريم دون تمييز وأن يأكلوا الطعام ويمشوا في الأسواق وأن يكونوا سواء مع البشر ويغرسوا فضيلة العمل ونبذ الكسل والتبطل والتسول وسؤال الناس أعطوهم أم منعوهم واليد العليا خير من اليد السفلي وجعل العمل أفضل العبادات .

مشكلة الدراسة :-

تتبع مشكلة الدراسة في ترك فئات عمرية من الشباب للعمل وركونهم إلي الكسل والخمول والبطالة وإعتمادهم علي غيرهم في إطعامهم وكسوتهم وميلهم إلي إضاعة الوقت والجلوس الساعات الطوال علي الطرقات دون عمل وإهدار لطاقتهم بلا جدوي ولا منفعة والإستكانة واليأس والإحباط وتضييع الوقت في الدردشة علي الفيسبوك والواتساب والتويتر واليوتيوب و وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة بلا نفع ولا تحمل للمسئولية وركنوا الي الضعف والذل والهوان . إضافة إلي تحجيم دور المرأة في العمل علي أن خروجها للعمل مزمة وعيب في نظر كثير من الناس ولكن الإسلام يحث المرأة علي العمل مع إلزامها بالزي الشرعي وأن لا تخضع بالقول وتصبح فاتنة وتجلب الضرر وأن ننظر الي كل الأعمال الشريفة والشرعية دون إحتقار أو نظرة دونية .

أهمية الدراسة :

تهتم الدراسة بتعظيم قيمة العمل وغرس القيم النبيلة والحث علي العمل وترك التبطل وزم الكسل والتشاؤم والقنوط والسفه وغيره من العادات الذميمة .

والحث و السعي لكسب العيش الكريم والضرب في الأرض والإبتغاء من فضل الله لقوله تعالى ((وأخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله)) سورة المزمل الآية 20 وقوله تعالى ((وإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله)) سورة الجمعة الآية 10.

أسباب إختيار الدراسة :

بروز ظواهر إقتصادية سالبة بالولاية تتمثل في البطالة وترك العمل مما ادت إلي ضعف الإنتاج والإنتاجية بالاضافة إلي دوافعي الواقعية لخبرتي العملية الطويلة بالولاية .

أهداف الدراسة :

1. معرفة حجم القوى العاملة والاهتمام بالعمل لدي انسان الولاية .
2. معرفة معدلات البطالة وحالات الفقر بولاية النيل الابيض.
3. حث مواطني الولاية علي العمل لكل قادر وغرس القيم النبيلة وترك العادات الضارة والفسادة والكسل والخمول .
4. حض إنسان الولاية علي إتقان وجودة العمل لزيادة الإنتاج والإنتاجية.

فروض الدراسة :

1. مدي أهمية العمل كفريضة لدي انسان الولاية .
2. كيف ينتج إنسان الولاية ولمن ينتج ولماذا لا يعمل لكي يزداد الانتاج .
3. هل كل البشر ملزمون بالعمل وترك الكسل والبطالة وتجنب إحتقار المهن الهامشية .

وسائل جمع بيانات الدراسة :

ترتكز الوسائل علي المصادر الأولية والثانوية والمشاهد الواقعية والتقارير والدوريات.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : ولاية النيل الأبيض السودان .

الحدود الزمانية : من 2008م – 2014م .

منهجية الدراسة :

تبويب الدراسة :

تحتوي الدراسة علي أربعة فصول يتناول الفصل الاول أدبيات الدراسة و الفصل الثاني : المفاهيم والضوابط الاسلامية للعمل والفصل الثالث أهمية العمل والانتاج في الاسلام والفصل الرابع الدراسة التطبيقية والتحليلية والنتائج والتوصيات والخاتمة والمصادر والمراجع.

الفصل الأول

أدبيات الدراسة

تعد ولاية النيل الابيض إحدى ولايات السودان المهمة وتحتل مركزاً وسطاً وتقع بين خطي عرض 12.30-13 درجة شمالاً وخطي طول 31.30-33 درجة شرقاً . الاحوال الجوية تتراوح متوسطات درجات الحرارة العظمى ما بين 36.4 درجة كأدنى متوسط و 39.9 درجة كأعلى متوسط ومعدلات الرطوبة أدناها 29.3% وأعلاها 48% . وتحدها من الاتجاه الشمالي ولاية الخرطوم والاتجاه الغربي ولاية شمال كردفان ومن الاتجاه الجنوبي الغربي ولاية جنموب كردفان ومن الاتجاه الجنوبي دولة جنوب السودان ومن الاتجاه الشرقي ولايتي الجزيرة وسنار . وتبلغ مساحتها 39.685 كم أي ما يعادل 9.453.610 فدان (2) من أهم مدن الولاية (كوستي - ربك - الجزيرة أبا - الدويم - القطينة - الشوال - تندلتي - كنانة - الكوة - شبشة - الجبلين - الصوفي وام جر) ومن حيث السطح والتضاريس نجد نوع التربة طينية متشققة شمالاً وجنوباً ورملية ثابتة ومتحركة غرباً تتخللها أراضي طينية كما توجد بها كثبان رملية . والسطح عموماً منبسطة وان كان لا يخلو من بعض التدرجات في الاراضي الطينية ويسود جولوجيا الولاية تكوين روابي الذي يشكل حوضاً جوفياً وفير المياه إلا أن مياهه تتميز بارتفاع معدلات الملوحة وتنتشر صخور الاساس الصلبة في أجزاء واسعة من الولاية خاصة في الجزء الجنوبي والجنوبي الشرقي وتمثل سهول النيل الابيض الفيضية جزءاً هاماً من مظاهر السطح كما وأغلب أراضيها صالحة للزراعة. وبها عدد تسع محليات وتبعد عاصمتها ربك من العاصمة القومية مسافة 320 كم وتشكل ملتقى طرق وبها أنشطة اقتصادية متعددة .وبها عدد 37 فرعاً للبنوك التجارية والمتخصصة وفرع لبنك السودان المركزي . كما توجد بها أيضاً عدة أسواق متخصصة للمحاصيل والماشية في مدن (كوستي وربك وتندلتي والهلبه والشقيق) وكذلك تتفرد الولاية بوجود ميناء هام للنقل النهري وميناء جاف للبضائع . ويسودها مناخ بارد جاف شتاءً وصيفاً حار وخريفاً ممطر رطب وتتراوح نسبة أمطار الولاية ما بين (500 - 600) ملم في العام . وتحتل الغابات بالولاية نسبة 14% من إجمالي مساحة أراضيها (2) وتنتج الولاية حوالي 70% من الانتاج الكلي لأسماك المياه العذبة بالسودان وقد أدى وجود العديد من الجزر والخلجان النهرية بمجري النيل الأبيض الي نمو الاسماك وتكاثرها وتعدد فصائلها حيث يوجد أكثر من 69 فصيل . أم في قطاع الثروة الحيوانية تعتبر الولاية من أكثر الولايات في تربية الماشية

خصوصاً علي إمتداد مجري النيل والمناطق الجنوبية للولاية. إلي جانب إمتهان إنسان الولاية لحرفة الزراعة. كما تعتبر الولاية أكبر منطقة للجير والحجر لوجود الجبال وبها مصادر مياه متعددة حيث مجري النيل الابيض الذي ينتصف الولاية بطول 629 كلم . وهي ولاية تتمتع بموارد طبيعية وبشرية وذات موقع استراتيجي متميز (3) .

جدول يوضح التعداد السكاني للولاية للذكور والإناث للفترة من 2012م - 2014م علي حسب المحليات

اسم المحلية	2012م			2013م			2014م		
	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث
لقطينة	285079	139241	154838	295628	144394	151234	306419	149663	156752
م رمته	138269	67492	70777	143386	69990	73396	148618	72544	76074
الدويم	343810	163099	180711	356533	169135	187398	369542	175306	194236
بك	278663	139787	138876	288975	144960	144015	299519	150249	149270
لجبلين	206283	105057	101225	213916	108945	104971	221721	112920	108801
لوستي	298529	147261	151264	309572	152711	156861	320867	158282	162585
لسلام	123735	62672	61064	128314	64991	63323	132996	67362	65634

نداتي	165722	77808	87914	171855	80687	91168	178125	83631	94494
لي	172101	84897	87204	178471	88035	90432	184983	91251	93732
لمجموع	2012188	987315	1024873	2086650	1023851	10629	2162786	1061208	1101578

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء بولاية النيل الابيض

المفاهيم والضوابط الإسلامية للعمل

يعد العمل من الأركان الأساسية للإقتصاد الإسلامي وواجب علي كل قادر وأمر الله بالعمل وحث عليه في عدة آيات من الكتاب الكريم وحث الرسول الكريم (صلي الله عليه وسلم) علي العمل وتعوذ من العجز والكسل والفقر . والعمل ينفي الفقر وهو وسيلة لكسب المال والرزق الحلال . لذا كان المال قوام الحياة والدولة في المجتمع الاسلامي فكان الحث علي كل أنواع العمل والكسب المشروع والمقيد بالضوابط الشرعية والرزق الحلال وتنمية الأموال وزيادتها بالطرق المشروعة والابتعاد عن المحرمات والكسب الخبيث غير المشروع وإستثمار المال بالطرق القويمة كالإستثمار الإسلامي في إطار الاحكام الشرعية واتباع السياسات المالية والنقدية في الإسلام . فواجب الفرد المسلم أن يعمل ويكد ويكابد بجذ ورجاحة عقل وحصافة ومثابرة وإجتهد في سبيل تنمية وإستثمار أمواله بكل الوسائل المشروعة من تجارة وصناعة وحرف اخري^[4] وحكمة مشروعة العمل من الكتاب والسنة قوله تعالى ((ولقد خلقنا الإنسان في كبد)) البلد الآية (4) وقوله جل شأنه ((هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فأمشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور)) سورة الملك الآية (5) ولقوله عز وجل ((فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله وأذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون)) سورة الجمعة الآية (10) . ولقوله عز من قائل ((وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)) التوبة (105) كما أن هناك أحاديث عدة تدعو وتحث علي العمل وتشرفه وتعظمه وتمجده وتدعو الي الاخلاص والالتقان في العمل وأن المسلم مسؤول أمام الله قبل كل شئ عن عمله وتحته وعلي العمل الجاد المتقن لقول الرسول (صلي الله عليه وسلم) ((إذا عمل أحدكم عملاً فليتيقنه)) وقوله صلي الله عليه وسلم ((اخشوشنو فإن النعم لا تدوم)) وقوله (صلي الله عليه وسلم) ((هناك ذنوب لا يكفرها إلا السعي في طلب المعيشة))^[4] وقوله (صلي الله عليه وسلم) : ((من سره أن يبسط له في رزقه أو ينسأ له في أثره فليصل رحمه))^[5] وقال (صلي الله عليه وسلم) : ((ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داوود عليه السلام كان يأكل من عمل يده))^[5] وقال النبي (صلي الله عليه وسلم) : ((يأتي

علي الناس زمان لا يبالي المرء ما أخذ من الحلال أم من الحرام (((4). إن العمل بكل أنواعه والسعي في الأرض والانتشار فيها من أكبر وأهم أسباب الحصول علي الرزق. ولكن ذكر الله والاستغفار ودعائه والاستعانة به والتوكل عليه وسؤاله التوفيق من أكبر أسباب الرزق وذلك أنه هو الفتح العليم الرزاق الكريم يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر وهو الباسط القابض كما أن الدعاء والإستغفار مجلبة للرزق لقوله تعالى ((فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا)) (نوح 10-12) (4) كما أمر المولي عز وجل المؤمنين بالكدح في سبيل الرزق والعمل الدؤوب من أجل ذلك وطلباً من فضل الله ونعمته ورجاءاً في تحقيق العيش الكريم لقوله تعالى ((يا أيها الإنسان إنك كادح إلي ربك كدحاً فملاقيه)) (الانشقاق الاية 6) .

والعمل هو الوسيلة الاوسع في كسب الأموال وجمعها وزيادتها ونموها فالعمل الطيب المشروع بكل أنواعه هو الباب الاوسع لجمع الاموال والثروات [4] .

العمل هو المجهود الانساني الجسماني والعقلي والفكري لإنتاج السلع والخدمات ورسولنا الكريم (صلي الله عليه وسلم) يدعو إلي العمل ويحث المسلمين عليه بكل الوسائل المشروعة . وكان عليه الصلاة والسلام يعمل بيده الشريفة وقد قابل (صلي الله عليه وسلم) أحداً في ميدان العمل وصافحة وعندما وجد يده خشنة الملمس من أثر العمل فقال (صلي الله عليه وسلم): ((هذه يد يحبها الله)) أو كما قال (صلي الله عليه وسلم) : ((من أمسي كالأ من عمل يده أمسي مغفوراً له)) (5) وينهي الرسول (صلي الله عليه وسلم) عن التسول ورأي الرسول (صلي الله عليه وسلم) فتي من الانصار يتسول أمام مسجده فإستدعاه وسأله لما تتسول ؟ فقال الفتى ليس عندي شئ إلا من إدان أكل فيها ووسادة أنام عليها فقال له (صلي الله عليه وسلم) إذهب وآتني بتلك الأشياء التي عندك ولما جاء بها باعها الرسول (صلي الله عليه وسلم) له بدينارين وقال له هذا دينار إشتري به طعاماً لأهلك وهذا دينار إشتري به فأساً وحبلاً وإحتطب . فقال (صلي الله عليه وسلم) : ((لئن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب خيراً له من أن يسأل الناس أعطوه أم منعه)) وقد كان الرسول (صلي الله عليه وسلم) لا يجد فرصة إلا و يحث فيها المسلمين علي العمل والكدح إلا وفعل [4] لذلك نجد الكتاب والسنة قد حثا علي العمل وكسب الرزق كما في قوله تعالى : ((فأمشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور)) سورة الملك (15) كما فضل الرسول (ص صلي الله عليه وسلم) العمل علي الإنقطاع إلي العبادة وذلك عندما وجد رسول الله (ص صلي الله عليه وسلم) رجلاً يعتكف في المسجد بعد الصلاة فقال (ص صلي الله عليه وسلم) ما يفعل صاحبكم ؟ فردوا عليه فقالوا : يعتكف في المسجد للعبادة فلا يخرج للعمل فقال (ص صلي الله عليه وسلم) : ومن يطعمه ويسقيه ؟ فقالوا : كلنا يا رسول الله قال كلكم أفضل منه . كل ذلك لأن الرسول الكريم (ص صلي الله عليه وسلم) يريد أن يكون المؤمن عاملاً كادحاً ، لأن العمل قوام الحياة ولأن العجز والكسل والتبطل ليس من شيم المؤمنين ولا من عوائد الشرف فالتسول وسؤال الناس مذلة وهوان لمن يستطيع العمل والكسب . وقد جعل الله آية النهار مبصرةً ليسعي الناس في طلب الأرزاق بالنهار بينما جعل آية الليل محوة مظلمةً ليهدأ الناس ويسكنوا بالليل ويخلدوا للنوم والراحة [4] لقوله تعالى : ((وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة لتبتغوا فضلاً من ربكم ولتعلموا عدد السنين والحساب وكل شئ فصلناه

تفصيلاً)) الأسراء الآية (12) . وندب الله عز وجل المؤمنين حتي في أوقات العبادة الأساسية كموسم الحج نذبهم للعمل والكدح وأعطاهم إذنًا في تخصيص الاوقات المخصصة لتلاوة القرآن الكريم حتي يتمكنوا من السعي وراء أرزاقهم والقيام بواجبهم الديني من كفالة أبنائهم وأسرههم ومن يعولون^[4] . وكل الايات تعطي الأولوية للعمل علي العبادة لقوله تعالى : ((ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم فإذا أفضتم من عرفات)) البقرة الآية 198 . وقوله تعالى : ((فأقرءوا ما تيسر من القرآن علم أن سيكون منكم مرضي وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله)) المزملة الآية (20) والعمل ضرورة لكفالة العيال ولا تقتلوا اولادكم من إملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطأ كبيراً)) الأسراء الآية (31) . وكل مسلم عليه أن يعول أبنائه ويطعمهم ويسقيهم ولا يفرط في إعاشتهم أو يقصر في إعالتهم لقول الرسول (صلي الله عليه وسلم) كفي المرء إثماً أن يضيع من يعول)) . و واجبات المؤمن والتزاماته المالية كبيرة جداً فمن أين له الوفاء بتلك الالتزامات إن لم يعمل ويكسب المال الحلال فعلي المؤمن كفالة نفسه ومن يعول . وايضاً علي المسلم أن يطلب الرزق بكل الوسائل المشروعة وان يكدح في ذلك ويسلك كل طريقة مثلي . إلا انه لا يجدر به أن يجزع أو أن يغلق أو يحزن ومن كان رزقه علي الله فلا يحزن ولا يسعي الي اكتساب المال بالطرق غير المشروعة والتي لا تليق بكرامة الانسان أو بعزة المؤمن وقوله تعالى : ((وما من دابة في الأرض إلا علي الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين)) هود الآية (6) . وقوله تعالى : ((وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وإياكم)) العنكبوت الآية (60) . فعلي المسلم أن لا يلجأ إلي أساليب غير مشروعة في طلب الرزق والعمل لا تناسب كرامته وعزته كمسلم يعلم ان الرزق بيد الله وان كل خزائن السموات والارض بيد الله وان عليه ان يعمل ويبتغي الرزق الحلال والعمل الشريف المبرور المشروع .

يمثل الأفراد أو عارضو خدمة العمل الوحدة الاساسية في سوق العمل فبدون عمالة ترغب وتستطيع ان تعمل لا يوجد سوق عمل ويختار الافراد بين مشاركتهم بالعمل في سوق العمل الإلتحاق بالمجال التعليمي أو بالدراسات التدريبية ويختار الافراد عدد ساعات العمل التي يقضونها في عملهم ويختارون أيضاً نوعية المهنة التي يمارسونها فجميع هذه الاختيارات المتاحة للأفراد تتحدد علي ضوء حجم أو مقدار المنافع التي يحصلون عليها من قبولهم الاختيار المعين دون آخر (3)

ويحرم الاسلام الكسب بالاساليب غير العادلة ومن هذه الاساليب الكسب بالاحتكار والقمار والربا واكل أموال الناس بالباطل وإستغلال الضعفاء وعموماً الكسب بغير الحق فيعتبر إستغلال للضعفاء ويمثل طريقاً اخر لأكل أموال الناس دون عمل مشروع بل عن طريق إستضعاف الآخرين وكلك فقد حرم الاسلام أن يدفع السيد امته لتسلك طريق البغاء لتجمع له المال تدفعه اليه لتحصل علي حريتها وحرم الاسلام منع المرأة من ميراثها باعتبارها من عادات الجاهلية التي حاربها الاسلام وايضاً نهى الاسلام عن عضل أي مضايقتها بشتي الصور حملاً عليها ان تتنازل عن بعض مهرها^[9] وكذلك حرم الاسلام الربا لكي لا تعيش طبقة علي كسب طبقة اخري من المجتمع وبالتالي يحرم المجتمع من مقدرتهم علي العمل والإنتاج .

وايضاً لا تعمل آليات التوزيع الاسلامية علي تحقيق فرصة متكافئة للعمل فقط بل ايضاً للاستثمار فهما معاً ركيزة للاعمار والعدل فضلاً عن ان توفير الفرص الاستثمارية امر ذو علاقة وثيقة بتوفير فرص للعمل ايضاً ويقع التكليف الشرعي بإيجاد

فرصة للعمل في النظام الاسلامي علي كل من الفرد نفسه والمجتمع والدولة لافرد في الاقتصاد الاسلامي مكلف بأن يسعى في الارض لاكتساب رزقه بعمله والفرد ليس حراً الا ان يعمل دون عذر شرعي والا كان مقصراً ومتعطلاً^[9] .

الاصل اذاً ان يحاول الفرد ايجاد عمل لنفسه وان يسعى قدر استطاعته فاذا ما كان لازماً للسعي مهارات وتعليم وتدريب كان ذلك واجباً علي الفرد في اطار مقدرته لانه من المعلوم ان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وان مناط التكليف الاستطاعة والمقدرة والفرد في سعيه هذا انما يسعى في اطار مجتمع ونظام اسلامي

المعلومات عن فرص العمل المتاحة أو الممكنة وعن أسواق العمل واحتياجاتها من خلال نظام يوزع التمويل توزيعاً عادلاً الي غير ذلك . فنجد دور القطاع الخاص مثله في ذلك مثل كافة خلايا النظام الاسلامي يحرك سلوكه الاقتصادي عائدان عائد الالتزام وعائد المنفعة المعتبرة ويمكن ان يطبق عائد الالتزام في هذا الصدد في تبني تقنيات تمنح فرصاً اكبر للعمل امام القادرين عليه كما يمكن ان يطبق عائد الالتزام من خلال المساهمة في اتاحة فرص التدريب للعمالة واعادة تأهيلها حال تغير التقنيات وكذا الاسهام في تعليم الفقراء كما أن من واجبات الدولة التي اناطها بها الاسلام ان تساعد علي ايجاد فرص عمل للأفراد وتؤكد مبادئ الاسلام علي حق الراغب في العمل في ان يلجأ الي ولي الامر ليوفر له عملاً او يدبر له مالاً كما تؤكد هذه المبادئ علي واجب الدولة في متابعة الراغب في العمل حتي تتأكد أجهزتها من نجاحه . وكذلك من واجب الدولة في الاسلام رعاية القوي العاملة وتنميتها وتأهيل القادرين علي العمل جميعاً رجالاً ونساءً كل حسب قدراته ومواهبه وللدولة في سبيل ايجاد فرص عمل للأفراد ان باقامة مشروعات مفيدة لتشغيلهم كمشروع الخريج المنتج ومشروع التمويل الاصغر للمنتجين والاسر المنتجة وذلك بإقراضهم من مؤسسات الدولة المالية كما أن للدولة ان تستخدم جانباً من الزكاة في تزويد المستحقين لها من الفقراء والمساكين والغارمين بألة الحرفة أو برأس مال للتجارة او حتي اقامة مشروعات لاصحاب المصارف التي تكون الاموال لهم علي سبيل التملك الدائم مثل مشروع تملك الانعام لاسر الفقراء والآليات البسيطة لهم كما في السودان وعلي الدولة ان تعمل علي اقامة المؤسسات القومية والاقليمية التي من شأنها توفير المعلومات الكافية عن فرص العمل والتعليم والتأهيل المتاحة ونشر هذه المعلومات بين الناس واتاحة الحصول عليها مع ربط ما قد تقدمه من اعانات للتعتل لموقف الافراد من فرص العمل المتاحة وجديتهم للالتحاق بالعمل^[9]

أهمية العمل والانتاج في الاسلام

الإسلام دين عمل ومعاملة ويدعو كل البشر الي العمل والكد ونبذ الكسل والبطالة والعطالة كما نعلم ان الرسول (ﷺ) تعوذ من الكسل والبخل والفقر وقد أمر الله تعالى الإنسان بالعمل لقوله : ((فإذا فرغت فانصب والي ربك فأرغب)) الانشراح الاية (5) . ولذلك نجد ان الانسان عندما يكون في رحم أمه طفلاً منطوياً اي يضع رجليه بالقرب من يديه وعندما يولد ويخرج الي الارض يحرك رجليه ويقبض ويبسط يديه وذلك دلالة علي الضرب في الارض وقبض يديه وبسطها دلالة علي التمسك بالحياة والاستهلال صارخاً دلالة علي بداية الحياة والصرخة تدل علي أنه موجود ومأمور بالسعي والكد والتعب لقوله تعالى : ((ولقد

خلقنا الانسان في كبد ((سورة البلد الآية (4) وعندما لا يطلق الصرخة الاولى صرخة الحياة والوجود لا يكتب له البقاء عل قيد الحياة وهي حكمة ربانية تدل علي الحركة والبطش في الدنيا والعمل والاسترزاق والتحرك لإطعام نفسه من ثدي أمه .

وحكمة العمل أنه من أسباب الحياة والديمومة والاستمرار فيها واثبات ذات وجوده . فمكانة العمل في الاسلام مكانة ذات أهمية كبيرة ولذا لم يستثنى منها احداً إلا العاجز أو غير العاقل أو القاصر أو فاقد العقل والاسلام يدعو جميع البشر والمخلوقات الي العمل دون عذر لاحد مهما كانت مكانته عند الله أو عند الناس فجميع الناس والمخلوقات مأمورون بالعمل . وان الافراد يقضون أوقاتاً طويلة يومياً في العمل ويمضون مدة طويلة في الاستعداد للعمل أي يهيئون أنفسهم ويؤهلونها من خلال التعلم والتدريب لدخول سوق العمل والحصول علي وظائف تلائم طموحاتهم وكل مسخر لما خلق له(3). ولذلك نجد أن الانبياء والرسل لم يعذروا من العمل رغم رسالتهم السامية بتبليغ الرسالة الي قومهم ولكن هذا التكليف لم يسقط عنهم العمل لمكانته ولأنه شرف لا يدانيه شرف وعزة لا تدانيها عزة وأن لا يمن عليهم احد بإطعامهم مما جعل المولي عز وجل يأمرهم بالعمل والضرب في الارض وأن يمشوا في الاسواق يبتغون من فضل الله علي الرغم من رسالتهم الربانية السماوية فلا عذر لهم من العمل لقوله تعالى : ((يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً أي بما تعملون خبير)) المؤمنين (51) . ومع عظمة الرسالة وأنها تكليف من رب العزة إلا أن الله لم يجد لهم العذر بترك العمل والتفرغ الي تبليغ الرسالة العظيمة بل أمرهم بالعمل وان يكونوا مع الناس وبين الناس ويعملون كسائر البشر من غير تميز وهذا الأمر الرباني بالعمل جعل المشركين والكفار يعترضون ويحتجون علي ذلك بقولهم اذا كانوا رسل الله ومأمورين بتبليغ رسالته فلما لم يطعمهم من غير عمل أو يجعلهم يعيشون بين الناس لا يأكلون الطعام ولا يمشون في الاسواق ويجعلهم يختلفوا عن سائر البشر والمخلوقات ويميزهم بعدم الاكل والشرب والعمل والضرب والمشي في الاسواق وترسم الايات الكريمة هذا المشهد من الحجج والبراهين في قوله تعالى : ((وقالوا مال هذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق لولا أنزل إليه ملك فيكون معه نذيراً أو يلقى إليه كنز أو تكون له جنة يأكل منها وقال الظالمون إن تتبعون إلا رجلاً مسحوراً انظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا فلا يستطيعون سبيلاً تبارك الذي إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً)) سورة الفرقان الايات (7-10) وهذه الايات الكريمة تعزز مكانة العمل وأهميته في الاسلام حتي أنه أصبح بمنزلة واحدة مع تبليغ الرسالة ويسير جنباً الي جنب مع تبليغ الرسالة لعظمة العمل وأهميته في الاسلام . وايضاً الاسلام حث جميع المخلوقات الاخرى بالعمل الدؤوب والاكل من رزق الله والمولي عز وجل يرزق الطير تغدو خماصاً وتعود بطانة بعد تحركها لكسب الرزق والطعام وكذلك يرزق الدود في الحجر عندما تتحرك وتدب في الارض كما أمرها جل شأنه عند قوله تعالى : ((اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)) العنكبوت الاية (62) وايضاً أمر العنكبوت أن تعمل جادة في بناء مأواها وبيتها ولا تكسل حتي لو كان البيت ضعيف أو واهن وذلك لقوله تعالى : ((مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ)) سورة العنكبوت الاية (41) وهو بيت واهن ضعيف ولكنه وسيلة لكسب رزقها وسكنها . والله في خلقه شؤون يصرفها كيف يشاء وأن يشاء . وقوله تعالى : ((وأوحى ربك إلى النحل أن اتخذي من الجبال بيوتا ومن الشجر ومما يعرشون ثم كلي من كل الثمرات

فاسلكي سبل ربك ذللاً يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس إن في ذلك لآية لقوم يتفكرون)) سورة النحل الايات (68-69) . وقوله تعالى : ((والله فضل بعضكم على بعض في الرزق فما الذين فضلوا برادي رزقهم على ما ملكت أيمانهم فهم فيه سواء أفبنعمة الله يجحدون)) سورة النمل الاية (71) وايضاً حركة النمل الدؤوبة والسير المنتظم للعمل وسير جيش سيدنا سليمان بجنوده لقوله تعالى : ((حتى إذا أتوا على وادي النمل قالت نملة يا يها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده وهملا يشعرون)) سورة النمل الاية (18) ولغة التخاطب المصحوبة بالمعذرة اللطيفة وهم لا يشعرون وهذا خلق الله فأروني ماذا خلق المبتطلون .فالحياة كلها عمل وضنك وتعب ومشقة ونصب في سبيل إكتساب الأرزاق ولا عذر لأحد بترك العمل والاستكانة والمذلة وأن تأكل رزقك بعمل يدك لا بيد غيرك والحث على السعي والضرب في ابتغاء الرزق من غير تواكل وكسل ولذلك نجد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه يضرب بالدرة أي السوط كل من يجده عاطلاً كسولاً يعتمد في رزقه وطعامه على الآخرين ويقول رضي الله عنه لكل كسول قولته الشهيرة (ان السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة) ويحث على العمل بالضرب ويعاقب كل من لا يعمل وهذا هو دين الاسلام دين كد وكدح لا دين خمول وكسل ان الدين عند الله الاسلام (ومن يبتغي غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة لمن الخاسرين) . وعندما دعا عيسى عليه السلام قومه إلى عبادة الله و يشركوا به شيئاً قال الحواريون (هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء فقال لهم عيسى اتقوا الله ان كنتم مؤمنين قالوا نريد أن نأكل منها وتطمئن قلوبنا) ولكن وعد الله حق بإنزال المائدة وعاقبهم عقاباً شديداً وانه معذبهم عذاباً لا نظير له في العالمين وأمرهم جل شأنه بالعمل وطلب الرزق كحجة ويمكن ان نقول أن العمل واجب على كل قادر إلا علي أصحاب الاعذار

فالعامل ركن مهم من مبادئ الاسلام وقواعده وذلك ضمن المسؤولية الاجتماعية والعمل الطوعي أساساً هو مبادرة عملية فردية نحو قضايا مجتمعية لكن ليس له الاستدامة لانه ينتهي بإنتهاء الحافز أو إنتهاء الفرد ومطلوب من القطاع الخاص في ضوء أهمية تعامله مع مجتمعه ومراجعة سياساته وبرامجه وتنظيم علاقاته مع المجتمع بالبحث عن أرضية مشتركة لنشاط مشترك لاحتياجات المجتمع الاقتصادية والبيئية^[6] لم تجد الإنسانية، ديناً اهتم غاية الأهمية بالجهد الانساني، سواء كان جهداً ذهنياً أو بدنياً كالدين الاسلامي فالدين الاسلامي ينظر إلى الإنسان نظرة كونية خاصة، باعتباره المرتكز الاساسي لحركة التقدم والازدهار في المجتمع، مادام متمسكاً بالقيم الاسلامية والرسالة السماوية .

فالدين الاسلامي ينظر الى الإنسان ليس مجرد كائناً حياً ، تنتهي غايته بانتهاء حياته، وإنما الإسلام يقدر نظره للانسان، باعتباره خليفة الله تعالى في الأرض .

وبما أن الإنسان كرامته علوية مقدسة، فهذه القدسية المطبوعة على الإنسان، تترتب عليها آثاراً إضافية أخرى، فكرامة الإنسان تشكل نقطة معظمة لا يجوز امتهانها، وحرية التعبير عن رأيه في نطاق حدود الشريعة الاسلامية، وغيرها من الحقوق الملحقه به بالتبعية، ومنها العمل.

لقد وردت كلمة العمل، وبعض مشتقاتها الرئيسة في القرآن الكريم (172) مرة، والعمل وفق المنظور الإسلامي، هو مجهود انساني ينظر الله تعالى ورسوله(صلي الله عليه وسلم) إليه ويعلمه ويحاسب عليه ولذا جاء العمل ومسبوقاً بنية القيام به، والنية هي القصد بالعمل، فعلى أساس آلية هذا التصور، يكون العمل تبعاً لإرادة الإنسان. وان النوايا سليمة وحسنة فالإنسان عندما يعمل يحصل علي اجرين اجر عاجل دنيوي مثل الاجرة المادية من رب العمل والاجر الاخروي وهو الجزاء والثواب من الله تعالى لهذا العامل نظير سلوكه طريقاً مستقيماً ونافعاً للمجتمع. و نري مردود نتائج السلوك الإسلامي وتأثيره الروحي والنفسي، على العامل المستخدم وفق الدين الاسلامي فيشعر العامل بأن العمل هو سبيل من سبل عبادة الله تعالى، فقد جاء في الحديث الشريف (الكاد على عياله من حلال كالمجاهد في سبيل الله). وهذا البعد الروحي تنبثق منه عدة إضاءات مهمة، منها الإخلاص في العمل، واتقانه وجودته ، وهو ما يحث عليه الإسلام ، كما في الحديث الشريف (رحم الله امرءاً عمل عملاً فأَتقنه).

ومن اخلاقيات الإسلام المجيد ، حث العامل على عدم إهدار الوقت والاستفادة منه الفائدة القصوي وترك التبذير والعبث بمقومات العمل ، حسب القاعدة الفقهية (لا ضرر ولا ضرار)، ومنها أيضاً النهي عن الغش والتدليس والكذب والاحتيال وكل الصفات الذميمة إنَّ الدين الاسلامي قد سبق جميع التشريعات المدنية الحديثة، في احترامه للعامل والعمل، وفق الاحكام التشريعية المتعددة، التي حددت حجم العمل ورتبت العلاقة بين العامل ورب العمل، فالدين الإسلامي أرسى فهماً حضارياً في تاريخ البشرية، عبر احكامه الواضحة التي تؤكد على حرمة الإنسان وتعظيمه وحفظ حقوقه وإلزامه بواجبات لا يمكن تركها وعدم التعدي علي حقوقه ، ولا جدال البتة لو قلنا أن حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، تفوق في اتساعها وشمولها ما شرعته لجان حقوق الانسان التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة العام 1948، واعلنته كيوم عالمي لحقوق الانسان . فالإسلام له نظرة شمولية تهتم بالعمل والعامل وفق علاقة وطيدة والى كل مقوماته وموارده، دون استثناء، ومكونات الكون المادية، هما الإنسان والبيئة. لقد لاقت الإنسانية في فترات العبودية الأولى، التي مرّت بها العصور القديمة، حيث بدأ الإنسان القوي، يستعبد الضعيف، ويسخره لمصالحه، فاصبحت القوة هي مصدر السطوة والسيادة في المجتمع آنذاك، واسترقاق البشر وسادة روح الفوضي وغاب القانون الذي يسود في العالم المتقدم الان وايدولوجية الإسلام تتبلور في احترام اليد العاملة، وتنطلق من كون العامل هو المصدر الرئيسي في تحويل موارد الطبيعة الأولية التي هي الهبة الالهية للإنسان، كما ورد في قوله تعالى (وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ)، لتصبح هذه الموارد الطبيعية منتجات ذات منفعة، تلبي رغبات الافراد والجماعات ، فلا بدّ أن يكون عمل الانسان وجهده البدني ونشاطه الفكري مقيماً ومقدراً، بشريطة أن يكونا وفق تعاليم الاسلام . فهذا الانسان ينبغي عدم ابتزازه واستغلال حاجته الحياتية، وفقره في جانب معين، فالرسول الكريم عليه الصلاة والسلام حث لإعطاء حق العامل الاجير أجره وذلك لقوله : ((أعطي الاجير أجره قبل ان يجف عرقه)) وقوله صلي الله عليه وسلم أيضاً : ((من أجر أجيراً فاليعلمه اجره)) بمعنى إعطاء كل ذي حق حقه والايفاء بالحقوق والالتزامات المادية اي كان نوعها اجرة أو كرية أو ديناً أو امانةً إن الإسلام يعظم اليد المنتجة، فيصفها بالشرف والكرامة ويعطيها الحق في امتلاك المال ملكية فردية مقيدة وهي اليد التي تنمي وتسخر موارد الطبيعة الأولية وتستخدمها كموارد ذات نفع وفائدة ولليد التي عمرت

الارض وافلحتها الحق في استثمارها وامتلاكها واستصلاح الارض الميته غير المستغلة دون أن يستغل جهد هذه اليد أحد، كما هو الحال في النظم الرأسمالية أو الاقطاعية. فيروى أن سائلا سأل الإمام علي بن ابي طالب (رضي الله تعالى عنه)، عن رجل زرع أرض رجل آخر بغير إذنه، حتى إذا نضج الزرع، جاء صاحب الأرض فقال : (زرعت بغير إذني، فزرعك لي، ولك علي ما أنفقت)، أله ذلك أم لا ؟ فقال علي رضي الله عنه : ((للزارع زرع ولصاحب الأرض كرى أرضه)).

هذا المشهد يوضح لنا نظرية الإسلام في استثمار اليد العاملة، هذه اليد التي مجدها التعاليم الإسلامية في العديد من الاحكام . كما أن الدين الاسلامي يرمي الي التقدم والنمو والازدهار في الحياة الدنيا منادياً بمبدأ تحقيق الفوائد للعامة وجلب المصالح فالعامة تعد هدفاً مركزياً للإسلام كما ان الفرد هدفاً مركزياً له دون المساس بحقوق الآخرين . ومن جانب تعرف الخطط التنموية والتعميرية ، التي يتبناها الإسلام في بناء ركائز واركاز دولته، وروي أن الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، يستحث عامله على مصر مالك بن الحارث الأشتر (رحمه الله)، على الانفتاح على برامج الإعمار وتنمية البلاد اقتصادياً، وأن اهمال الإعمار في البلاد يؤدي الى دمارها واضمحلال اقتصادها، فيقول (علي كرم الله وجهه) : (وَلْيَكُنْ نَظْرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظْرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَجِ، لِإِنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ، وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَجَ بِغَيْرِ عِمَارَةِ الْبِلَادِ، وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمَّ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلاً).

هذه هي نظرة الإسلام العميقة في بناء المجتمعات المتقدمة ، فالحياة في الإسلام هي ميدان العمل والكد من اجل خلق من أجل صنع مستقبل زاهر للشعوب. فالدين الاسلامي يهتم بالبناء والإعمار، كظاهرة مدنية للشعوب وبذلك يرسى الاسلام نظرية نشوء الحضارات، قبل أن ينظر لها الفيلسوف صاحب المدينة الفاضلة (ابن خلدون) قبل قرون، وينبهر بنظرية ابن خلدون نجد الكثير من رواد الفكر والفلاسفة والمفكرين ، في شرق وغرب العالم العربي، فضلاً عن الباحثين الغربيين، يعجبون بهذه النظرية الحضارية وبأن العمران يحدث وفق خطة مدروسة تتماشى مع امكانية الدولة المادية . والاعمار هو اتباع سياسة العمل في المجتمع التي حث عليها الاسلام ولكن هنالك قادة ومسؤولون يتبعون سياسة التبطل والافقار الاقتصادي للمجتمع وذلك في ظل نقشي الفساد المالي والاداري في مفاصل كثير من الدول التي يتولي امرها مسؤولون منحرفون . فإن العمران محتمل ما حملته وانما يؤتي خراب الارض من عوذ اهلها وانما يعوذ اهلها لتولي انفس الولاء علي الجمع والجبابة وسوء ظنهم بالبقاء وقلة انتفاعهم بالعبر . هذا هو الاسلام دين علم وعمل وبناء وتقدم ونماء لا دين ذبح وقتل وتدمير وخراب وارهاب انه دين يحفظ الحقوق ولا يضيعها ولا يهدر الموارد الطبيعية ويعمر الارض ويسخرها للعباد ولا يخربها ولا يهلك نسل الانسان من الحياة كما يفعل الارهاب البغيض والاسلام يدعو الي العمل والاصلاح وجلب المنفعة . ولكن الارهاب العالمي اليوم يسعى في ابادة الانسان واحتقاره وتعذيبه وبالتالي ابادة العمل وضعف الانتاج والانتاجية واحداث شح في السيولة وأزمة في القوت واهدار الموارد والعبث بكرامة الانسان وعزته وتدمير ممتلكاته وعمرانه وموارده . فالاسلام دين سلام واعمار وعمل لا دين ظلم وخراب وطحن وابادة وانتهاك وعذاب فالاسلام يدعو الي العمل والي الفضيلة وترك الرذيلة واعطاء كل ذي حق حقه ويهتم بالعمل كرسالة عظيمة تحفظ وتمجد كرامة الانسان بحيث لا يقتل او يهان ويزل لقوله تعالى : ((ومن قتل نفساً فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحيها فكأنما أحيى الناس جميعاً)) سورة المائدة فالاسلام حياة وحيوان لا قهر وطغيان وازلال وامتهان .

فالدين الاسلامي يقدس علاقة العامل ورب العمل ويجعلها علاقة وثيقة مرتبطة بروابط الإخاء والتعاون والتكافل والتراحم بعيداً عن الاستعباد والظلم والاحتقار والاهانة والاسترقاق وتحطيم كرامة الانسان الذي كرمه الخالق عز وجل لقوله تعالى : ((

ولقد كرمنا بني ادم وحملناهم فى البر والبحر ((وايضاً قول الخليفة العادل سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه : ((متي استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا)) والذي كان دوماً حاثاً علي العمل ويضرب الذي لا يعملون وذلك عقاباً لكل من يترك العمل . فالعمل كرامة ووصون لحقوق الانسان وتركه مذلة واهانة له . فعلاقة العامل بالعمل مقدسة ومعظمة في الاسلام فيراعي فيها كل الضوابط والاخلاق والمثل والاحكام الشرعية الامرة والناهية والمرتبطة بالعروة الوثقى وحبل الله المتين والحسن الحصين الذي لا يأتيه الباطل ولا تشوبه شائبة .

كما يمكن القول بأن العمل عقد بين طرفين فأكثر أي علاقة تعاقدية تحترم وتسان فيها الحقوق والواجبات وذلك كالبيع والشراء فهي عقود خيارات وصفقات تجارية متبادلة والمعاملة بين الاطراف سواء كان المخدم او المستخدم فهي عقود واجبة الالتزام والمحافظة والامانة دون غش أو احتيال أو تدليس أو فساد فالكل في الاسلام يحترم ويقدر مع مراعاة الحقوق والواجبات ومراقبة الله في كل الاحوال وفي سائر الاعمال دون تطفيف أو نقصان أو خزلان أو اجحاف فلا ظلم ولا جور في العمل فالعلاقة تحدها حدود وتضبطها ضوابط اسلامية محكمة رصينة من غير زيف او تزيف .

الانتاج في الاسلام مقيد بالضوابط والاحكام الاسلامية التي تأمر بإنتاج المنتجات من السلع والخدمات التي تعود بالمنفعة علي الفرد والجماعة والمجتمع حيث يكون في اشباعها جلب المصالح ودرء المفاسد وتحقيق خيري الدنيا والاخرة وتعين الفرد والمجتمع علي تقديم الأعمال الصالحة وبالتالي يتكون المجتمع الصالح الرشيد القويم كما تنهي الاحكام الاسلامية عن إنتاج المنتجات من السلع والخدمات التي تضر بالانسان وتجلب المفسدة والضرر له كالسلع التي حرمها الاسلام وهي انتاج الخمر والكحول والمخدرات بكل أنواعها وإنتاج لحوم الجنزير وغيرها والتي يكون في اشباعها جلب الضرر وتعطيل الانسان المنتج وإنتاج الخدمات الضارة بالمجتمع كإقامة الاندية التي تدعو للخلاعة والمجون والفجور والبغاء والدعارة والزنا وخلق إنسان غير صالح للمجتمع وغيره من الاعمال الخبيثة التي لا تعود بمنفعة للمجتمع وتحط بكرامة الانسان وتزله وتجعله يتصف بصفة الانانية والسلوك غير القويم وبالتالي يحدث الضرر ويفسد المجتمع بأكمله فالاسلام يدعو للانتاج المفيد الذي يجلب المنفعة ويحرم الانتاج الخبيث الضار وبالتالي لابد من إنتاج المنتجات الطيبة وتحريم المنتجات الخبيثة والاسلام يحث علي العمل لزيادة الانتاج وبدون العمل لا يكون هناك إنتاج والانتاج هو عملية مزج وتداخل عوامل الانتاج Factors Of Production الاربعة وهي الطبيعة الارض Land والعمل Labor ورأس المال Capital والتنظيم Orginoztion وكل هذه العوامل الاربعة تتكامل لخلق الانتاج . ونجد أن جميع الدول المتقدمة قد تقدمت وتطورت بفضل العمل والانتاج وأي دولة لا تهتم بالعمل لا يكون فيها وفرة من الانتاج وتكون دولة غير منتجة .

الدراسة التطبيقية والتحليلية

بما تم استعراضه من أهمية العمل ومكانته في الحياة العامة وكوسيلة لجلب الارزاق واكتساب المال الذي يمثل القيمة التبادلية أداة لقياس القيمة ومستودع ومخزن للقيمة فنجد ان القيمة تمثل أساس العمل بالنظر الي النظريات الاقتصادية المتعددة وقد بدأ ماركس دراسته لجوهر المجتمع الرأسمالي وقوانين الاقتصاد السياسي البرجوازي بتحليل القيمة التبادلية بوصفها عصب الحياة في المجتمع الرأسمالي كما بدأ غيره من الاقتصاديين الذين عاصروه وسبقوه وجعل من نظريته التحليلية في القيمة حجر الزاوية في بنائه النظري العام [8] .

التعداد السكاني لولاية النيل الأبيض هو مجموعة العمليات لجمع وإعداد ونشر المعلومات الديموغرافية عن كافة الأشخاص في القطر وفي منطقة معينة في زمن معين .

والخصائص الديموغرافية تتضمن الحجم الكلي للسكان وتركيبهم العمري وتوزيعهم على حسب الفئات العمرية وكذلك النوع ذكور وإناث وتوزيعهم على حسب نمط المعيشة (ريف - حضر - رحل) وإتجاه التغير لكافة هذه العناصر . يبلغ تعداد سكان الولاية للعام 2008م التعداد السكاني الخامس (1713360) ويبلغ عدد الاسر (293) ألف أسرة ونسبة السكان تحت 15 سنة إلي إجمالي عدد السكان 43% كما تبلغ نسبة الاشخاص في الفئات العمرية (15-64) سنة الذين تقع عليهم إعالة آخرين (0-14 سنة) + 65 سنة فما فوق 89% . ويبلغ معدل المواليد 31% كما تبلغ نسبة الاطفال في الفئة العمرية دون 4 سنوات نسبة 61% ويبلغ معدل الخصوبة العام 122% كما يبلغ معدل الوفيات 16% . وتبلغ نسبة الذين يستخدمون الكهرباء للإضاءة 25% . القوى العاملة بالولاية وقوة العمل وتعرف قوة العمل بأنها الجزء النشط إقتصادياً من السكان وتتكون من العاملين بالاضافة الي عاطلين عن العمل خلال فترة محددة . كما أن العرف الدولي يعتبر السكان في الفئة العمرية (15-64) سنة هم السكان في سن القدرة علي العمل . في تعداد 2008م تم حساب القدرة علي العمل السكان في الفئة العمرية (10-64) سنة . ينقسم السكان في سن القدرة علي العمل إلي :

1/ السكان النشطون إقتصادياً وهي القوى العاملة وتنقسم إلي نوعين أ/ مشغولين ب/ متعطلين .

2/ السكان غير النشطين إقتصادياً وتنقسم الي الاتي : أ/ الطلبة ب/ غير الراغبين في العمل ج/ ربات المنازل د/ متقاعدين هـ/ عجزه ومرضى .

ويتم حساب معدل البطالة = [القوى العاملة (عاملين + عاطلين) / السكان 10 سنوات فما فوق] $\times 100$. ويتم حساب معدل البطالة = [إجمالي العاملين (سبق له العمل + لم يسبق له العمل) / القوى العاملة (العاملين + عاطلين)] $\times 100$. والمهنة تشير إلي نوع العمل الذي يزاوله الفرد ويعتبر التوزيع المهني لقوة العمل جانباً هيكلياً مهماً لأنه يحتل مكاناً بارزاً في عملية تخطيط الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن أهميته في العديد من الدراسات الاجتماعية والسكانية .

والنشاط الاقتصادي الذي يمارسه المستجيب للعمل لأطول عدد من الساعات أو في أي وقت يؤدي الي الحالة العملية التي تعرف استناداً الي العمل الذي يوفر اعلي دخل نقدي للممارسة ويصنف كالاتي : العاملون بأجر وأصحاب العمل والعاملون لحسابهم الخاص والمشتغلون لحساب الاسرة بدون اجر والعاملون لدي الغير بدون أجر . ونجد أن هناك عاملين غير نشطين اقتصادياً وهم الاشخاص الذين تتراوح أعمارهم دون العشرة أعوام وهم الذين لا يمارسون عملاً ولا يبحثون عن عمل . وقد بلغ معدل صافي المشاركة في القوى العاملة للسكان في الفئة العمرية 15 سنة فما فوق لولاية النيل الابيض 41% منهم 69% للذكور و 12% للإناث واتضح أن معدلات المشاركة في العمل بولاية النيل الابيض للإناث نصف المتوسط القومي وتوجد فوارق شاسعة بين النوعين في معدلات المشاركة . كما بلغ معدل المشاركة للقوى العاملة للسكان في عمر 10 سنوات فما فوق بولاية النيل الابيض للفئة العمرية 34% تراوحت بين 57% للذكور و 10% للإناث . وايضاً بلغ معدل البطالة بين سكان الولاية في الفئة العمرية 15 سنة فما فوق 10% تراوحت بين 9% للذكور و 19% للإناث . أما معدل البطالة للفئة العمرية 10 سنوات فما فوق بالولاية بلغ 11% علي المستوي القومي 10% للذكور و 20% للإناث . ويلاحظ أن معدل البطالة بين الاناث ضعفي البطالة وسط الذكور تقريباً . ونجد ان القوى العاملة لولاية النيل لعمر 15 سنة

فما فوق تشمل الاصناف الاتية من العمالة : العاملون بأجر 45% حيث يبلغ عدد القوى العاملة بالولاية 35 ألف موظف وعامل. والعاملون لحسابهم الخاص 19% . والعاملون للأسرة بدون اجر 4% . وأصحاب العمل 16% . والعاملون لدي الغير بدون أجر 0.5% . و15% من اجمالي القوى العاملة في عمر الـ 15 سنة فما فوق لم يذكروا حالتهم العملية ويلاحظ أن نسبة أصحاب العمل بولاية النيل الابيض ثلاثة أضعاف المتوسط القومي تقريباً . كما نستنتج أن السكان غير النشطين اقتصادياً للفئة 15 سنة فما فوق بولاية النيل الابيض بلغت نسبتهم 55% . أما أسباب عدم البحث عن عمل لنفس الفئة العمرية هي أن غالبية النساء في هذه الفئة ربات بيوت متفرغات لرعاية الاسرة وقد بلغت نسبتهن 48% علي مستوي ولاية النيل الابيض . كما بلغت نسبة المتفرغين للدراسة 26% . أما نسبة الذين لا أمل لهم في ايجاد عمل فقد بلغت 8%.[2]

النتائج :

1. اتضح أن نسبة البطالة وترك العمل لا تقل عن 54% مما إنعكس سلباً علي ضعف الانتاج والانتاجية .
2. تم إستنتاج إرتفاع معدلات الفقر بنسبة تصل الي 55% من إجمالي سكان الولاية .
3. إرتفاع معدلات نسبة الجهل والأمية والفاقد التربوي مما يؤدي الي إنتشار الظواهر السالبة كالتسول والاحتتيال والغش والنهب والممارسات اللاأخلاقية والفساد بكل أنواعه .
4. تدني نسبة العمل عند الاناث بنسبة بلغت 10% . و بلغت نسبة معدلات العطالة عند الاناث 48% . كما بلغت نسبة العمل عند الذكور 20% .
5. تلاحظ ضعف الوازع الديني وعدم تعظيم فضيلة العمل مما ترتب علي ذلك إرتفاع معدلات العطالة وتردى نسبة العمل بالولاية بصورة عامة .

التوصيات :

1. علي الانسان العامل بالولاية أن يخاف الله في السر والعلن في جميع الأنشطة الاقتصادية
2. علي حكومة الولاية إقامة المشروعات التي تكفل العمل لكل إنسان بالولاية كالمشروعات المنتجة التي تزيد الانتاج والانتاجية وتوظف العمالة كمشروع الخريج المنتج والتمويل الاصغر للأسر المنتجة وقيام المؤسسات التمويلية وخلق فرص عمل أوسع من أجل القضاء علي الفقر البطالة وخلق مجتمعات منتجة لا تعتمد علي الاغاثات والمعونات والمنح والقروض وغيره .
3. أن يلتزم إنسان الولاية بالجدية في العمل والبحث عنه وتحمل المسؤولية ومراعاة كافة الجوانب التي تكفل العدالة والجوانب الاخلاقية في العمل .
4. يجب علي كل عامل بالولاية إحترام لوائح العمل دون تسبب أو تعدي علي المال العام أو الاهمال والتقصير في الواجبات التي يتطلبها العمل .
5. ينبغي لكل عامل بالولاية أن يعلم أن العمل واجب ديني مقدس يجلب خيري الدنيا والاخرة بغض النظر عن المنفعة المادية والقيمة التبادلية .

الخاتمة :

الإسلام جعل العمل أعلي منزلة من العبادة وحث عليه ومنحه أفضلية والذي يعمل له حق الافضلية علي الذي ينقطع للعبادة ولا يخرج للعمل . والله يحب الذي يتقن العمل ويجوده ويخلص النية فيه إلي الله كما أن العمل مسئولية تجاه المجتمع وعلي الفرد المسلم ان ينهض إلي أداء العمل بكل جد واجتهاد ومن كد وجد . وايضاً علي الفرد المسلم أن ينضبط بالاحكام الشرعية ومراعاة إختيار العمل الطيب لأن الله طيب لا يقبل الا طيب ويتوخي العمل المباح شرعاً ولا يعمل الخبائث وان يهتم بالعمل الحلال ويترك المحرمات من العمل ويتخلق باخلاق الاسلام والصفات الحميدة . وعلي الشباب المسلم نبذ الكسل والغفلة والإحباط واليأس .

المصادر والمراجع :

1/ القرآن الكريم .

2/ أحمد بن سليمان بن عبيد - اقتصاديات العمل - الرياض - 1424هـ . / أحمد بن سليمان بن عبيد - اقتصاديات العمل - الرياض - 1424هـ .

3/ المسح القومي للبيانات الاساسية للأسر 2009م الجهاز المركزي للاحصاء بالولاية .

4/ زكريا بشير إمام - جوانب من النظرية الاقتصادية في الاسلام - الخرطوم - 2006م

5/ زين العابدين أحمد زين عبد اللطيف الزبيدي - مختصر صحيح البخاري - دار البيان الحديثة 2005م .

6/ عبد الله العلي النعيم - دور القطاعين العام والخاص والجمعيات الخيرية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية - الرياض - 2010م .

7/ محمد باقر الصدر - إقتصادنا - دار المعارف بيروت . ط 17- 1986 .

8/ محمد حسن صوان - اساسيات الاقتصاد الاسلامي - دار النهضة - 2006م .

9/ نجاح عبد العليم عبد الوهاب ابو الفتوح - الاقتصاد الاسلامي النظام والنظرية - مطبعة اريد - الاردن 2011م .

Auditing on usage of statistical sampling in the traditional and electronic systems and their impact on Auditing risks

إعداد : د / صديق سبيل آدم منصور

أستاذ مساعد

كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا

برنامج العلوم الإدارية

مستخلص البحث :

تناول البحث المراجعة باستخدام العينات الإحصائية في النظامين التقليدي والالكتروني وأثرها على مخاطر المراجعة , وتمثلت مشكلة البحث في أن اتساع وكبر حجم المنشآت قد أحدث تحولاً كبيراً في حجم وكمية العمليات الحسابية الخاضعة للمراجعة , فازداد حجمها بصورة لافتة رغم أن فترة المراجعة محدودة , وأدى كثرة العمليات الحسابية في تلك المنشآت وتشابكها إلى زيادة حجم المخاطر فيها .

استخدم الباحث المنهج الوصفي ، التاريخي ، الاستقرائي والاستنباطي . كما توصل البحث إلى أهم النتائج وهي : كلما زادت جودة المراجعة الداخلية والضبط الداخلي قلت مخاطر المراجعة باستخدام العينات الإحصائية. وكذلك يفضل المراجعون الخارجيون المراجعة الشاملة على المراجعة باستخدام العينات الإحصائية .

كما توصل البحث إلى التوصيات الآتية : وهي الاعتماد على أساليب الضبط الداخلي واستخدام العينات الإحصائية في المنشآت الكبرى وفق النظام الإلكتروني المتبع ، إضافة إلى تفعيل دور المراجعة الداخلية لتضطلع بدورها كاملاً في مراجعة الأنشطة المحاسبية داخل المنشآت والمؤسسات الكبرى .

خلاصة البحث : تم إثبات فرضيات الدراسة جميعها . كما تم ختم الدراسة بمجموعة من التوصيات والتي لها علاقة مباشرة بالدراسة على وجه العموم .

Abstract

This research tackles the audit on usage of statistical sampling and its impact on audit risks in the traditional and electronic system .

The research's problem focuses on : That nowadays institutions and firms have been expanded , therefore accounting transactions have been widened and became so huge in its size , although the time allowed for completing the audit programme is limited , hence accordingly numerous errors have been detected and that created many risks which have been risen also according to that size .The research followed the descriptive , historical , conductive and deductive methods to collect data and prepare the hypotheses and to make schedules .

The research targeted on the following results : when we perform extra quality of internal audit and internal check that will reduce audit risks when applying statistical sampling . Hence external auditors prefer performing full audit than the statistical sampling audit .

The research has conducted the following recommendations: to rely on internal check procedures besides the usage of statistical sampling in auditing the big institutions and firms according to the electronic system used , besides performing internal audit to access the important accounting activities in the big institutions and firms .

The conclusions arrived at have accepted the three hypotheses . Finally the study is conducted with recommendations relevant to the findings of the study in general .

مقدمة :

تعتبر المراجعة نتاجاً منطقياً للفكر الجمعي لعلم المحاسبة وخلاصة التجارب في هذا المجال , إذ تقوم المراجعة على بناء تتسع جدره لتشمل النظامين اليدوي والالكتروني في المنشآت والمؤسسات وكل القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بها وتتدفق المعلومات المحاسبية من خلال هذين النظامين اليدوي والالكتروني لتسهم بفاعلية في إنفاذ برنامج المراجعة بالصورة المطلوبة .

ورغم الكم الهائل من المعلومات المحاسبية في المنشآت والمؤسسات إلا أن هناك الكثير من المخاطر التي تطرأ عند التطبيق وفق النظامين اليدوي والالكتروني للعينات الإحصائية بها .

فما هي المخاطر التي تجابه المراجعة عند استخدام العينات الإحصائية بالمنشآت السودانية ؟

وما هي العلاقة بين حجم العينات ومستوى مخاطر المراجعة ؟

هذه الأسئلة وغيرها هي ما يحاول الإجابة عليه من خلال الواقع المتطور في المنشآت السودانية .

فالمنشآت السودانية بعضها يطبق النظام اليدوي المحاسبي تطبيقاً كاملاً , وبعضها يطبق النظام الالكتروني تطبيقاً كاملاً أيضاً , ويقوم نظام الضبط الداخلي بتحليل العينات الإحصائية تحليلاً دقيقاً كاملاً , وتتبع العمليات الحسابية داخل العينات الإحصائية , فإذا قام نظام الضبط الداخلي بأداء دوره كاملاً في تحليل العينات الإحصائية وإلقاء الضوء عليها فان ذلك يساعد في تحليل العينة بصورة واضحة وجلية .

وإن استخدام البرامج التطبيقية الجاهزة في المعلومات المحوسبة في تحديد حجم العينات يقلل من مخاطر العينات الإحصائية لأن تلك البرامج تمتاز بالدقة العالية وموثقة وهي نتائج قد تكون صحيحة إذا تمت إجراءاتها بالطرق الصحيحة .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في الآتي :

لاشك أن اتساع وكبر حجم المنشآت في عالم اليوم قد أحدث تحولاً كبيراً في حجم وكمية العمليات الحسابية الخاضعة للمراجعة , فازداد حجمها بصورة لافتة رغم أن فترة المراجعة محدودة , وأدى كثرة العمليات الحسابية في تلك المنشآت وتشابكها إلى زيادة حجم المخاطر فيها . فمنشأة عملاقة مثل شركة سكر كنانة مثلاً يتم إدخال عدد كبير من القيود والعمليات الحسابية

يوميًا ، وتحتاج عمليات الإدخال هذه إلى الدقة والإتقان . ومن خلال هذه البيئة الحسابية المتحركة ظهرت مشكلة استيعاب هذا الكم الهائل من المعلومات من خلال النظامين التقليدي

(اليدوي) والنظام الالكتروني الحديث . فالإلى أي مدى يساهم النظامان التقليدي والالكتروني في تقليل حجم المخاطر ؟
أهمية البحث

هذه الدراسة عن مخاطر المراجعة باستخدام العينات الإحصائية بالمنشآت السودانية ، لها أهمية قصوى وذلك للأسلأى :-

1. في المنشآت والمؤسسات الكبرى تكون الحاجة ماسة لإنفاذ برامج المراجعة وفق المدى الزمني المحدد للمراجعة نظراً لكثرة العمليات الحسابية والعينات الإحصائية بها وتشابكها بالصورة التي تجعلها مخفية عن الأنظار .
 2. عند استخدام النظام الالكتروني هل يساهم هذا النظام الالكتروني في تقليل حجم المخاطر به ؟ .
 3. في بيئة المنشآت والمؤسسات الكبرى تكون المخاطر عالية وتتطلب يقظة بإعلاء فعالية نظام الضبط الداخلي لتقليل تلك المخاطر إلى أدنى حد ممكن.
 4. تساعد المراجعة الجيدة ذات المخاطر القليلة أو المعدومة في تحقيق أهداف المنشآت بتحقيق النمو والوفرة والازدهار وتحقيق معدلات أرباح كبيرة .
- أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:-

1. إمكانية تحقيق المراجعة الجيدة في المنشآت السودانية بتقليل مخاطر المراجعة فيها وفق أسس علمية مدروسة تمكننا من تحقيق النهضة الاقتصادية والمحاسبية فيها بصورة أفضل.
 2. إلقاء الضوء على العينات الإحصائية في المنشآت بصورة عامة ومدى قدرتها على تحقيق جودة المراجعة وأهدافها .
 3. إبراز دور النظامين اليدوي والالكتروني في تقليل مخاطر المراجعة وتحقيق مرامي وأهداف المراجعة بالصورة المطلوبة .
 4. إبراز دور الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة وتقليل العينات الإحصائية الخاضعة للمراجعة .
- فرضيات البحث:

يري الباحث ضرورة إبراز الفرضيات التالية:-

- الفرضية الأولى: تزداد مخاطر المراجعة باستخدام العينات الإحصائية في المنشآت التي تستخدم النظام اليدوي المحاسبي.
- الفرضية الثانية : تتخفض مخاطر المراجعة باستخدام العينات الإحصائية في المنشآت التي تستخدم النظام الالكتروني .
- الفرضية الثالثة: كلما زادت قوة المراجعة الداخلية والضبط الداخلي قلت مخاطر المراجعة باستخدام العينات الإحصائية .
- الفرضية الرابعة : يفضل المراجعون الخارجيون المراجعة الشاملة على المراجعة باستخدام العينات الإحصائية .

منهج البحث:

خدمة لأهداف البحث أتبع الباحث المناهج التالية:

1. المنهج الاستقرائي : للحصول على البيانات الكافية التي تسهم في تحديد فرضيات البحث .

2. المنهج الوصفي: (أسلوب دراسة الحالة) لتحقيق مدى قدرة المراجعة الجيدة قليلة المخاطر علي إعطاء صورة بينة وواضحة وسليمة للموقف المالي والمحاسبي وسلامة العينات الإحصائية من أي مخاطر في المنشآت السودانية .
 3. المنهج الاستنباطي الذي يخدم أهداف البحث من خلال التفكير المنطقي وإبراز الحقائق العلمية المجردة في علم المحاسبة والمراجعة.
 4. المنهج التاريخي لدراسة الوقائع التاريخية المحاسبية في السودان والأحداث المحاسبية منذ فترة الحكم الانجليزي المصري (الثاني) وحتى يومنا هذا .
- خطة البحث:
- يحاول الباحث دراسة الأحداث الاقتصادية والمحاسبية في المنشآت السودانية وإبراز المخاطر التي يمكن أن تنشأ في تلك البيئة وكيفية تجاوزها وتقليل مخاطرها في النظام اليدوي والالكتروني بها . وإبراز دورها في تحقيق أهداف المراجعة بصورتها المطلوبة. هنالك دور متعاظم يمكن أن يقوم به نظام الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية في تقليل حجم العينات الإحصائية وتحقيق جودة وفعالية المراجعة بالمنشآت .
- حدود البحث:
- الحدود الزمانية: من عام 1898 - 2009م
- الحدود المكانية: شركات المراجعة في القطاعين العام والخاص .
- مصطلحات ومفاهيم:
- . مخاطر المعاينة : هي التي تنتج من فحص ومراجعة العينة أي أقل من (100%) من مفردات المجتمع (رصيد الحساب الظاهر بالقوائم المالية) حيث توجد دائماً في هذه الحالة مخاطر من أن نتائج العينة لن تكون ممثلة لرصيد[1]
- . خطر المراجعة : وفقاً لمعاري المراجعة رقم (39) لسنة 1981م ورقم (47) لسنة 1984م الصادرين عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي يعرف خطر المراجعة بأنه الخطر الناتج عن فشل المراجع بدون قصد في تعديل رأيه في القوائم المالية بطريقة ملائمة رغم أن هذه القوائم تحتوي علي تحريف جوهري.[2] .
- . المراجعة -عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) المراجعة عملية منتظمة للحصول علي القوائم المرتبطة بالعناصر الدالة علي الأحداث الاقتصادية ، وتقييمها بطريقة موضوعية بغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية [3]
- القوائم المالية: التي تعدها المنشأة لما هو مثبت بالفاتر والسجلات ومدى دلالة تلك القوائم على نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة والوقوف على حقيقة مركزها المالي في تلك الفترة . [4]
- الغش : هو تعمد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة أو لتضليل طرف آخر أو تحميله بما يزيد عن التزاماته أو الحصول على أصول و ممتلكات المنشأة لاستخدامها في الأعمال الخاصة أو التحريف المتعمد للمعلومات المالية من قبل موظفي الشركة أو طرف ثالث . [5]

- الجودة : يمكن أن تعتبر الجودة مقياساً من المقاييس المستخدمة في تحديد مدى قدرة المنشأة على الاستمرار في إنتاج السلعة أو الخدمة والاستمرار في المنافسة بها في الأسواق المحلية والعالمية . [6]
- فحص النظام : (Review of the system) هو الحصول على معرفة كافية . [7]
- الرقابة الداخلية (Internal control) : هي خطة وإجراءات وسجلات المشروع التي تتعلق بحماية الأصول والثقة في القيود والسجلات المالية [8]
- تحديد حجم العينة : (Determining the sample size) : يجب أن يتحدد حجم العينة بحيث يزود بعنصر مخاطرة مقبول , بحيث لا يزداد معدل انحراف المجتمع عن مستوى مقبول . [9]
- تعريف عناصر القوائم المالية : توضح القوائم المالية الآثار المالية للمعاملات والأحداث الأخرى عن طريق تجميعها في تصنيفات عامة وفقاً لخصائصها الاقتصادية . [10]
- الرقابة (control) ينبغي أن يساعد نشاط المراجعة الداخلية المنظمة في الحفاظ علي هياكل فعالة ، عن طريق قيامه بتقييم مدى الفعالية والكفاءة ، وعن طريق تشجيعه لعمليات التحسين المستمر . [11] .
- الرقابة الداخلية: عرف مكتب المحاسبة العام الأمريكي (GAO) الرقابة الداخلية تعريفاً شاملاً علي أنها هي خطة لتنظيم وكل الطرق الخاصة باستعمال الأصول التي تملكها الوحدة والمحافظة عليها ومراجعة مدى دقة وتوثيق البيانات المحاسبية (الرقابة المحاسبية) وتحسين الهيكل التنظيمي والعمل علي تحقيق أهداف الخطة الإنتاجية ، البرمجة ، الكفاءة ، والاقتصاد ، الفاعلية وتشجيع التعاون بين العاملين واتخاذ السياسات الإدارية المناسبة (الرقابة الإدارية) [12]
- تعريف المراجعة : عملية منظمة لتجميع الأدلة والقرائن الكافية والمقنعة وتقييمها بطريقة موضوعية بواسطة شخص مؤهل ومستقل لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدي تمثيل وتطابق المعلومات المتعلقة بوحدة اقتصادية للواقع بدرجة معقولة في ضوء المعايير المحدودة وتبليغ هذا الرأي للمهتمين بشؤون الوحدة الاقتصادية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات [13]
- الدراسات السابقة :
1. دراسة محمد رشاد محمد مهنا (1981) تمثلت مشكلة الدراسة في أنه ترتب علي كبر حجم المشروعات زيادة حجم البيانات بدرجة لا يستطيع مها العنصر البشري ذو الطاقة المحدودة أن يعالج هذه البيانات الهائلة الحجم وبما يفي بالاحتياجات الإدارية المختلفة . ومن نتائج الدراسة أنه عند مراجعة النظم المحاسبية التي تعتمد علي التشغيل الالكتروني لبياناتها أنه يجب أن يكون المراجع ملماً بطبيعة التشغيل الالكتروني والمراحل المختلفة التي تمر بها دورة التشغيل من مرحلة إعداد المُدخلات ومرحلة تشغيل البيانات ومرحلة تخزينها إلي مرحلة إعداد المخرجات وإذا كان النظام اليدوي يمكن أن يقوم دون استخدام الدليل المحاسبي فان النظام الالكتروني لا يمكن أن يقوم دون استخدامه بشرط إعداده في رموز وأرقام يفهمها جهاز الحاسب ومع مراعاة الوضوح والترابط فيه ، وإدخال بعض وسائل التدقيق عليه وذلك من خلال تعليمات بالبرامج عند التشغيل لضمان الصحة والدقة وأخيراً فانه يتطلب مجموعة من الإجراءات ينفرد بها عن التشغيل اليدوي تتعلق بتشغيل كل البيانات المطلوبة .

2. دراسة Bromely (1988م) تمثلت مشكلة الدراسة في الحماية من مخاطر الفيروسات مثل إعداد نسخة احتياطية من ملفات البيانات والبرامج وحفظها في مكان آمن والعمل علي أمن الشبكات وأمن قواعد البيانات وأمن التطبيق والتشغيل ، وكذلك مخاطر الضوابط الرقابية العامة .

تشير الدراسة إلي أن الموظفين لم يدركوا المخاطر المتعلقة بضعف الأدوات الرقابية ، وأنهم كانوا أقل ثقة في القدرة علي التعرف علي المخاطر المتعلقة بالبرامج والذي يمكن أن يؤثر بدوره علي جودة وسلامة ودقة القوائم المالية

3. دراسة (collier&spaul 1999م)، تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد وكثرة مخاطر الفيروسات التي تسبب العديد من المشاكل مثل الفيروسات المقيمة في الذاكرة وإخفاء ومضاعفة الفيروس مثل فيروسات علم الكتابة علي الملفات والفيروسات التي تؤدي إلي:-

إلي إفساد الاسطوانات بما تحويه من برامج أو بيانات أو تقسد أي برنامج يتم تشغيله . تشير نتائج الدراسة أن يتم استخدام كلمات السر لحماية نظامها المحاسبي ضد مخاطر فيروسات الحاسب الآلي وآثار الفيروسات السلبية المحتملة على الخسائر الناتجة من فقدان السرية الشاملة ومدى إتاحة البيانات عند الحاجة إليها .

4. دراسة (wright&wright 2002) ولقد قام wright&wright بدراسة استكشافية للتعرف على المخاطر المرتبطة ببرنامج تخطيط موارد المنشأة ، وذلك من خلال المقابلات الشخصية .تشير نتائج الدراسة إلى أن برنامج تخطيط موارد المنشأة لديه مشاكل فيما يتعلق بكتابة الأدوات والضوابط الرقابية الموجودة به ، والتي قد يتم فيها أخطاء في القوائم المالية ومخاطر الأعمال ، وان عددا من المشاكل الأمنية المتعلقة بتطبيق هذا البرنامج يمكن إرجاعها لعدم التدريب الكافي لمستخدمي البرنامج ، وأن مخاطر أمن المعلومات تختلف بين التطبيقات المختلفة ، وكذلك بين موردي البرنامج المختلفين ، ولقد أوضحت نتيجة الدراسة أن معظم المنشآت تستخدم أساليب وإجراءات المراجعة لاختبار صلاحية البرنامج والتي لا تعطي اهتماما كبيرا لاختبار المخرجات عند تصميم مخاطر برنامج تخطيط موارد المنشأة .

5. دراسة ليسلي (2003م) تتمثل مشكلة هذه الدراسة في قلة التدقيق في عملية المراجعة وهو ما يؤدي إلي المخاطر في المراجعة مثل اختفاء السجلات والمستندات الأصلية تشير نتائج الدراسة إلي ضرورة اعتبار الخطر النهائي لعملية المراجعة احتمالاً شرطياً يخضع لقاعدة بايز الإحصائية ، وبحيث يأخذ في اعتباره وجود علامات سببية بين مكونات مخاطر المراجعة واقترحت نماذج عديدة لمخاطر المراجعة القائمة علي استخدام قاعدة بايز وتحديدها من الأساليب الرياضية.

6. دراسة كمال بشير إسماعيل إبراهيم (2006م) وتمثلت مشكلة الدراسة في قبول المراجع الخارجي لقوائم مالية تحتوي أخطاء ، أو رفض قوائم مالية خالية من الأخطاء وأدي ذلك لأن تكون النتائج التي توصلت إليها المراجعة غير مكتملة وأحياناً مضللة ، الأمر الذي لا يفي برغبات وتوقعات المستخدمين والمتمثلة في اكتشاف الفشل والتلاعب ومدى استمرارية منشأتهم ومركزهم المالي .

وتوصلت الدراسة إلي نتائج منها أن معايير المراجعة المتعارف عليها كافية للحد من بعض مخاطر المراجعة ، وأن المراجعة الجيدة تؤدي إلي تقليل كافة مخاطر المراجعة خاصة في مرحلة العمل الميداني ، وأن الالتزام بمعدل مخاطر مرغوبة متمم لثقة

مستخدمي القوائم المالية ، وأن المراجعة باستخدام العينات الإحصائية تؤدي لزيادة مخاطر المراجعة وتعرض المراجع لمساءلة إذا لم يحدد الاحتياجات الصحيحة ، وأن التعليم العلمي المهني المستمر يعتبر أهم ضمان لجودة المراجعة ويؤدي إلى تقليل مخاطر المراجعة الخارجية .

7. دراسة أشرف خوفو عزيز خير (2008م) تتمثل مشكلة البحث في أن الفكر المحاسبي يقدم نموذج متكامل يسمح بتعظيم فائدة المعلومات المحاسبية وذلك باستخدامها تقويم الأداء والتنبؤ بالآزمات المالية التي قد تواجه المشروعات الاقتصادية مما يحد من مصداقية وجدوى المعلومات المحاسبية بجانب عدم وجود إطار علمي متكامل بالقياس والتنبؤ بالآزمات المالية . وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:-

. أن المصرف بحاجة لزيادة رأس مال الأسهم للوصول للقيمة المثلى له وضمان توفر خط أمان ملائم تجاه المخاطر والخسائر المحتملة الحدوث .

. علي إدارة المصرف اتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان توفير مستويات سيولة تلائم عمليات المصرف.

8. دراسة الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي (2008م) تمثلت مشكلة الدراسة في أن تقرير المراجعة الخارجية بشكله الحالي لا يخدم الغرض والهدف منه والمتمثل في دعم الثقة في القوائم المالية . من نتائج هذه الدراسة:

أن تقرير المراجعة بشكله النمطي أدى إلى توسيع فجوة التوقعات في المراجعة وهنالك عدم استخلاص المراجعين للمؤشرات المالية لتحديد مخاطر حدوث الفشل ، وأن الآزمات التي تتعرض لها الشركات والمنشآت بعد فترة وجيزة من مراجعتها أدت إلى زعزعة الثقة في عملية المراجعة .

9. دراسة زين العابدين علي احمد علي (2008م) تمثلت مشكلة البحث في أن المراجعة المالية التعليمية في السودان والمطبقة في القطاع الصناعي تعتمد إجراءاتها علي تقارير المحاسبة المالية التي تقوم علي مفهوم المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً دون الرجوع إلى الرقابة الدورية والاستجابة لتقييم الأداء والكفاءة والمؤثرات الاقتصادية المحيطة بالقطاع الصناعي .

من نتائج الدراسة أن المراجعة الحيادية تكتشف جميع الأخطاء بمنهجية وموضوعية ، وأن تطبيق معايير المراجعة والاستقلالية المهنية للمراجع والتي تنعكس في تقريره تظهر مناطق القوة والضعف للمنشأة مما يؤدي لجودة القوائم المالية وتحسين أداء المنشأة بصورة متكاملة وأن الرقابة الداخلية تؤدي دوراً هاماً في الحفاظ على جميع أصول المنشآت الثابتة والمتداولة .

10 - دراسة الطيب حامد إدريس (2008) : تتمثل مشكلة البحث في مخاطر المراجعة الالكترونية في عملية المراجعة وكيفية عملها , والسرعة الهائلة التي تجعل احتمال ارتكاب الأخطاء فيها بصورة كبيرة مما يصعب اكتشافها . توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

-أن التدقيق المستمر في مراجعة الحسابات قد أحدث تغييرات جوهرية على المراجعة وقلل من الأخطاء في المراجعة والغش والتزوير .

- أثبتت الدراسة أن أهم المخاطر التي تتعلق بالمراجعة الالكترونية هي الإدخال المتعمد وغير المتعمد لبيانات غير صحيحة بواسطة موظفي المنشآت ، مثل إدخال فيروسات إلى النظام المحاسبي ، ومشاركة الموظفين في كلمات السر .
- إن تأخير تقديم تقرير المراجعة بعد نهاية السنة المالية يؤدي إلى زيادة مخاطر المراجعة .
- إن الكوارث الطبيعية لا تعد من مخاطر المراجعة لعدم وجود البراكين والزلازل بالسودان
- أن المتخصصين في مراجعة نظام المعلومات الالكترونية كانوا أقل ثقة في قدرة المراجعين على التعرف على المخاطر المتعلقة ببرنامج تخطيط موارد المنشآت والذي يؤدي بدوره إلى جودة المراجعة وسلامة ودقة القوائم المالية .
- إن هناك اختلاف في وظيفة المخاطر التي يواجهها مراجع الحسابات في ظل بيئة التشغيل الالكتروني عنها في ظل البيئة التقليدية لتشغيل البيانات البيئية التي تطبق النظام اليدوي .

11 - دراسة شرف الدين سليمان محمد أحمد (2010) : تتلخص طبيعة المشكلة في تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالقضايا الاجتماعية والحماية البيئية والمحافظة عليها من الآثار الضارة الناجمة عن العمليات للمشروعات بهدف حماية الموارد الاقتصادية للمجتمع من ناحية ، والمحافظة على صحة وسلامة الأجيال من ناحية أخرى .

من نتائج الدراسة أن موضوع مخاطر المراجعة لم يحظ حتى الآن بالاهتمام الكافي من ناحية المحاسبة المهنية ، وأن إدارة المخاطر هي عملية مستمرة يتم من خلالها التعرف على المخاطر وتحديدها ومواجهتها .

الاستبيان : وقد استهدف الاستبيان خبرات المراجعة في القطاعين العام والخاص ، ومن تلك الخبرات في القطاع العام ديوان المراجع القومي ، وفي القطاع الخاص كانت شركات المراجعة الخاصة متواجدة ، ووصل الاستبيان إلى المحاسبين والمراجعين في الاتحاد المهني للمحاسبين والمراجعين وكذلك للمحاسبين الآخرين خارج هذين النطاقين لتعم الفائدة ولتكون النتائج ممثلة لكافة المحاسبين والمراجعين وبحياد تام وصولاً لنتائج صادقة وموثوق بها . وقد أتيح للمبحوثين الوقت الكافي بعيداً عن ضغوط العمل وتكررت الزيارات حتى تكون النتائج دقيقة ومقنعة .

إثبات وهدف أداة الدراسة :

للتأكد من هدف الاستبيان وصلاحيته عباراته وشمولها من حيث الصياغة والوضوح وتغطيتها الشاملة للفرضيات ، تم عرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين والأكاديميين والمختصين في مجال الدراسة وبعد استعادتها منهم تم إجراء التعديلات اللازمة وتم أخذها في الحسبان .

النظم المحاسبية المحوسبة :

ازدادت في السنوات الأخيرة أهمية الحاسبات الالكترونية في مجال المحاسبة والمراجعة بحيث أصبح يوجد عدد كبير من الوحدات الاقتصادية التي تستخدم الحاسبات الالكترونية في هذه المجالات حيث أن معرفة المراجع بيئة الرقابة والنظم المحاسبية وإجراءات الرقابة المعتادة في الشركات المماثلة التي تعمل في نفس الصناعة أو القطاع الذي يعمل فيه العميل يمكن المراجع ولا شك أن يخطط عملية المراجعة ويصمم الاختبارات الأساسية بجهد أقل مما لو لم تكن لديه هذه المعرفة والفهم . [14] ويتم تصميم نظم الكمبيوتر لاكتشاف الكثير من عناصر الخلل الموجودة بها ، وعلي ذلك يتميز تشغيل البيانات الكترونياً بمزايا تتفرد

بها ولا توجد في النظام اليدوي للتشغيل ، ولكن تشغيل البيانات الكترونيا يحتاج تحويل بيانات المدخلات إلي شكل تقرأ الآلات قبل التشغيل . [15] .

مفهوم الحاسب الآلي:

الحاسب الآلي عبارة عن آلة اليكترونية تساعد المدير في تحليل البيانات وتفسيرها ، وأداء الأوامر المطلوبة لتشغيل العمليات كما يساعد علي تحريك كمية كبيرة من المعلومات المتعلقة بالوظائف المختلفة كالتحويل والمخزون وبيانات أخرى ، حيث يسهل الوصول إلي هذه المعلومات لاتخاذ القرارات اللازمة . [16] وقد تطورت الإجراءات المحاسبية المتعلقة بتوفير وتوصيل المعلومات تطورا كبيرا خلال القرون الماضية ، فبعد أن كان النظام المحاسبي يتصف بالبساطة والسهولة في أول مراحل تطور المحاسبة ، أصبح ينطوي الآن في معظم الدول المتقدمة علي استخدام الحاسبات الالكترونية في تسجيل وتبويب وتحليل وتلخيص المعلومات . ورغم هذا التغيير في الأسلوب فقد ظل الهدف من المحاسبة كما هو من حيث توفير المعلومات المحاسبية التي تقي باحتياجات من يستخدمون تلك المعلومات . وقد كان هذا التطور في الإجراءات والأساليب يسعى باستمرار للوفاء بالاحتياجات المتطورة والمتزايدة من المعلومات المحاسبية . [17]

المراجعة الداخلية والمخاطر :

بعد تقويم الخطر تحتاج المراجعة الداخلية إلي تعظيم مواردها في المناطق أو المجالات عالية الخطر [18]. يجب علي إدارة المراجعة الداخلية إتباع المدخل القائم علي الخطر عند تخصيص مواردها بسبب محدودية هذه الموارد . ويتيح ذلك للمراجع التركيز علي المجالات الحساسة وسريعة التأثير في المنشأة . [19] أن نظام المراجعة الداخلية يجب أن يقلل من مخاطر حدوث مشاكل بيئية دون علم الإدارة ، فالرقابة الجيدة أو الكافية علي الأمور البيئية يمكن أن تساعد المراجع في تحديد مخاطر المراجعة عند مستواها الأعلى . [20].

الضبط الداخلي وأثره في تقليل مخاطر المراجعة:

الضبط الداخلي INTERNAL CHECK إجراء رقابي يتبع في إدارة الأعمال حيث أن العمل يقسم بين الأفراد وتحدد مسؤولياتهم بحيث أن العملية بكاملها لا يقوم بها شخص واحد وإنما يقوم أكثر من فرد بها فعملية الشراء يجب أن تقسم إلي عدة إجراءات ويقم كل إجراء علي فريدين أو أكثر ويحقق التقسيم في العمل الآتي:

1. منع اكتشاف التلاعب : والتلاعب قد يتم بسبب جمع أكثر من عمل في يد فرد واحد ، أو يحدث تواطؤ بين بعض الأفراد لتنفيذ التلاعب فمثلا سرقة بضاعة أو نقود المشروع وإظهار قيود لعمليات وهمية في السجلات ، أو عدم تسجيل متحصلات ، أو حتى التلاعب في التسجيل الدفترى لغرض أرباح وهمية كتقويم المخزون بقيمة أعلى من قيمته الفعلية . وهذه الأخطاء والمخالفات من الممكن اكتشافها لو وزع العمل المتعلق بين أفراد مختلفين في إدارات أو أقسام مختلفة في المشروع .

2. اكتشاف الأخطاء : والأخطاء قد يقع فيها فرد فيكتشفها الفرد التالي له في دورة العمل والذي يقوم بإتمام نفس العملية وفي ذلك توفير حلقة من الرقابة علي العملية الواحدة .

3. إنجاز العمل بأسرع مما لو ركز العمل في يد شخص واحد ولم يقسم علي أكثر من فرد . [21] .

يقصد بالضبط الداخلي الوسائل والإجراءات المحاسبية الإحصائية وغيرها من وسائل حماية الأصول من السرقة والاختلاس والضياع وسوء الاستعمال ، أو التوزيع الصحيح للواجبات داخل الأقسام بالمنشأة وكذلك قسم الحسابات بحيث تؤدي إلي ضبط عمليات المشروع ومراقبتها بطريقة تلقائية وباستمرار . [22].

طريقة تحليل البيانات :

لقد تم تحليل البيانات الإحصائية بواسطة الحاسب الآلي وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS Statistical package for social sciences) والاختبار المستخدم لاختبار فرضيات البحث هو اختبار (كاي) عند مستوى معنوية (5%) أو درجة ثقة (95%) إذا كانت أكثر من قيمتها في جدول توزيع كاي عندئذ يكون فرض البحث صحيحاً ، أما إذا كانت قيمة (كاي) المحسوبة في الاستبيان عند مستوى معنوية (5%) أو درجة ثقة (95%) إذا كانت قيمتها أقل من جدول توزيع (كاي) عندئذ يكون فرض البحث غير صحيحاً وصف الاستبيان :

أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوثين تم فيه تنويرهم بموضوع الدراسة وهدفها والغرض من الاستبيان .

جدول رقم (1) اختبار مربع كاي للفرضية الأولى : تزداد مخاطر المراجعة باستخدام العينات الإحصائية في النظام اليدوي .

العبارة	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	مستوى الدلالة	النتيجة
يؤدي استخدام العينات الإحصائية إلى زيادة مخاطر مراجعة في النظام اليدوي	9,200	3	0,027	قبول صحة الفرضية
يمثل عد النقود مخاطرة كبيرة عند مراجعة بند النقدية في نظام اليدوي	17,700	3	0,001	قبول صحة الفرضية
كثرة عمليات قيود المدينين تزيد مخاطر المراجعة في نظام اليدوي	58,000	4	0,000	قبول صحة الفرضية
عدم وضوح الاختصاصات لدى أمناء المخازن يزيد من مخاطر المراجعة في النظام اليدوي	33700	2	0,000	قبول صحة الفرضية
وجود الغش والاحتيال يزيد مخاطر المراجعة بالعينات في نظام اليدوي	64300	3	0,000	قبول صحة الفرضية
يمثل التحايل في أرقام بند الأراضي مخاطرة كبيرة لمراجعة بالعينات في النظام اليدوي	19300	3	0,000	قبول صحة الفرضية
يمثل التواطؤ في التقييم غير السليم لبند الأصول الثابتة مخاطرة للمراجعة في النظام اليدوي	47500	3	0,000	قبول صحة الفرضية

لسرقة والتواطؤ يمثلان مخاطرة كبيرة للمراجعة بالعينات	31974	2	0,000	تدوير صحة
كل بنود الالتزامات في النظام اليدوي				بارة

المصدر : إعداد الباحث 2017م

وكمثال لإثبات صحة العبارة الأولى لثباتها (يؤدي استخدام العينات الإحصائية إلى زيادة مخاطر المراجعة في النظام اليدوي) لقياس مدى فاعلية العبارة (يؤدي استخدام العينات الإحصائية إلى زيادة مخاطر المراجعة في النظام اليدوي) في اختبار الفرضية الأولى التي تنص (تزداد مخاطر المراجعة باستخدام العينات الإحصائية في النظام اليدوي) يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة مربع كاي المحسوبة للعبارة (9,200) بدرجة حرية (3) ومستوي دلالة 0,027 وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وهذا يدل على أن العبارة (يؤدي استخدام العينات الإحصائية إلى زيادة مخاطر المراجعة في النظام اليدوي) قد ساهمت في إثبات صحة الفرضية الأولى التي تنص (تزداد مخاطر المراجعة باستخدام العينات الإحصائية في النظام اليدوي) عند درجة ثقة (95%) وهذا الوصف ينطبق على كل عبارات الفرضية الأولى الثمانية ، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى بعباراتها جميعاً .

جدول رقم (2)

العبارة	قيمة مربع ي	درجة حرية	مستوى دلالة	النتيجة
كفاءة العمليات الالكترونية تقلل مخاطر المراجعة بالعينات في النظام الالكتروني	39,600	3	0,000	تدوير صحة
السرعة في انجاز المراجعة تحتم تخدام العينات في النظام الالكتروني	26,000	3	0,000	تدوير صحة
للة التكلفة عند استعمال العينات تقلل مخاطر المراجعة في النظام الالكتروني	25,500	4	0,000	تدوير صحة
لحد الآلي للنقود يقلل مخاطر مراجعة في بند النقدية في النظام الالكتروني	36,300	3	0,000	تدوير صحة
كفاءة النظام الالكتروني تخفض مخاطر المراجعة في النظام	45,500	3	0,000	تدوير صحة

الكثروني					
لغش والتحايل والنهب تمثل مخاطر لية عند استخدام العينات في أصول المتداولة في النظام الكثروني	47,875	4	0,000	بوت صحة بارة	
تخفيض مخاطر المراجعة في النظام الكثروني عند استعمال العينات احصائية	12,400	3	0,000	بوت صحة بارة	
تخفيض مخاطر المراجعة باستخدام يينات الإحصائية في بنود الالتزامات خصوم نسبة لكفاءة النظام الكثروني	61,625	4	0,000	بوت صحة بارة	

وكمثال لإثبات صحة العبارة الأولى في الجدول :دقة وكفاءة العمليات الالكترونية تخفض مخاطر المراجعة باستخدام العينات الإحصائية في النظام الالكتروني في اختبار الفرضية الثانية التي تنص على (تخفيض مخاطر المراجعة باستخدام العينات الإحصائية في المنشآت التي تستخدم النظام الالكتروني) , يتضح من الجدول (2) أن قيمة مربع كاي المحسوبة للعبارة 39600 بدرجة حرية 3 ومستوى دلالة 0,000 وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وهذا يدل على أن العبارة (دقة وكفاءة العمليات الالكترونية قد ساهمت في إثبات صحة الفرضية الثانية التي تنص (تنخفض مخاطر المراجعة باستخدام العينات الإحصائية في المنشآت التي تستخدم النظام الالكتروني) , عند درجة ثقة (95%) .

وأخيراً نجد أن قيمة مربع كاي المحسوبة للعبارة الثامنة (تنخفض مخاطر المراجعة باستخدام العينات الإحصائية في كل بنود الالتزامات والخصوم نسبة لكفاءة النظام الالكتروني) , هي 61625 بدرجة حرية 4 ومستوى دلالة 0,000 وهذه النسبة أقل من مستوى المعنوية (5%) وهذا يدل على أن العبارة (تنخفض مخاطر المراجعة باستخدام العينات الإحصائية في المنشآت التي تستخدم النظام الالكتروني) عند درجة ثقة (95%) .

ولقد تم إثبات صحة كل العبارات المتبقية من عناصر الفرضية الثانية (2 , 3 , 4 , 5 , 6 , 7) إضافة إلى هاتين العبارتين (الأولى والثامنة) .

جدول رقم (3) اختبار مربع كاي للفرضية الثالثة : (كلما زادت قوة المراجعة الداخلية والضبط الداخلي قلت مخاطر المراجعة باستخدام العينات الإحصائية) .

العبارة	يعة	مربع	رعة	ستوى	النتيجة
---------	-----	------	-----	------	---------

	الالة	تريه	ي	
في ظل النظام الالكتروني تزيد قوة ضبط الداخلي مما يقلل مخاطر مراجعة	0,000	3	43,500	ثبوت صحة مبارة
تساعد إجراءات الضبط الداخلي في تقليل مخاطر الضبط عند استخدام العينات	0,000	2	30,100	ثبوت صحة مبارة
مشاركة إدارات المنشأة في عمليات ضبط الداخلي تقلل مخاطر مراجعة	0,000	2	15,700	ثبوت صحة مبارة
تحقق إجراءات الرقابة الداخلية عالية في تقليل مخاطر المراجعة باستخدام العينات الإحصائية	0,000	3	37,300	ثبوت صحة مبارة
باستخدام العينات الإحصائية في نظام الالكتروني تحديد اختصاصات للإداريين يقوي ضبط الداخلي ويقلل مخاطر مراجعة	0,000	4	80,125	ثبوت صحة مبارة
في ظل النظام الالكتروني الالتزام صارم بموجهات الضبط الداخلي ل مخاطر المراجعة باستخدام عينات الإحصائية	0,000	2	24,700	ثبوت صحة مبارة
يساعد التوزيع السليم للعمل في زيادة الضبط الداخلي ويقلل مخاطر مراجعة	0,000	3	58,000	ثبوت صحة مبارة
استخدام العينات في نظام ضبط خلي ضعيف يزيد مخاطر المراجعة	0,000	4	63,375	ثبوت صحة مبارة

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية 2017م .

وكمثال للعبارة الأولى :

- لقياس مدى فاعلية العبارة (في ظل النظام الالكتروني تزيد قوة الضبط الداخلي مما يقلل مخاطر المراجعة , في اختبار الفرضية التي تنص (كلما زادت قوة الضبط الداخلي قلت مخاطر المراجعة باستخدام العينات الإحصائية) يتضح من الجدول (3) أن قيمة مربع كاي المحسوبة للعبارة 43500 بدرجة حرية 3 ومستوى دلالة 0,000 وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وهذا يدل على أن العبارة (في ظل النظام الالكتروني تزيد قوة الضبط الداخلي مما يقلل مخاطر المراجعة) , قد ساهمت في إثبات صحة الفرضية الثالثة التي تنص (كلما زادت قوة الضبط الداخلي قلت مخاطر المراجعة باستخدام العينات الإحصائية) , عند درجة ثقة (95%) ولقد تم إثبات صحة جميع بقية العبارات من عناصر الفرضية الثالثة (2 , 3 , 4 , 5 , 6 , 7 , 8) إضافة إلى صحة العبارة الأولى .

جدول رقم (4) اختبار مربع كاي للفرضية الرابعة : (يفضل المراجعون الخارجيون المراجعة الشاملة على المراجعة باستخدام العينات الإحصائية)

العبارة	قيمة مربع ي	درجة حرية	مستوى دلالة	النتيجة
المراجعة الشاملة تمثل ضماناً لمراجعة بنود القوائم المالية لذلك يفضلها مراجعون الخارجيون على غيرها	54,400	3	0,000	قبول صحة العبارة
تكلفة هي التي يفضلها المراجعون خارجيون عند استخدام العينات إحصائية في كل أنواع المراجعات	61,00	3	0,107	قبول صحة العبارة
الكفاءة هي التي يفضلها المراجعون خارجيون في المراجعة التحليلية على مراجعة الشاملة	36,300	3	0,000	قبول صحة العبارة
تحليل مخاطر المراجعة يفضل مراجعون الخارجيون استخدام المراجعة شاملة بدلاً عن العينات الإحصائية	18,800	3	0,000	قبول صحة العبارة
في ظل المراجعة الشاملة تتم الإحاطة بنود القوائم المالية لذلك يفضلها مراجعون الخارجيون	38,800	3	0,000	قبول صحة العبارة

توفير الزمن المخطط للمراجعة في إجعة العينات الإحصائية هي ما ضله المراجعون الخارجيون	45,500	3	0,000	تأثير باردة	صحة
فضل المراجعون الخارجيون المراجعة ساملة لأنها تبعدهم عن المساءلة انونية مستقبلاً	18,375	4	0,001	تأثير باردة	صحة
يقوم المراجعون الخارجيون بالمراجعة ساملة لبعض البنود والمراجعة بالعينات ود أخرى	56,625	4	0,000	تأثير باردة	صحة
فضل المراجع الخارجي بأن تكون بـ المراجعة الشاملة لبنود الميزانية أئمة الدخل أكثر من 50%	19,948	4	0,001	تأثير باردة	صحة

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية 2017م .

-ولقياس مدى فاعلية العبارة (المراجعة الشاملة تمثل ضماناً لمراجعة كل بنود القوائم المالية لذلك يفضلها المراجعون الخارجيون على غيرها) ، في اختبار الفرضية الرابعة التي تنص على (يفضل المراجعون الخارجيون المراجعة الشاملة على المراجعة باستخدام العينات الإحصائية) ، يتضح من الجدول (4) أن قيمة مربع كاي المحسوبة 54400 بدرجة حرية 3 ومستوى دلالة 0,000 وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وهذا يدل على أن العبارة (المراجعة الشاملة تمثل ضماناً لمراجعة كل بنود القوائم المالية لذلك يفضلها المراجعون الخارجيون على غيرها) ، قد ساهمت في إثبات صحة الفرضية الرابعة التي تنص على (يفضل المراجعون الخارجيون المراجعة الشاملة على المراجعة باستخدام العينات) ، عند درجة ثقة (95%) .

لقد تم إثبات صحة جميع العبارات داخل الجدول رقم (4) من عناصر الفرضية الرابعة (2 , 3 , 4 , 5 , 6 , 7 , 8 , 9) بالإضافة إلى صحة العبارة الأولى من الفرضية الرابعة .

الخاتمة :

لقد تم إثبات صحة الفرضيات الأربع للدراسة من خلال الدراسة النظرية مروراً بالدراسات السابقة وانتهاءً بالدراسة الميدانية .
النتائج :

بعد دراسة الجانب النظري للمراجعة باستخدام العينات الإحصائية بمخاطر المراجعة ، أو الدراسة الميدانية ، توصل البحث إلى أدلة تثبت صحة جميع الفرضيات وهي :

1- تزداد مخاطر المراجعة باستخدام العينات الإحصائية في النظام اليدوي.

2. تتخفف مخاطر المراجعة باستخدام العينات الإحصائية في المنشآت التي تستخدم النظام الإلكتروني .
 - 3- كلما زادت قوة المراجعة الداخلية والضبط الداخلي قلت مخاطر المراجعة باستخدام العينات الإحصائية .
 - 4 - يفضل المراجعون الخارجيون المراجعة الشاملة على المراجعة باستخدام العينات الإحصائية .
- التوصيات : يوصي البحث بالآتي بعد الدراسة :

- 1/ أن يقتصر استخدام النظام اليدوي على المنشآت الصغرى فقط حتى يتم إبعادها عن مخاطر المراجعة .
- 2/ يمكن استخدام العينات الإحصائية في المنشآت الكبرى وفق النظام الإلكتروني , لأن المخاطر تتخفف بصورة ملموسة في النظام الإلكتروني .
- 3/ تساعد قوة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية المتقنة في تقليل المخاطر ولذلك نوصي بالاعتماد على أساليب الضبط الداخلي في المنشآت وكذلك أسس الرقابة الداخلية .
- 4/ هنالك ضرورة لمشاركة إدارات المنشآت في تقوية الضبط الداخلي من خلال تنفيذهم لبرامجهم لقلل كل الثغرات التي تنفذ منها المخاطر ومشاركتهم الشخصية في الضبط الداخلي .
- 5/ هناك ضرورة وحاجة ملحة لاستخدام المراجعة الشاملة لأنها الضمانة الوحيدة لإبعاد مخاطر المراجعة ولكن الزمن المحدد للمراجعة هو الفيصل في ذلك , فلو سمحت فترة المراجعة باستخدام المراجعة الشاملة فذلك هو الأفضل , وإلا فالخيار الثاني هو استخدام العينات الإحصائية وهي تعطي نتائج تقريبية وليست نتائج مؤكدة عن عدم وجود مخاطر في ما تمت مراجعته .
- 6/ ضرورة وضع ضوابط صارمة للحد من مخاطر المراجعة ومن تقليل النهب والسرقة والتواطؤ , وذلك بإجراء تنقلات دورية للمحاسبين والإداريين بين كل فترة وأخرى Job Rotation , وذلك لتقليل المخاطر بالمنشآت وسن عقوبات رادعة للفاستدين بإنهاء خدماتهم متى ما ثبت جنوحهم لتلك الجرائم .
- 7/ تفعيل وسائل الحماية في أقسام الحاسوب وقصر منافذ الدخول Pass words على عناصر منتقاة مشهود لها بالنزاهة والأمانة والماضي النظيف .
- 8/ إنشاء حافز للأمانة , يتنافس فيه الحريصون على أموال المنشآت من صغار العمال والموظفين إلى كبار الموظفين بتلك المنشآت حتى تكون سنة حسنة يثاب فاعلها وتحجب عن سواهم .

المراجع :

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : المراجع العربية .

1. أحمد نور - المحاسبة المالية , الدار الجامعية , 04 / 2003 .

2-أيمن أحمد أحمد شتيوي محمد الفيومي محمد , وعلاء محمد الدميري , دراسات متقدمة في المراجعة , الدار الجامعية , 2005 .

3- ثناء علي القباني , الرقابة المحاسبية الداخلية في النظامين اليدوي والإلكتروني , الدار الجامعية , 03 / 2002 .

- 4/ ثناء علي القباني ، المرجع السابق .
- 5/ ثناء علي القباني ، المرجع السابق .
- 6 - صلاح الدين عبد الرحمن فهمي ، مقارنة معايير المحاسبة الدولية ، مكتبة لأنجلو المصرية ، 2000 .
- 7 - عصام الدين محمد متولي ، دراسات في الاتجاهات المعاصرة في المراجعة ، الإسراء للطباعة ، 2006 .
- 8 - عصام الدين محمد متولي ، المراجعة (1) ، جامعة السودان المفتوحة ، 2006 .
- 9/ عبد الوهاب نصر علي ، المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر ، الدار الجامعية ، 2010/11
- 10/ عبد الفتاح محمد الصحن ، ومحمد السيد سرايا ، وفتحي رزق السوافيري ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، الدار الجامعية ، 2005 .
- 11 - عبد الفتاح محمد الصحن ، رجب السيد راشد ، ومحمود ناجي درويش ، أصول المراجعة ، الدار الجامعية ، 2000/99 .
- 12- محمد سمير الصبان ، عبد الوهاب نصر علي ، المراجعة الخارجية ، الدار الجامعية ، 2002 .
- 13/ منصور أحمد البدوي ، وشحاتة السيد شحاتة ، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة ، الدار الجامعية ، 03/ 2002 .
14. أمين السيد أحمد لطفي ، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة ، الدار الجامعية (2005م
15. أمين السيد احمد لطفي ، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة ، المرجع السابق .
16. احمد نور ، المحاسبة المالية ، الدار الجامعية ، 2003 - 2004م .
17. ثناء علي القباني ، مرجع سابق .
18. عصام الدين محمد متولي ، دراسات تطبيقية في المراجعة ، الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2009م .
19. كمال خليفة أبو زيد ، وسمير كامل عيسي ، ورجب السيد راشد ، دراسات في المراجعة الخارجية ، دار المطبوعات الجامعية ، 2008م .
20. منصور احمد البدوي ، وشحاتة السيد شحاتة ، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مرجع سابق .
21. مصطفى كامل متولي ، دروس في المراجعة ، جامعة القاهرة فرع الخرطوم ، وحدة الطبع والتصوير ، 1989م .
22. محمد صالح الحناوي ، ومحمد فريد الصحن ، ونادية العارف ، ونبيلة عباس ، الأعمال في عصر التكنولوجيا ، الدار الجامعية ، 2004م .

دور جودة التحاسب الضريبي في اكتشاف التطويع المصطنع للأرباح

(دراسة ميدانية من وجهة نظر إدارة التفتيش والمراجعة بديوان الضرائب بالسودان)

د.صالح حامد محمد علي

د.مزمّل عوض طه أحمد

المستخلص:

استهدفت الدراسة بصورة أساسية دراسة دور جودة التحاسب الضريبي في اكتشاف ممارسات التطويع المصطنع للأرباح في التقارير المالية المقدمة لأغراض التحاسب الضريبي بديوان الضرائب السوداني ، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بوضع واختبار مجموعة من الفرضيات التي ترتبط بمتطلبات وجودة التحاسب الضريبي واكتشاف ممارسات التطويع المصطنع للأرباح، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها وجود علاقة معنوية بين جودة التحاسب الضريبي واكتشاف ممارسات التطويع المصطنع للأرباح ، ولتحقيق جودة التحاسب الضريبي فقد اوصت الدراسة بضرورة اهتمام ديوان الضرائب بالتطوير المهني المستمر للعاملين بادارة التفتيش والمراجعة وتوفير بيئة عمل ملائمة لعملية الفحص.

الكلمات المفتاحية: جودة التحاسب الضريبي، التطويع المصطنع للأرباح

Abstract:

The study targeted mainly examine the role of the quality of tax settling accounts in the discovery of earning management in the financial reports submitted of settling accounts tax in Sudanese taxation chamber, to achieve this objective the researchers test a set of hypotheses that are related to the requirements and the quality of tax settling accounts and discovering the practice of earning management. The study found a number of results the most important there were significant correlation between the quality of tax settling accounts in the discovery of earning management practices. the study recommended the need to the attention of the taxation chamber continuous professional development for employees running the inspection and review and the provision of appropriate screening process work environment.

Key words: quality of tax settling accounts, earning management

تمهيد:

إن إدارة الوحدة الاقتصادية وبما لديها من حرية في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية المناسبة لها ، قد تقوم باختيار سياسات ومعالجات محاسبية تحقق أهدافها الخاصة بتجنب اوتخفيض الضريبة من خلال التلاعب في التقارير المالية ، وإظهار الأرباح على غير حقيقتها وهو ما يعرف بالتطويع المصطنع للأرباح المحاسبية .

مشكلة الدراسة:

قيام الوحدات الاقتصادية بممارسة التطويع المصطنع للأرباح المحاسبية يؤدي ذلك الى صعوبة تحديد الربح الخاضع للضريبة بواسطة الفاحص الضريبي مما يدفع ادارة ديوان الضرائب الى رفع كفاءة الفاحص لتجنب اثار مخاطر تلك الممارسات ، عليه ومما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال إثارة التساؤلات الآتية:

- 1- هل توجد ممارسات للتطويع المصطنع للأرباح في التقارير المالية المقدمة لأغراض التحاسب الضريبي؟
- 2- هل لدى العاملين بإدارة التفتيش والمراجعة بديوان الضرائب السوداني القدرة في تحقيق جودة التحاسب الضريبي؟
- 3- هل توجد علاقة بين جودة التحاسب الضريبي واكتشاف ممارسات التطويع المصطنع للأرباح ؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال الآتي:

- 1- بيان ما اذا كانت التقارير المالية المقدمة لأغراض التحاسب الضريبي بها ممارسات التطويع المصطنع للأرباح.
- 2- ندرة البحوث العلمية التي تطرقت لموضوع جودة التحاسب الضريبي واكتشاف ممارسات التطويع المصطنع للأرباح في التقارير المالية المقدمة لأغراض التحاسب الضريبي ببيئة الاعمال السودانية.
- 3- من المتوقع ان تساعد نتائج هذه الدراسة في تقليل ممارسات التطويع المصطنع للأرباح لدى دافعي الضريبة بسبب توجيه عناية الاطراف المتخصصة بالديوان لتطوير اليات تحقيق جودة التحاسب الضريبي.

هدف الدراسة:

رمت الدراسة الى تحقيق العديد من الاهداف اهمها:

- 1- تحديد ممارسات التطويع المصطنع للأرباح في التقارير المقدمة لأغراض التحاسب الضريبي.
- 2- معرفة ما اذا كان العاملون بإدارة التفتيش والمراجعة بديوان الضرائب السوداني لديهم القدرة في تحقيق جودة التحاسب الضريبي.

- 3- بيان طبيعة العلاقة بين جودة التحاسب الضريبي واكتشاف ممارسات التطويع المصطنع للأرباح.
- 4- تعرف على اهم النتائج التي يمكن التوصل اليها من خلال علاقة جودة التحاسب الضريبي واكتشاف ممارسات التطويع المصطنع للأرباح.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق الاهداف تقوم الدراسة باختبار الفرضيات الآتية:

- 1- توجد ممارسات للتطويع المصطنع للأرباح في التقارير المالية المقدمة لأغراض التحاسب الضريبي
- 2- لدى العاملين بآدارة التفتيش والمراجعة بديوان الضرائب السوداني القدرة في تحقيق جودة التحاسب الضريبي
- 3- توجد علاقة بين جودة التحاسب الضريبي واكتشاف ممارسات التطويع المصطنع للأرباح

حدود الدراسة: الحدود المكانية ديوان الضرائب السوداني :

ستقتصر هذه الدراسة على معرفة دور جودة التحاسب الضريبي في اكتشاف ممارسات التطويع المصطنع للأرباح وذلك من خلال استطلاع آراء عينة من العاملين بآدارة التفتيش .

هيكل الدراسة:

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

ثانياً: الدراسات السابقة

ثالثاً: الإطار النظري للدراسة

رابعاً: الدراسة الميدانية

ثانياً: الدراسات السابقة :

دراسة ابتسام احمد موسى 2001م⁽¹⁾:

هدفت الدراسة الى تعرف على أثر التغير الإداري للسياسات المحاسبية على وعاء ضريبة أرباح الأعمال والمشاكل المعوقات التي تواجه السلطات الضريبية من هذا التغير واثره فى قرارات الفحص الضريبي . توصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها ان تعدد بدائل القياس المحاسبي يؤثر على نتيجة اعمال المنشآت مما ينعكس سلباً فى جودة قرارات التحاسب الضريبي .

دراسة: حسين احمد عبيد (2004م)⁽²⁾.

هدفت هذه الدراسة الى البحث عن اسباب ممارسة الادارة لظاهرة التطويع المصطنع للارباح المحاسبية وكيفية قياسها تعرف أثارها المحتملة علي التقارير المالية ،وقد خلصت الدراسة ان ممارسة الشركات لظاهرة التطويع المصطنع للارباح المحاسبية لخدمة اغراض معينة للادارة قد تؤثر سلباً علي مصداقية معلومات التقارير المالية .

دراسة : طه خيرى طه 2007م⁽³⁾

رمت الدراسة الى التعرف على مجموعة من العوامل او المتغيرات المؤثرة على جودة اداء الفاحص الضريبي سواء كانت متعلقة بالمعرفة والخبرة المهنية ، او متعلقة بالحياد والاستقلالية للفاحص الضريبي او كانت متعلقة بالفحص المكتبي وادلة الاثبات وقد توصلت الى ان الالمام بالقوانين والتشريعات الضريبية والالمام بمعايير المحاسبة والمراجعة ، المعرفة المتخصصة بنشاط العمل ، زيادة الكفاءة المهنية،الاستقلالية والحياد تؤدي الى جودة الفحص الضريبي .

دراسة : كباشي حميدان عبدالله: 2008م⁽⁴⁾:

رمت الدراسة الى دراسة ومعرفة مشاكل تحديد وعاء الضريبة ومعرفة اسباب عدم ثقة ديوان الضرائب في الحسابات الختامية الخاضعة للضريبة وذلك من خلال دراسة اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على موثوقية ديوان الضرائب بالقوائم المالية للمكلفين . وقد توصلت الدراسة الى أن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية يؤدي الى سهولة قياس وعاء الضريبة ويحد من التهرب الضريبي .

دراسة : محمد جار النبي مختار : 2009م⁽⁵⁾:

رمت الدراسة الي بيان أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات الفاقد الضريبي للضريبة على القيمة المضافة حيث تمثلت أهم نتائج الدراسة في أن هناك علاقة بين جودة المعلومات المحاسبية و قرارات الفاقد الضريبي للضريبة على القيمة المضافة .

دراسة : عنايات حامد محمد : 2009م⁶:

استهدفت الدراسة النظام القائم لمراحل التحاسب الضريبي وتحليله وما يعتبر به من قصور وضعف يترتب عليه تهرب المكلفين من الخضوع للضرائب ومن ثم انخفاض حصيلتها ، تمثلت اهم النتائج في ضرورة الاهتمام باستخدام نظم المعلومات والحاسبات الالكترونية لرفع كفاءة التحاسب الضريبي.

دراسة : احمد سيد صبحي النعامي (2010م)⁷.

هدفت الدراسة الى تحليل اثر الممارسات المحاسبية المصطنعة على الأرباح وآثار ذلك على عدالة القوائم المالية ، توصلت الدراسة الي ان الممارسات المحاسبية المصطنعة تمثل محدداً رئيسياً فى التأثير على جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة : محمد وداد الارضي: 2011م 8:

هدفت الدراسة الي العمل علي رفع جودة التقارير المالية ومن ثم رفع جودة الأرباح المحاسبية مما يؤدي الى القضا على العديد من المشاكل المرتبطة بالفحص الضريبي وما يرتبط به من ادخال العديد من التعديلات على الارقام الواردة بالقوائم المالية . توصلت الدراسة ان اعداد قائمة للقيمة العادلة يؤدي الى زيادة قدرة التقارير المالية في التعبير الصادق عن النتيجة الفعلية للنشاط وهو ما ينعكس ايجاباً على جودة التحاسب الضريبي .

دراسة : الباز فوزى وشيماء ابو المعاطي : 2011م (9):

هدفت الدراسة الى الوقوف على ماهية المحاسبة الابداعية واستعراض اهم اساليبها المستخدمة فى نصوص التشريع الضريبي ومعايير المحاسبة المصرية . توصلت الدراسة الى العديد من النتائج اهمها انه يمكن باستخدام عمليات الفحص الضريبي التحليلي كشف اساليب المحاسب الابداعية في بنود قائمة الدخل والمركز المالي .

دراسة : علاء الدين عبد الله محمد 2012م (10):

هدفت الدراسة الى العمل على تخفيض مخاطر المعلومات المحاسبية من خلال رفع كفاءة فاحصى الضريبة في اكتشاف الغش بالتقارير المالية المعدة بصورة احتيالية بهدف تقليل التهرب الضريبي حيث توصلت الي العديد من النتائج اهمها ان الازطاء الجوهرية التى تؤدى الي تحريف القوائم المالية والتلاعب في الأرباح بالزيادة او النقص هي من عوامل خطر الغش المرتبطة باعداد التقارير المالية الاحتيالية سواء كانت دافعاً او فرصة او مبرراً .

دراسة : د. اكرم حشيش : 2014م (11):

استهدفت الدراسة الى دراسة تاثير المتغيرات العامة والبيئية المرتبطة بالفحص على جودة اداء الفاحص الضريبي سواء كانت متغيرات مرتبطة بأداء الفاحص ذاته أو بالوحدة محل الفحص الضريبي حيث توصلت الى ان هناك متغيرات مرتبطة بأداء الفاحص الضريبي سواء كانت متعلقة بالقيم الاخلاقية أو المعرفة أو الخبرة المهنية والاستقلالية تؤدي الى رفع كفاءة أداء الفاحص الضريبي وتدعيم ثقة بين الممولين والادارة الضريبية .

دراسة د. ياسر زكريا الشافعي 2015م (12):

استهدفت الدراسة الى تقييم واقع كفاءة التحاسب الضريبي فى مصر وآليات رفعها ، وتصميم اطار مقترح لحوكمة الادارة الضريبية لرفع كفاءة التحاسب الضريب وقد توصلت الى العديد من النتائج اهمها : ان حوكمة الادارة الضريبية تؤدي الى رفع كفاءة الاداء داخل الادارة الضريبية وتحسين كفاءة التحاسب الضريبي .

ثالثاً: الاطار النظري للدراسة

مفهوم التحاسب الضريبي

عرف بانه "نظام البحث والتقصي الموضوعي للظواهر والعمليات المتعلقة بالاقرار الضريبي الذى يقدمه الممول بهدف التثبت من صدق البيانات المدرجة في تلك الاقرارات وفقاً لمتطلبات المحاسبة الضريبية" (13). وعرف ايضاً "هو محاولة هادفة للبحث والتدقيق في البيانات والدفاتر المحاسبية لفترة موضوع الفحص بهدف التوصل الى قناعة تؤكد سلامة عرض البيانات وهدفها وبالتالي تعديل الحسابات وفقاً للقانون الضريبي والوصول الى الأرباح الخاصة بالضريبة" (14). كما عرف "تعني البحث والتدقيق والاستفسار للوصول الى شئ معين قد تكون معرفة قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح او تحديد المركز المالي للمنشأة او اكتشاف الغش والاختلاس وعدم الصدق في حالة وجود شك" (15). وعرف كذلك بانه "عملية فحص انظمة الرقابة الداخلية والبيانات والحسابات والدفاتر الخاصة بالنشاط مستندياً وفنياً والتحليل الانتقادي المنظم ،وتقدير الحسابات والدخل الصافي الفعلي بما يتفق وقانون ضريبة الدخل ، بقصد اصدار قرار ضريبي يحدد بموجبه وعاء الضريبة وسعرها وقيمتها " (16).

أهداف التحاسب الضريبي :

تستهدف عملية التحاسب الضريبي الي تحقيق عدة اهداف منها مايلي:

1. التحقق من ان السجلات والدفاتر سواءاً آلياً او يدوياً منتظمة من حيث الشكل وحصره وفقاً للقواعد والاصول القانونية والمحاسبية والتي تنظم طريقة الحفظ والقيّد .
2. التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المسجلة والقيّد بالدفاتر والكشوفات والسجلات ومدى الاعتماد عليها للوصول الى الأرباح الحقيقية او الخسائر .
3. التأكد من أن هذه السجلات والدفاتر تشمل كافة أنشطة الممول وتتضمن الأرباح الفعلية
4. اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات او الكشوفات من اخطاء او تلاعب او تزوير .

5. معالجة كل ما جاء بالدفاتر والسجلات وتصحيحها من وجهة النظر الضريبية كأن يراعي فعلاً مبدأ استقلال السنوات الضريبية وتحديد الإيرادات المتنوعة التي تدخل في وعاء الضريبة وفقاً لاحكام القانون (17).
 6. التحقق من سلامة إقرارات المكلفين .
 7. التحقق من سلامة تطبيق احكام التشريع الضريبي .
 8. تتبع محاولات التهرب من اداء الضريبة (18)
- متطلبات تحقيق جودة التحاس الضريبي:

تعتمد عملية تحقيق جودة التحاسب الضريبي على توافر العديد من المتطلبات وفيما يلي اهمها 19:

1. التطبيق الصحيح لاحكام القانون ولائحته التنفيذية .
 2. التزام الفاحص الضريبي بالخطة وبرنامج الفحص والمدة الزمنية لعملية الفحص.
 3. التزام الفاحص الضريبي بالقيم الاخلاقية من حيث (النزاهة ، والعدل ، الصدق ، والأمانة) .
 4. بذل الفاحص الضريبي للناية المهنية اللازمة للفحص لاكتشاف الاخطاء والمخالفات .
5. تقييم المستندات الواردة في الملف بهدف دعم النتائج التي توصل اليها الفاحص وذلك لاتخاذ قرار بشأن صحة او عدم صحة القرارات الفنية التي توصل اليها الفاحص .

مفهوم التطويع المصطنع للأرباح المحاسبية :

هناك العديد من المفاهيم المتعلقة بالتطويع المصطنع للأرباح المحاسبية في الادب المحاسبي وفيما يلي اهمها :

عرّف التطويع المصطنع للأرباح بأنه "قيام الادارة باستخدام مرونة المعايير المحاسبية المتعارف عليها بصورة متعمدة للوصول برقم صافي الربح الى رقم مرغوب فيه" (20). وعرّف بأنه " التدخل المتعمد في عملية التقرير المالي بهدف الحصول علي منافع خاصة ، وانه في حالة توسع ذلك سيتضمن ادارة الربحية الحقيقية والتي تمارس من خلال تغيير قرار التمويل من اجل تعديل الأرباح المقرر عنها او تعديل بعض عناصرها (21) كما عرّف بأنه" استخدام المديرين للحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية بغرض تضليل اصحاب المصالح بخصوص الاداء الاقتصادي للمنشأة والتاثير على نواتج العقود التي تعتمد علي الارقام المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية (22). وعرّف كذلك بأنه : استخدام الادارة لاحكامها الخاصة في عملية التقرير المالي

والقيام بتشكيل صفقات وهمية معينة بهدف تغيير التقارير المالية اما بغرض تضليل اصحاب المصالح فيما يتعلق بشأن الاداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة او التأثير على نتائج الترتيبات التعاقدية التي تعتمد على الارقام المحاسبية المقرر عنها⁽²³⁾.

أهداف التطويع المصطنع للأرباح المحاسبية :

1. توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية تمكنهم من اجراء توقعات مستقبلية بصورة افضل بتكلفة منخفضة .
2. تنظيم دوال المنفعة الخاصة بالادارة على حساب الاطراف الاخرى وذلك من خلال اخفاء الاداء الحقيقي للوحدة الاقتصادية²⁴.
3. تعزيز اداء المنشأة للفترة الحالية بزيادة رقم الأرباح .
4. تقادي عملية الاعلان والتقرير عن الخسائر لان ذلك له انعكاس سلبي على منافع الادارة وعلي قيمة المنشأة .
5. تحقيق ما يسمى بتمهيد الدخل بغرض تحقيق استقرار وتقليل التباين والتقلبات في رقم الربح والذي يتم الافصاح عنه من فترة لاحري²⁵.

دوافع التطويع المصطنع للأرباح المحاسبية :

هناك عدة أسباب تجعل الوحدات الاقتصادية تهتم بممارسة التطويع المصطنع للأرباح منها :

1. تخفيف العبء الضريبي وذلك من خلال التدخل في توقيت تحقق الإيرادات والمصروفات بين الفترات المالية .
2. تخفيض تذبذب ارباح الشركة والذي يعد مؤشراً سالباً علي الشركة اذا حدث .
3. العمل علي استقرار سياسة توزيع الأرباح حيث ان هذا الاستقرار يزيد من ثقة حملة الاسهم في الشركة وكفاءة ادارتها⁽²⁶⁾.
4. تحقيق منافع ذاتية للادارة ويتحقق هذا السبب عند ربط الحوافز النقدية كنسبة من صافي الربح او نسبة من القيمة السوقية⁽²⁷⁾.
5. محاولة تقادي شروط عقود الدين⁽²⁸⁾.
6. تقليل التكاليف السياسية التي تتحملها الشركة نتيجة قرارات سيادية واجراءات تنظيمية من شأنها ان تؤثر سلباً في قيمة المنشأة²⁹.

الآثار السلبية للتطويع المصطنع للأرباح: وتتمثل أهم الآثار السلبية للتطويع المصطنع للأرباح في الاتي: ⁽¹⁾ :

1/ انخفاض جودة المعلومات المتعلقة بالأرباح المحاسبية

2/ الأثر العكسي للمستحقات : إن التلاعب بالمستحقات يتم عن طريق المبالغة في الاعتراف بالإيرادات في الفترة الحالية لزيادة الأرباح و ستؤدي الى تخفيض الإيرادات في الفترة القادمة ، وبالتالي انخفاض الأرباح (2) .

3/ خلق قيود على مرونة إعداد التقارير : إن التلاعب في الأرباح ينتج عنه وجود قيود على مرونة إعداد التقارير المالية في المستقبل

4/ تكلفة المراجعة والتدقيق : من الآثار السلبية لإدارة الأرباح أن تكون تكلفة التدقيق والمراجعة مرتفعة بشكل أكبر في الشركات التي من المتوقع أن يكون لديها تلاعب في الأرباح غير مكتشف (1) .

5/ ارتفاع المخاطرة في الشركات المطبقة لإدارة الأرباح : يتم اتخاذ مجموعة من الإجراءات ضد الشركات التي تمارس هذه الظواهر ، كما يطلب منها إعادة إصدار لقوائمها المالية ، مما يترتب عليه انخفاض أسعار أسهمها ، ويعد ذلك من أهم مخاطر تلك الشركات .

6/ تذبذب الأداء في الشركات التي تمارس إدارة الأرباح : يتم التأثير على الأرباح من قبل إدارة الشركة باتخاذ العديد من القرارات مثلاً قيام الشركة بتأجيل بعض النفقات الاختيارية مثل الصيانة ، الأمر الذي يترتب عليه توقف آلات الإنتاج ، وفقدان حصة في السوق مما يقلل من أداؤها ، وهذا يضر اقتصادياً بالمنشأة .

7/ تدني الفكر الأخلاقي للشركة : إن الشركات التي تمارس إدارة الأرباح تعطي رسالة لموظفيها بأن تقييد الحقائق سلوك مقبول وبالتالي فإن ممارسة هذا السلوك يؤدي إلى خطر متعلق بالمناخ الأخلاقي داخل المنشأة (2) .

ويضيف آخر بان هناك العديد من الآثار السلبية للتطويع المصطنع للأرباح المحاسبية من خلال التركيز على الأضرار الاجتماعية الناتجة عنها ، والمتمثلة في التكاليف الاجتماعية الآتية (1) :

- 1- التكاليف الاجتماعية الناتجة عن الاستثمارات الخاطئة من قبل الشركات في الفترات التي يتم فيها التلاعب في الأرباح .
- 2- التكاليف الاجتماعية الناتجة عن حماية المجتمع كسلوك الإدارة الانتهازي والمتمثلة في إلزام الشركات بمراجعة قوائمها المالية ، وكذلك قيام مجلس الإدارة بالعديد من الأنشطة بهدف الحد من هذا السلوك .
- 3- التكاليف الاجتماعية المتمثلة في المكافآت والمصروفات الأخرى الخاصة بمجلس الإدارة ، والتي تتحملها الشركة .
- 4- التكاليف الاجتماعية المتمثلة في وضع نظم قانونية لحماية المستثمر أو إنشاء مؤسسات عامة لهذا الغرض تعتبر في حكم التكاليف الاجتماعية .

العلاقة بين جودة التحاسب الضريبي والتطويع المصطنع للأرباح :

لتعرف مدي تاثير التطويع المصطنع للارباح علي قرارات التحاسب الضريبي فقد اوضحت دراسة (سماح 2013) 30 ان تعدد بدائل السياسات المحاسبية يساعد في قدرة المنشأة في التأثير على الدخل الخاضع للضريبة، فضلاً عن تفضيلات الادارة لسياسة محاسبية معينة يعد مؤشر قوي للتأثير على الدخل الخاضع للضريبة. كما خلصت دراسة (انجليز 2012) ⁽³¹⁾ الى ان التزام المكلفين بالثبات واختيار السياسات المحاسبية يساعد في تقليل الفاقد الضريبي. كذلك توصلت دراسة (محمد وداد 2011) ⁽³²⁾ الى ان ملائمة التقارير المالية المعدة في ضوء المعايير المحاسبية يحد من وجود العديد من اوجه القصور التي تؤدي الى انخفاض مستوى جودتها بالتالي انخفاض جودة الأرباح المحاسبية وهو العنصر الاكثر اهمية في عمليات التحاسب الضريبي.

رابعاً: الدراسة الميدانية

1. مجتمع الدراسة الميدانية:
يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من كافة العاملين بادارة التفتيش والمراجعة بديوان الضرائب السوداني.
2. عينة الدراسة:
تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية ،حيث تم توزيع عدد 30 استبانة على العاملين بادارة التفتيش والمراجعة بديوان الضرائب.
3. أداة الدراسة الميدانية:
استخدم الباحثان استمارة الاستبانة كوسيلة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة.
4. وصف الاستبانة:
أرفق الباحثان مع الاستبانة خطاباً للمبحوثين تم فيه تنويرهم بعنوان الدراسة والغرض من استمارة الاستبانة، وتكونت الاستبانة من قسمين رئيسين:
القسم الأول: تتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، تمثلت في العمر، المؤهل العلمي ،التخصص العلمي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة.
القسم الثاني: احتوى هذا القسم على عدد (21) عبارة طلب من أفراد عينة الدراسة أنيعينوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق لقياس " ليكرت" الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (وافق بشدة، اوافق ، محايد، لاوافق ، لا اوافق بشدة). وقد تم توزيع هذه العبارات على محاور الدراسة كما يلي:
المتغير الأول (لمستقل) احتوى على (9) عبارات، ،المتغير الثاني(المتغير التابع) تضمن (12) عبارات .
5. الثبات والصدق الإحصائي:
لحساب الصدق والثبات الإحصائي لاستمارة الاستبانة تم اخذ كل عينة الدراسة بحجم (15) فرداً وتم حساب ثبات وصدق الاستبانة من هذه العينة بموجب معادلة كرنباخ الفا يوضح الجدول رقم (2) نتائج الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية:

جدول رقم (1)

المقياس	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
---------	--------------	--------------------

عامل كرنباخ الفا	%78	%88
------------------	-----	-----

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2016م
يتضح للباحثين من الجدول رقم(1) أن نسبة معامل الثبات ومعامل الصدق الذاتي وفقا لمعادلة لكرنباخ الفا للعبارات لكامل استمارة الاستبانة جميعها عالية جداً وتقارب (100%) مما يعطى مؤشر جيد لقوة وصدق الاستبانة وفهم عباراتها من قبل المبحوثين، ومن ثم الاعتماد عليها في اختبار فرضيات الدراسة.

6 . الأساليب الإحصائية المستخدمة:

ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وذلك لاستخدام نتائج الأساليب الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على العبارات.
2. معامل كرنباخ الفا لحساب معامل الثبات والصدق الإحصائي.
3. الوسط الحسابي (Mean) لإجابات أفراد العينة على العبارات.
4. اختبار (T - test) لاختبار الفرضيات.
5. تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين (المحورين)
7. خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم(2)

البيان	الفئات	العدد	النسبة
العمر	26-35	8	26.7
	36-45	10	33.3
	46-55	12	40.0
	المجموع	30	100.0
المؤهل العلمي	ماجستير	13	43.3
	دبلوم عالي	8	26.7
	بكالوريوس	9	30.0
	المجموع	30	100.0
المؤهل المهني	زمالة المحاسبة الامريكية	1	3.3
	زمالة المحاسبة السودانية	2	6.7
	اخرى	7	23.3
	لايوجد	20	66.7
	المجموع	30	100.0
التخصص العلمي	محاسبة	18	60.0

10.0	3	ادارة اعمال	
23.3	7	اقتصاد	
6.7	2	اخرى	
100.0	30	المجموع	
10.0	3	5 سنوات فاقل	سنوات الخبرة
6.7	2	10-6سنة	
13.3	4	11-15سنة	
26.7	8	16-20سنة	
40.0	12	21-25سنة	
3.3	1	26 فاكثر	
100.0	30	المجموع	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2016 م

- يتبين من الجدول رقم (2) أعلاه، أن غالبية أفراد عينة الدراسة في الفئة العمرية (26-35) حيث بلغ عددهم (8) فرداً وبنسبة (26.7%)، ثم يليهم الأفراد من ذوى الفئة العمرية (36-45)، حيث بلغ عددهم (10) افراد، وبنسبة (33.3%)، ثم يليهم الأفراد من ذوى المؤهل فوق الجامعي (46-55)، حيث بلغ عددهم (12) افراد، وبنسبة (66.7%).

- يتبين من الجدول رقم (1) أعلاه، أن غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم المؤهل العلمي الجامعي (ماجستير) حيث بلغ عددهم (13) فرداً وبنسبة (43.3%)، ثم يليهم الأفراد من ذوى المؤهل فوق الجامعي (بكالوريوس)، حيث بلغ عددهم (9) افراد، وبنسبة (30%)، ثم يليهم الأفراد من ذوى المؤهل فوق الجامعي (دبلوم عالي)، حيث بلغ عددهم (8) افراد، وبنسبة (26.7%) ، ويمكن القول بأن عينة الدراسة من العينات المؤهلة جامعياً وفوق الجامعي.

- يتبين من الجدول أعلاه المبحوثين حسب المؤهل المهني نجد أن الغالبية لديهم مؤهلات مهنية اخرى حيث بلغت بنسبتهم (23.3%) ، والذين يحملون الزمالة الامريكية نسبتهم (3.3%) اما حاملي الزمالة السودانية البريطانية نسبتهم (6.7%) ونجد ان (66.7%) لا يوجد لديهم زمالة.

- يتبين من الجدول أعلاه، أن هناك (12) فرد وبنسبة (40%) لديهم الخبرة 21-25 سنة بينما الذين لديهم خبرة (16-20 سنة) سنوات بلغ عددهم (8) بنسبة (26.7%)، في حين ان هنالك (4) افراد وبنسبة (13.3%) لديهم خبرة 11-15 سنة k في حين ان هنالك (3) افراد وبنسبة (10%) لديهم خبرة 5-15 سنوات فاقل
8. محاور الدراسة:

حيث تتمثل في محورين اساسيين:

اولاً: متطلبات تحقيق جودة التحاسب الضريبي.

ثانياً: اكتشاف ممارسة التطويع المصطنع للارباح في التقارير المالية المقدمة لاغراض التحاسب الضريبي.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

اولاً: التحليل الوصفي لعينة الدراسة الميدانية:

لتطبيق أداة الدراسة لجأ الباحث بعد تحكيم الاستبانة إلى توزيعها على عينة الدراسة المقررة. بعد استلام استمارات الاستبانة من أفراد عينة الدراسة وقد تم تفرغ البيانات في الجداول توطئة إدخالها في البرامج الإحصائي (spss)، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5،4،3،2،1) على الترتيب.

1/ تحليل ومناقشة عبارات المحور الاول:

يستهدف هذا المحور معرفة الاراء حول جودة التحاسب الضريبي. ولمعرفة ذلك لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذه المحور، واستخدم الوسط الحسابي لمعرفة نتيجة كل عبارة من عبارات هذه المحور

جدول رقم (3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور الاول

العبارة	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	وافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الالتزام بالنظم والقوانين في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة	0	0	0	8	22	4.73	.450	وافق بشدة
	0	0	0	26.7	73.3			
العمل وفق الخطه وبرنامج الفحص المحدد	0	1	0	13	16	4.47	.681	وافق بشدة
	0	3.3	.0	43.3	53.3			
الالتزام بالفترة الزمنية المحدده لعملية الفحص	0	0	0	6	24	4.80	.407	وافق بشدة
	0	0	0	20.0	80.0			
الالتزام بالقيم الاخلاقية في انجاز عملية الفحص	0	0	0	10	20	4.67	.479	وافق بشدة
	0	0	0	33.3	66.7			
بذل العناية المهنية اللازمه للفحص	1	1	3	15	10	4.07	.944	اوافق
	3.3	3.3	10.0	50.0	33.3			
التأكد من كفاية قرائن الاثبات	0	2	4	6	18	4.33	.959	وافق بشدة

			60.0	20.0	13.3	6.7	0	المستخدمة في قرارات الفاحص
وافق بشدة	1.040	4.43	22	2	3	3	0	يضمن الديوان توفير الحصانه
			73.3	6.7	10.0	10.0	0	اللازمه للفاحص لاداء عمله
وافق بشدة	.765	4.37	15	12	2	1	0	يهتم الديوان ببرامج التعليم المهني
			50.0	40.0	6.7	3.3	0	المستمر للفاحص الضريبي
وافق بشدة	.894	4.40	17	10	2	0	1	تطبيق الاجراءات التأديبيه
			56.7	33.3	6.7	.0	3.3	العقوبات عند مخالفة الفاحصين لأحكام القانون
وافق بشدة	0.736	4.47	164	82	14	8	2	جودة التحاسب الضريبي
			60.7%	30.4%	5.2%	3.0%	.7%	

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

بعد دراسة الجدول السابق لنتائج المحور الاول جودة التحاسب الضريبي نجد أنه حصل على وسط حسابي (4.47) أي وافق حسب مقياس ليكارت الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين يوافقون على متطلبات تحقيق جودة التحاسب الضريبي . وهذا ما يؤكد توافر متطلبات تحقيق جودة التحاسب الضريبي لدي العاملين في ادارة التفتيش والمراجعة بديوان الضرائب السوداني

2/ تحليل ومناقشة عبارات المحور الثاني:

يهدف هذا المحور لمعرفة اراء افراد عينة الدراسة عن ممارسة التطويع المصطنع للارباح. ولاختبار عبارات هذا المحور لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته واستخدم الوسط الحسابي لمعرفة نتيجة كل عبارة من عبارات هذه المحور

جدول رقم (4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور الثاني

العبارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	وافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
انخفاض جودة معلومات التقارير	1	0	1	14	14	4.33	.844	اوافق بشدة

			46.7	46.7	3.3	.0	3.3	المالية.
اوافق بشدة	.765	4.37	15	12	2	1	0	تدني مستوى موثوقية مستخدمي
			50.0	40.0	6.7	3.3	0	تقارير المالية في الأرباح المعلق عنها
اوافق	1.155	3.33	6	7	9	7	1	انخفاض ايرادات الفترة القادمه نتيجة
			20.0	23.3	30.0	23.3	3.3	بالغه في الاعتراف بايراد الفترة المالية
اوافق	.928	3.97	8	16	4	1	1	خلق قيود علي مرونة اعداد التقارير
			26.7	53.3	13.3	3.3	3.3	المالية في المستقبل
اوافق	1.028	3.67	5	16	4	4	1	ارتفاع تكلفة المراجعة والتدقيق
			16.7	53.3	13.3	13.3	3.3	
اوافق	1.189	3.37	4	14	3	7	2	زيادة الفترة الزمنية المراجعة لتقليل
			13.3	46.7	10.0	23.3	6.7	مخاطر عدم الاكتشاف
اوافق	1.053	3.83	9	11	7	2	1	انخفاض القيم السوقيه للوحدة
			30.0	36.7	23.3	6.7	3.3	الاقتصادية
اوافق	.860	4.13	11	14	3	2	0	تأرجح الاداء بالوحده الاقتصادية
			36.7	46.7	10.0	6.7	0	
اوافق	1.074	3.53	5	13	6	5	1	فقدان الوحدة الاقتصادية حصه في
			16.7	43.3	20.0	16.7	3.3	السوق نتيجة تأجيل نفقات الصيانه الاختباريه
اوافق	1.217	3.63	9	9	5	6	1	تدني المناخ الاخلاقي داخل الوحده
			30.0	30.0	16.7	20.0	3.3	الاقتصادية

اوافق	1.189	3.63	8	11	4	6	1	تحمل الوحدة الاقتصادية نفقات اضافيه للحد من السلوك الانتهازي للادارة
			26.7	36.7	13.3	20.0	3.3	
اوافق	1.172	3.73	9	11	4	5	1	زيادة النفقات الخاصه بوضع قوانين ونظم حماية المستثمرين
			30.0	36.7	13.3	16.7	3.3	
اوافق	1.040	3.79	103	148	52	46	11	ممارسة التطويع المصطنع للارباح
			28.6%	41.1%	14.4%	12.8%	3.1%	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

بعد دراسة الجدول السابق لنتائج المحور الثاني ممارسة التطويع المصطنع للارباح نجد أنه حصل على ووسط (3.79) أي اوافق و اوافق بشدة حسب مقياس ليكارت الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين يوافقون على العبارات المكونة للمحور. وهذا ما يؤكد وجود ممارسة التطويع المصطنع للارباح بالتقارير المالية المقدمة لاغراض التحاسب الضريبي ثانيا تحليل ومناقشة نتائج محاور الدراسة :

أولاً : اختبار (ت) (T - Test) المحور الاول

يستهدف هذا المحور معرفة جودة التحاسب الضريبي واختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته ، وتم استخدم الوسط الحسابي واختبار (ت) لمعرفة نتيجة كل عبارة من عباراته

جدول رقم (5)

اختبار (ت) (T - Test) لعبارات المحور الاول

م	العبارة	قيمة اختبار (ت)	درجات الحرية	المعنوية	الوسط الحسابي	الاتجاه
1	الالتزام بالنظم والقوانين في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة	21.108	29	.000	4.73	اوافق بشدة
2	لعمل وفق الخطه وبرنامج الفحص المحدد	11.789	29	.000	4.47	اوافق بشدة
3	الالتزام بالفترة الزمنية المحدده لعملية الفحص	24.233	29	.000	4.80	اوافق بشدة
4	الالتزام بالقيم الاخلاقية في انجاز عملية الفحص	19.039	29	.000	4.67	اوافق بشدة

5	بذل العناية المهنية اللازمه للفحص	6.186	29	.000	4.07	اوافق
6	التأكد من كفاية قرائن الاثبات المستخدمة في قرارات الفاحص	7.616	29	.000	4.33	اوافق بشدة
7	يضمن الديوان توفير الحصانه اللازمه للفاحص لاداء عمله	7.549	29	.000	4.43	اوافق بشدة
8	يهتم الديوان ببرامج التعليم المهني المستمر للفاحص الضريبي	9.786	29	.000	4.37	اوافق بشدة
9	تطبيق الاجراءات التأديبيه والعقوبات عند مخالفة الفاحصين لأحكام القانون	8.573	29	.000	4.40	اوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

يتضح من الجدول رقم (5) ما يلي :

1. بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة على الموافقين بشدة و الموافقين على ماجاء بالعبارة الاولى (21.108) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (29) ممايدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على ان الالتزام بالنظم والقوانين في تحديد الوعاء الخاضع للضريبه.

2. بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة على الموافقين بشدة الموافقين على ماجاء بالعبارة الثانية (11.789) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (29) ممايدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على العمل وفق الخطه وبرنامج الفحص المحدد.

3. بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة على الموافقين بشدة والموافقين على ماجاء بالعبارة الثالثة (24.233) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (29) ممايدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على الالتزام بالفترة الزمنية المحدده لعملية الفحص.

4. بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والموافقين بشدة على ماجاء بالعبارة الرابعة (19.039) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى اكبر من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (29) ممايدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على ان الالتزام بالقيم الاخلاقية في انجاز عملية الفحص.

5. بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين و الموافقين بشدة على ماجاء بالعبارة الخامسة (6.186) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (29)

مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على بذل العناية المهنية اللازمه للفحص .

6.بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والموافقين بشدة على ماجاء بالعبارة السادسة (7.616) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (.000) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (29) ومستوى دلالة 5% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على ان التأكد من كفاية قرائن الاثبات المستخدمة في قرارات الفاحص.

7.بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والموافقين بشدة على ماجاء بالعبارة السابعة (7.549) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (.000) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (29) ومستوى دلالة 5% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على ان يضمن الديوان توفير الحصانه اللازمه للفاحص لاداء عمله.

8.بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والموافقين بشدة على ماجاء بالعبارة الثامنة (9.786) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (.000) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (29) ومستوى دلالة 5% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين بشدة يهتم الديوان ببرامج التعليم المهني المستمر للفاحص الضريبي.

9.بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والموافقين بشدة على ماجاء بالعبارة التاسعة (8.573) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (29) ومستوى دلالة 5% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على تطبيق الاجراءات التأديبيه والعقوبات عند مخالفة الفاحصين لأحكام القانون.

ثانيا تحليل ومناقشة نتائج المحور الثاني :

يهدف هذا المحور لمعرفة ممارسة التطويع المصطنع للأرباح.ولاختبار هذ المحور لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذه الفرضية، استخدام الوسط واختبار (ت) لمعرفة نتيجة كل عبارة من عبارات هذه الفرضية يوضح الجدول رقم (6) ادناه

الجدول رقم (6)

اختبار (ت) (T - Test) لعبارات المحور الثاني

م	العبارة	قيمة اختبار (ت)	درجات الحرية	المعنوية	الوسط	الاتجاه
1	انخفاض جودة معلومات التقارير المالية.	8.651	29	.000	4.33	اوافق بشدة
2	تدني مستوى موثوقية مستخدمي التقارير المالية في الأرباح المعلن عنها	9.786	29	.000	4.37	اوافق بشدة
3	انخفاض ايرادات الفترة القادمه نتيجته	1.581	29	.125	3.33	اوافق

					مبالغه في الاعتراف بايراد الفترة المالية	
4	خلق قيود علي مرونة اعداد التقارير المالية في المستقبل	5.706	29	.000	3.97	اوافق
5	ارتفاع تكلفة المراجعة والتدقيق	3.551	29	.001	3.67	اوافق
6	زيادة الفترة الزمنية المراجعة لتقليل مخاطر عدم الاكتشاف	1.690	29	.102	3.37	اوافق
7	انخفاض القيم السوقية للوحدة الاقتصادية	4.334	29	.000	3.83	اوافق
8	تأرجح الاداء بالوحدة الاقتصادية	7.215	29	.000	4.13	اوافق
9	فقدان الوحدة الاقتصادية حصه في السوق نتيجة تأجيل نفقات الصيانه الاختباريه	2.719	29	.011	3.53	اوافق
10	تدني المناخ الاخلاقي داخل الوحدة الاقتصادية	2.850	29	.008	3.63	اوافق
11	تحمل الوحدة الاقتصادية نفقات اضافيه للحد من السلوك الانتهازي للادارة	2.919	29	.007	3.63	اوافق
12	زيادة النفقات الخاصه بوضع قوانين ونظم حماية المستثمرين	3.426	29	.002	3.73	اوافق

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

يتضح من الجدول رقم (6) مايلي :

1. بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة على الموافقين بشدة الموافقين على ماجاء بالعبارة الاولى (8.651) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهي اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (29) ممايدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على انه انخفاض جودة معلومات التقارير المالية.

2. بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة على الموافقين بشدة الموافقين على ماجاء بالعبارة الثانية (9.786) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهي اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (29) ممايدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على تردى مستوى موثوقية مستخدمي التقارير المالية في الأرباح المعلن عنها.

3. بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة على الموافقين بشدة والموافقين على ماجاء بالعبارة الثالثة (1.581) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.125) وهى اكبر من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (29) ممايدل على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على انخفاض ايرادات الفترة القادمه نتيجته المبالغه في الاعتراف بايراد الفترة المالية.
4. بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والموافقين بشدة على ماجاء بالعبارة الرابعة (5.706) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى اكبر من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (29) ممايدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح على انه خلق قيود علي مرونة اعداد التقارير المالية في المستقبل.
5. بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين و الموافقين بشدة على ماجاء بالعبارة الخامسة (3.551) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.001) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (29) ممايدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على ارتفاع تكلفة المراجع والتدقيق.
6. بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والموافقين بشدة على ماجاء بالعبارة السادسة (1.690) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.102) وهى اكبر من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (29) ومستوى دلالة 5% ممايدل على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين زيادة الفترة الزمنية المراجع لتقليل مخاطر عدم الاكتشاف.
7. بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والموافقين بشدة على ماجاء بالعبارة السابعة (4.334) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (29) ومستوى دلالة 5% ممايدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على انخفاض القيم السوقية للوحدة الاقتصادية.
8. بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والموافقين بشدة على ماجاء بالعبارة الثامنة (7.215) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (29) ومستوى دلالة 5% ممايدل على تأرجح الاداء بالوحده الاقتصادية
9. بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والموافقين بشدة على ماجاء بالعبارة التاسعة (2.719) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.011) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (29) ومستوى دلالة 5% ممايدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على ان فقدان الوحدة الاقتصادية حصه في السوق نتيجته تأجيل نفقات الصيانه الاختباريه.
10. بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والموافقين بشدة على ماجاء بالعبارة العاشرة (2.850) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.008) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (29) ومستوى دلالة 5% ممايدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على ان تدني المناخ الاخلاقي داخل الوحده الاقتصادية.

11. بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والموافقين بشدة على ماجاء بالعبارة الحادية عشر (2.919) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.007) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (29) ومستوى دلالة 5% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على ان تحمل الوحدة الاقتصادية نفقات اضافيه للحد من السلوك الانتهازي للادارة.

12. بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والموافقين بشدة على ماجاء بالعبارة الثانية عشر (3.426) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.002) وهى اقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (29) ومستوى دلالة 5% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على ان زيادة النفقات الخاصه بوضع قوانين ونظم حماية المستثمرين.

ثانياً: تحليل الانحدار الخطي:

تحليل الانحدار بين جودة التحاسب الضريبي واكتشاف ممارسة التطويع المصطنع للارباح تستهدف هذه العلاقة معرفة ما اذا كان جودة التحاسب الضريبي لها تأثير على اكتشاف ممارسات التطويع المصطنع للارباح ويتم ذلك باجراء انحدار بسيط بين المتغيرين اعلاه.

جدول رقم (7) مختصر نموذج الانحدار

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	.360a	.129	.098

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

الجدول رقم(7) وهو مختصر نموذج الانحدار وفيه نجد أن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.360 وهذا يعني وجود ارتباط طردي ضعيف المتغير المستقل (جودة التحاسب الضريبي) والمتغير التابع (ممارسة التطويع المصطنع للارباح) كما نجد أن قيمة معامل التحديد R^2 تساوي 0.13 وهذا يعني أن 13 % من التغيرات الحادثة في المتغير التابع (ممارسات التطويع المصطنع للارباح) يكون من تأثير المتغير المستقل (جودة التحاسب الضريبي) بينما 87 % يعود إلى العوامل الأخرى غير متضمنة في النموذج.

جدول رقم (8) تحليل التباين

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف المحسوبة	Sig.
الانحدار	78.368	1	78.368	4.160	.051a
الخطأ	527.499	28	18.839		
المجموع	605.867	29			

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

الجدول رقم(8) وهو عبارة عن جدول تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة المعنوية الكلية للنموذج والقوة التفسيرية للمتغيرات مجتمعه عن طريق إحصائية (ف المحسوبة) حيث نجد أن قيمة مستوى المعنوية المصاحبة لها تساوي 0.05 وهي أقل من القيمة العرفية 0.05 وهذا يقودنا إلى رفض فرض العدم عند مستوى دلالة (5%) والإقرار بالمعنوية الكلية لنموذج الانحدار الخطي البسيط.

جدول رقم (9) معاملات الانحدار

المعاملات	معاملات الانحدار	قيمة احصائية الاختبار (ت)	P . Value
B0	27.327	4.274	.000
B1	.281	2.040	.051

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

جدول رقم(9) وهو عبارة عن جدول المعاملات وفيه نجد قيم معاملات الانحدار المقدرة وإختبارات المعنوية المصاحبة لها ، حيث نجد أن قيمة الحد الثابت للنموذج بلغت (27.327) وهي قيمة المتغير التابع المقدر عندما تكون قيم المتغير المستقل مساوية للصفر ، كما نجد معلمة ميل ممارسة التطويع المصطنع للارباح تساوي 0.281. وهذا يعني أن زيادة(جودة التحاسب الضريبي) تؤدي إلى زيادة (اكتشاف ممارسة التطويع المصطنع للارباح في التقارير المقدمة لأغراض التحاسب الضريبي) بمعدل 0.280 ونلاحظ أن القيمة المصاحبة لها تساوي 0.05 وهي أقل من أو تساوي القيمة العرفية 0.05 وعليه ان هناك تأثير معنوي لجودة التحاسب الضريبي في اكتشاف ممارسة التطويع المصطنع للارباح وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة للدراسة

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الي العديد من النتائج اهمها :

1- التطويع المصطنع للارباح :

هو قيام الادارة باستخدام المرونة التي توفرها المعايير المحاسبية المتعارف عليها بصورة متعمدة للوصول برقم صافي الربح الى رقم مرغوب فيه.

2- التحاسب الضريب

هو عملية البحث والتقصي الموضوعي للاقرار الضريبي الذي يقدمه الممول بهدف التثبت من صدق البيانات المدرجة في تلك الاقرارات وفقاً لمتطلبات المحاسبة الضريبة

1- هناكممارسات للتطويع المصطنع للارباح بالتقارير المالية المقدمة لاغراض التحاسب الضريبي

2-تتوفر لدي العاملين في ادارة التفتيش والمراجعة بديوان الضرائب السوداني متطلبات تحقيق جودة التحاسب الضريبي

3- هناك تأثير معنوي لجودة التحاسب الضريبي في اكتشاف ممارسة التطويع المصطنع للارباح.

توصيات الدراسة: من خلال النتائج السابقة توصي الدراسة بالاتي:

4 -ضرورة اهتمام ديوان الضرائب السوداني بالتطوير المستمر للعاملين في ادارة التفتيش والمراجعة

5 -اهتمام ديوان الضرائب بتوفير بيئة عمل ملائمة لعمليات الفحص مما ينعكس ايجاباً علي جودة التحاسب الضريبي.

6-ضرورة اهتمام الجهات المعنية بتطوير اليات تحقيق جودة التحاسب الضريبي.

7-ضمان توفير الديوان الحصانه اللازمه للفاحص الضريبي لاداء عمله لضمان جودة التحاسب الضريبي.

قائمة المراجع والمصادر:

1/ الكتب:

آمال محمد كمال ، مشاكل محاسبية متخصصة ، (القاهرة : ب.د ، 2014م)

عصام الدين متولي ، د. مصطفى كامل متولي ، بحوث المحاسبة الضريبية في التشريع السوداني ، (امدرمان ، دار جامعة ام درمان الاسلامية 2005م).

2/ الدوريات والمجلات العلمية:

2- أحمد السيد صبحي النعامي ، دراسة تحليلية للممارسات الحاسبية المصطنعة على الأرباح واثر ذلك على عدالة القوائم

المالية ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد ، العدد 1 ، الجزء 1 ، 2010م

3-احمد عثمان رشوان خليف ، دراسة استكشافية لمدي ممارسة ادارة الأرباح فى المنشآت المصرية ودور المحاسبة عن

ضريبة الدخل فى اكتشافها ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، المجلد 22 ، العدد 1، 2008م

4-اكرم حشيش ، المتغيرات العامة المؤثرة على جودة الفحص الضريبي ، المؤتمر الضريبي الحادي والعشرين ، اعادة بناء

المنظومة الضريبية تحقيقاً لاهداف الثورة ، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، / 2014م

5- اكرم حشيش ، آليات تحقيق جودة الفحص الضريبي ، المؤتمر الضريبي 21 ، اعادة بناء المنظومة الضريبية ، الجمعية

المصرية للمالية العامة والضرائب ، 2014م .

6-إيمان عبد اللطيف الغربالي ، الجوانب النظرية لتلاعب الإدارة في أرقام الربحية ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة

جامعة طنطا ، المجلد (2) ، العدد (2) ، 2008م .

- 7-الباز فوزي الباز ، متطلبات جودة الفحص الضريبي في ضوء تعريف مفهوم المنشآت الصغيرة والمردود الايجابي على صلية ومصالحة الضرائبفي مصر ، المؤتمر الضريبي 16 الازمات والصعوبات التطبيقية للتشريعات الضريبية الحديثة ، المجلة المصرية للمالية العامة والضرائب ، 2010م.
- 8-الباز فوزي الباز وشيماء ابو المعاطي عبد المطلب ، مخاطر المحاسبة الابداعية على تقرير الفاحص الضريبي في ظل التشريع الضريبي 91 اسنة 2005م . المؤتمر الضريبي السابع عشر ، تقييم وتقويم النظام الضريبي المصري ، الجمعة المصرية للمالية العامة والضرائب و ، المجلد الثاني ، 2001م .
- 9-حسين احمد عبيد ، دراسة ميدانية لظاهرة التطوع المصطنع للارباح المحاسبية لخدمة اغراض الادارة ، الدوافع والاثار ، مجلة كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، العدد 2 2004م .
- 10- صفاء محمود السيد حامد ، ادارة الربحية ومعايير المحاسبية المصرية ، دراسة تحليلية ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة جنوب الوادي ، العدد (1) المجلد 18 ، 2014م.
- 11-طه خيرى طه ، العوامل المؤثرة على جودة اداء الفاحص الضريبي ، المؤتمر الضريبي السنوي الخامس عشر ، الفحص الضريبي في ضوء معايير المحاسبة المصرية وقانون ضريبة الدخل ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس 2007م .
- 12-عبد الفاتح احمد علي خليل ، قياس المضامين التقليدية لممارسة أنشطة ادارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الاوراق المالية المصرية ، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد 67 ، 2006م.
- 13-عبد المنعم السباقي ، الفحص الضريبي الممكن ومشكلات التطبيق ، المؤتمر الضريبي 21 ، اعادة بناء المنظومة الضريبية ، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب 2005م.
- 14-علاء الدين عبد الله محمد على ، مخاطر المعلومات المحاسبية من منظور معيار المراجعة المصري والدولي رقم (240) وانعكاسها على الفحص الضريبي ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس 2012م .
- 15-محمد أحمد فرحات ، دور الافصاح علي عناصر الدخل الشامل الاخرى علي ممارسة ادارة الأرباح ، دراسة تطبيقية علي قطاع المصارف والخدمات المالية السعودية ، كلية التجارة ، جامعة اسيوط ، ، العدد 27 ،
- 16-محمد الطيب علي الشريف ، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد (2) ، 2013م.
- 17- محمد عبد المنعم الشواربي ، اثر فجوة التوقعات في المراجعة على نجاح الفحص الضريبي بالعينة فى ضوء نظام الربط الذاتي ، المؤتمر الضريبي 17 ، تقييم وتقويم النظام الضريبي المصري ، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ، 2011م.
- 18- محمد وداد الارض ، اثر معايير المحاسبة المالية ومخترحات التطوير على جودة الفحص الضريبي ، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة 2011م
- 19-ممدوح صادق محمد الرشدي ، مدخل إشارات الانذار كاداة للكشف عن ادارة الأرباح المحاسبية بالتطبيق على الشركات الاكثر نشاطاً فى سوق الاوراق المالية المصرية مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ، جامعة سوهاج ، المجلد 24 ، العدد 2 ، 2010م.
- 20-ياسر زكريا الشافعي ، حوكمة الادارة الضريبية لرفع كفاءة التحاسب الضريبي ، المؤتمر الضريبي 22 ، تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الاستثمار والتنمية ، الجمعية المصرية للمالية العامة ، الضرائب وبرائيس ووتر هاوس كوبرز ، القاهرة 2015م

- 22-بتسام احمد موسى محمد ، اثر تغير الطرق والسياسات المحاسبية على وعاء ضريبة الأرباح الاعمال في المنشآت التجارية بالسودان ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2011م .
- 23-انجليزي عبدالله خليفة البير،استخدام المعلومات المحاسبية في مكافحة التهرب الضريبي بالتطبيق على ضريبة الدخل في السودان،رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ،كلية الدراسات العليا،جامعة النيلين،2012.
- 24-رحاب كمال محمود محمد الزكي ، دور السياسات الحاسبية فى ادارة الأرباح واثرها علي اسعار الاسهم ، بالتطبيق على سوق الاوراق المالية المصرية ، رسالة -4-ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الإسماعيلية ، 2004م.
- 25-سماح عبد الله محمد عبد الله ، التغير في السياسات المحاسبية واثره في زيادة التهرب الضريبي،ماجستير محاسبة غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة النيلين،2013.
- 26-سيد عبد الحليم معني عبد الله فرج ، اثر استخدام نظم الخبرة فى التقديرات المحاسبية للمخصصات في الحد من ظاهرة التطويع المصطنع للأرباح ، دارسة ميدانية ، رسالة ماجستير فى المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، 2012.
- 27-طلال عثمان بابكر عمر ، اثر الاساليب الفنية للفحص الضريبي في مكافحة 8-التهرب الضريبي من الضريبة علي القيمة المضافة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2005م.
- 28-عينات حامد محمد عطية ، تطوير اسلوب التخاطب الضريبي بغرض مكافحة التهرب الضريبي ن رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس 2009م .
- 29-كباشى حميدان عبد الله ابراهيم ، اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على موثوقية ديوان الضرائب بالقوائم المالية للمكلفين ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2008م.
- محمد جار النبي مختار محمد ، المعلومات المحاسبية واثرها في قرارات الفاقد الضريبي ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2009م .
- 30-يحي زكريا جاد ، عوامل تاخير الفحص الضريبي ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة وادي النيل 2008م.

4/ المراجع باللغة الانجليزية:

- 32-Bartov,E.,Giovol D. and H Van C.,the Rewards to meeting and Boating Eaming
Axpectationss, Jovrnel of Accounting
- 33-Beneish – M.D. “ Eqrning Management: Aperspective,Managerial Finance, VoL.1.27.2001
- 34-Dechow , P.M. and . D.J..Skinner. Earning Management : Reconciling the Views of
Accounting Acadermies Practition and Regulators: Accounting Horizons, No>14.2000,
- 35-Sugata Roychowdhury,. Earning Management through real activities Manipulation,Tournal
of Accouiting and Economics, Vo.42mNo,3,2006.

دراسة تحليلية لدور النشاط المدرسي في ترقية وسائل وأساليب الاتصال لطلاب المرحلة الثانوية

- د: عبدالصادق عبدالعزيز جادالله . أستاذ مشارك.*
د: حمي الأمين الصادق الأصم . أستاذ مشارك.*
د: فاطمة محمد مصطفى الكنين . أستاذ مساعد.*

مستخلص الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة تعرف مدى إسهام برنامج النشاط المدرسي في تدريب طلاب المرحلة الثانوية على استخدام وسائل وأساليب الإتصال في المواقف التعليمية ، و التعرف على مدى إسهامه في توعية الطلاب نحو سلوكيات الإتصال التربوي الفعال ، كذلك تعرف إتجاهات معلمي ومديري مدارس المرحلة الثانوية كموجهين مقيمين نحو ممارسة برنامج النشاط المدرسي. اختار معدو الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تكونت عينة الدراسة من معلمي ومديري مدارس المرحلة الثانوية كموجهين مقيمين بمحلية الدويم، ولاية النيل الأبيض. واعتمد الإستبانة والمقابلة كأدوات لجمع البيانات. كما إستخدم معدو الدراسة طريقة التباين (One Way Anova) لإثبات مدى توافق أو عدم توافق إستجابات أفراد عينة الدراسة ، وتوضيح إذا ما كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية على إتجاهات معلمي ومديري مدارس المرحلة الثانوية كموجهين مقيمين ، بالإضافة إلى النسبة المئوية ، وتمت معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS. توصل معدو الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها: أن آراء معلمي ومديري المرحلة الثانوية إيجابية تجاه برنامج النشاط. كما اتفق أفراد العينة علي أن النشاط مجال تربوي يتحقق عن طريقه إكساب الفرد سلسلة طويلة من إتجاهات والمهارات والمعلومات. وكذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معلمي ومديري مدارس المرحلة الثانوية كموجهين مقيمين في إتجاهاتهم نحو برنامج النشاط المدرسي. أوصت الدراسة بضرورة التخطيط الاستراتيجي لبرنامج النشاط بمدارس المرحلة الثانوية ، والإهتمام بتوفير الإمكانيات اللازمة لممارسة الأنشطة المختلفة من أبنية وتجهيزات وأدوات ومعدات.

- المركز القومي للمناهج والبحث التربوي ، إدارة البحوث.
- جامعة بخت الرضا ، أمين الشؤون العلمية.
- المركز القومي للمناهج والبحث التربوي. إدارة البحوث.

النشاط المدرسي تجربة راسخة في أطر ومناهج التربية والتعليم، لها كسبها في مجال القيم وإكساب المهارات الحياتية لأبناء السودان الذين يمرون بسني الدراسة. ولما كانت هذه التجربة تستحق الدراسة والتقويم جاءت متناولة بالبحث والتحليل مسيرة النشاط التربوي المدرسي تاريخياً ضمن منظومة التربية والتعليم، متناولة للمفاهيم التربوية التي أسس عليها، وأهمية النشاط كعامل رئيس يتكامل مع المقررات الدراسية في إطار مناهج التربية والتعليم في تحقيق مقاصد العملية التعليمية ممثلة في بناء الشخصية للطالب. وقد ارتكزت الدراسة على ثوابت علمية أكدتها الأبحاث التربوية، وعززتها فلسفة وسياسات التربية السودانية، وأطرت لها قيادة الدولة عبر القرارات والمراسيم التي أعلنت من شأن النشاط الطالب، ودوره في تعميق وتعزيز السلوكيات التي تساعد على استكمال بناء الأمة السودانية وترسيخ هويتها وترقية وجدانها. تمثل طموحات الإنسان منذ بدء الخليقة وإلى يومنا هذا القوة الذاتية التي تدفعه للوصول إلى الأفضل، وقد كانت أشكال التغير والتطور التي يحققها باستمرار استجابة عملية لهذه الطموحات. وقد شملت هذه التطلعات الحياة ككل وأثرت عليها في جميع ميادينها وذلك لأنها متكاملة متفاعلة تهدف إلى رفاهية الإنسان وارتفاع مستوى معيشته.

بدأت عزيمة المخططين للتعليم تشدد، وأخذت همهم تقوى وتنشط للدراسة البحثية عن صيغة مناسبة لما يجب أن تكون عليه هذه العملية التربوية التعليمية. تربية قوامها الإبداع الذي يتناول جوانب التربية وأنواعها، وتعيد النظر في طرائقها ومحتواها وأساليبها، بل حتى في بنيتها وإطارها، بحيث تنبت روح الإبداع والابتكار في كل مقوم من مقومات العمل التربوي على نحو مترابط. فكانت الاتجاهات الحديثة في الفكر التربوي التي تعتبر أن المنهج الدراسي يتضمن كافة الخبرات التعليمية سواء مر بها المتعلم داخل جدران قاعة الدراسة أو خارجها، متحملاً مسؤوليات الاختيار والتخطيط والتنفيذ. فهو الكتاب المقرر وهو الطالب وهو المعلم وهو البيئة المدرسية. وأي إخفاق في واحد من ذلك يبقى المنهج عاجزاً ويمضي في طريقه كمن يمشي على ساق واحدة أو كمن يزحف على ساعديه.⁽⁷⁾

مشكلة الدراسة:

برنامج النشاط بوضعه الحالي عمل خارج المنهج، إضافي بالنسبة إليه؛ وقد أدى عدم ارتباطه بالمنهج المنظم عملاً ثانوياً يجوز لبعض الطلاب الإشتراك فيه، ولبعضهم الآخر ألا يشتركوا فيه. والمعلمون الذين يقومون بهذا النشاط بإعتباره عملاً إضافياً يشعرون بثقل وطأته عليهم، لذلك يؤدونه كارهين. ونتيجة لذلك أصبح هذا النشاط خالياً من التجديد والابتكار، فاقداً لقيمه التربوية، فهو جسم بلا روح. وكان لانفصال النشاط عن المنهج أثر كبير في إهمال إعداد المعلمين فنياً، فأخذوا يمارسونه من غير أن تتوافر لديهم الكفاءات اللازمة لأدائه. لذا يرمعدو الدراسة من خلال معاشتهم لبرنامج النشاط الطالب وتجربتهم كمشرفين على البرنامج جعلتهم يحسوا بما يعانيه هذا البرنامج من إهمال مما خلق اهتزازاً ملحوظاً في الجوانب السلوكية والمعرفية لدى طلاب المرحلة الثانوية، بالإضافة لعدم رغبة المعلمين في أدائه بصورة جدية، بالإضافة لعدم توفر الكفاية الفنية اللازمة.

أهداف الدراسة: ترمى هذه الدراسة إلى:-

1. تعرف مدى إسهام برنامج النشاط في تدريب طلاب المرحلة الثانوية على استخدام وسائل وأساليب الاتصال في المواقف التعليمية المختلفة.

2. تعرف مدى إسهام برنامج النشاط في توعية طلاب المرحلة الثانوية نحو سلوكيات الاتصال التربوي السليم.

3. تعرف مدى إسهام برنامج النشاط في تجويد طرق الأداء اللغوي لطلاب المرحلة الثانوية.

4. تعرف اتجاهات معلمى ومديري المرحلة الثانوية نحو ممارسة النشاط والطرق المتبعة لتنفيذه.
أهمية الدراسة:

تأتى أهمية هذه الدراسة التى تتبثق من دور المنهج فى بلوغ الأهداف التربوية ، ولما كان المفهوم الحديث للمنهج يتمثل فى كل الخبرات التى تقدمها المؤسسات التربوية سواء كان ذلك داخل حجرات الدراسة أو خارجها بغرض إحداث تدعيم إيجابي فى السلوك، وذلك من أجل تحقيق ما يلي:-

الاستفادة من الخبرات العلمية والنظرية للتربية فى العصور المختلفة وتطبيقها على حسب الموقف. تحقيق أهداف غايات التربية السودانية التى يبرزها برنامج النشاط. تطوير قدرات الطالب وتنمية ملكاته وإعداده لتحمل دوره المنوط به تجاه المجتمع. إظهار وتنمية طاقات الطلاب الإبداعية فى مجالات الأنشطة المختلفة وتطويرها ليستفاد منها فى ملء أوقات الفراغ وربما مهنيًا مستقبلاً. إزالة الاتجاهات الخاطئة نحو دراسة وممارسة النشاط. تنمية ذوق الطالب الجمالي والخيالي والأدبي والعلمي. والقدرة على الاستقراء والنقد.

أسئلة الدراسة:

1. ما مدى إسهام برنامج النشاط فى توعية طلاب المرحلة الثانوية نحو سلوكيات وسائل وأساليب الاتصال التربوي السليم؟.

2. ما مدى إسهام برنامج النشاط فى تجويد طرق الأداء اللغوي لطلاب المرحلة الثانوية؟.

3. ما مدى إحاطة معلمى ومديري المرحلة الثانوية كموجهين مقيمين ببرنامج النشاط فى تدريب طلاب المرحلة الثانوية على استخدام وسائل وأساليب الاتصال فى المواقف التعليمية؟.

4. ما المعوقات والمشكلات التى تحول دون ممارسة طلاب المرحلة الثانوية للنشاط المدرسي؟

5. هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين معلمى ومديري المدارس كموجهين مقيمين بالمرحلة الثانوية فى اتجاهاتهم نحو برنامج النشاط؟.

فروض الدراسة:

1. برنامج النشاط يسهم فى تدريب طلاب المرحلة الثانوية على استخدام وسائل وأساليب الاتصال فى المواقف التعليمية المختلفة بشكلٍ ضعيف.

2. برنامج النشاط يسهم فى توعية وتجويد طلاب المرحلة الثانوية نحو سلوكيات الاتصال التربوي بشكلٍ مرضٍ.

3. توجد معوقات ومشكلات تحول دون ممارسة طلاب المرحلة الثانوية للنشاط المدرسي.

4. هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين معلمى ومديري المدارس كموجهين مقيمين للمرحلة الثانوية فى اتجاهاتهم نحو برنامج النشاط الطالبى.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: دراسة تحليلية لدور النشاط المدرسي فى ترقية وسائل وأساليب الاتصال لطلاب المرحلة الثانوية.

- الحدود المكانية : مدارس المرحلة الثانوية بمدينة الدويم ، ولاية النيل الأبيض.

- الحدود الزمنية : تجري هذه الدراسة خلال العام الدراسي 2015م . 2016م.

مصطلحات الدراسة:

برنامج النشاط: هو خطة علمية عملية مدروسة في صورة برنامج تنظمه المؤسسة التعليمية متكاملًا مع البرنامج التعليمي يقبل عليه الطلاب برغبتهم مما يؤدي إلى نمو خبرة المتعلم وتنمية إمكاناته وهواياته وقدراته الخاصة وخبراته ومهاراته ومعارفه ويتيح الفرصة للتفاعل بين البيئة والمؤسسة التعليمية.(9).

مفهوم النشاط إجرائياً: عرف معدو الورقة النشاط المدرسي (أنشطة التعلم) بأنه ذلك الجهد العقلي والبدني الذي يبذله المتعلم في سبيل إنجاز هدف ما؛ وهذا يعني أن النشاط له مضمون وله خطة يسير فيها، بالإضافة إلى أن أداء الفرد يجب أن يقاس لمعرفة ما إذا كان قد نجح في بلوغ الهدف أم لا.

الوسيلة: هي أداة اتصال تسهم في الوصول إلى الغرض أو تحقق الغاية بأقصر وقت وأقل جهد، وهي أما بصرية ، أو سمعية ، أو سمعية بصرية. (23).

الأسلوب: تعني كلمة أسلوب طريقة التعبير أو طريقة السلوك. (21).

الاتصال: كلمة الاتصال مأخوذة من الوصل أي البلوغ: (وصل إليه وصولاً، أي بلغه)، ومعناها في اللغة الإنجليزية Communication وتعني المعلومات المبلغة، رسالة شفوية أو كتابية، تبادل الآراء والأفكار أو المعلومات عن طريق الكلام أو الكتابة أو الإشارة، أو شبكة تليفونية، شبكة طرق، وسائل الاتصال عموماً. (13)

المرحلة الثانوية: يقصد بها المرحلة التي تلي مرحلة التعليم الأساسي ومدتها ثلاث سنوات، ويتم الالتحاق بها بعد النجاح في امتحان شهادة التعليم الأساسي.(6).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يتضح التكامل بين النشاط والمنهج في أن المنهج الحديث يتضمن النشاط كجزء متكامل لا يتجزأ منه، جزء مندمج وليس مضافاً؛ إن الاثنين يمثلان سلسلة من النشاطات المتكاملة ، إذ لا يمكن الفصل بين المنهج والحياة المدرسية، وأن المناشط المدرسية تتضمن العناصر الهامة في بناء شخصية المتعلم وصقلها، علاوة على أن فاعلية العملية التعليمية داخل الفصل الدراسي تتوقف إلى حد بعيد على ممارسة المتعلمين للمناشط التي تحقق أفضل نمو ممكن من خلال مناخ مناسب يسود المدرسة ويهيئ الظروف لممارسة النشاط بما يتمشى مع خصائص النمو والتعليم الجيد. وأشار (9) إلى مبدأ النشاط أنه كلما زادت درجة فاعلية ومشاركة المتعلم في تعلمه كان التعلم أبقي أثراً وأقوى تأثيراً. ومن الأمثال الصينية التربوية: أنا أسمع (I hear) أنا أنسى (I forget) أنا أرى (I see) أنا أتذكر . (I remember) أنا أعمل (I do) أنا أفهم (I understand)

ماهية النشاط: يذكر (12) أن أصل كلمة نشاط في القاموس المحيط يعود إلى الفعل نشط، فيقال نشط الرجل بالكسر (نشاطاً) وبالفتح هو نشيطاً يقول تعالى (وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطاً) سورة النازعات ، الآية (2) يعني النجوم تنشط في برج كالثور (الناشط) ونشط كسمع، نشاط بالفتح هو ناشط ، أي طابت نفسه للعمل وغيره. وعلى الرغم من تعدد الأنشطة المدرسية نجد في مجملها تكسب المتعلمين العديد من المهارات ذات الارتباط المباشر بأهداف العملية التعليمية، فهناك ما يعرف بالنشاط المنهجي أو النشاط المصاحب للمنهج أو المادة الدراسية، ويسميه البعض النشاط الصفّي والذي يهدف إلى تعميق المفاهيم والمبادئ العلمية التي يدرسها الطلاب في المقررات الدراسية، وهناك النشاط الحر أو الخارجي أو اللاصفي والذي يهدف إلى تهيئة مواقف تربوية معها ومن خلالها الطلاب يكونوا أكثر قدرة على مواجهة حياتهم اليومية. ولقد استخدم التربويون العديد من التعبيرات لوصف النشاط الذي يقدم للطلاب، إلا أن كثير منها وخاصة ما يتعلق بالنشاط اللاصفي/اللامنهجي تعد قاصرة أو مضللة على الرغم من صحتها لأنها تعني النشاط المدرسي. فمن التعبيرات التي تطلق على هذا النشاط ما يلي:-

"النشاط الخارج عن المنهج" النشاط المصاحب للمنهج "النشاط اللامنهجي" النشاط اللاصفي "النشاط الزائد عن المنهج" النشاط الإضافي. الأنشطة التعليمية، الأنشطة الطلابية.

ويلاحظ على هذه التعبيرات أن مدلولاتها تشير إلى أنه نشاط منفصل عن التعليم، أو كذا تبدو، على الرغم من أن جميع النشاطات التي يمارسها الطلاب داخل أو خارج الفصل الدراسي وداخل المدرسة هي جزء متكامل مع المنهج المدرسي ومندمج معه، تعد إحدى الجوانب التربوية المتممة للعملية التعليمية.(19)

تعريف النشاط المدرسي:

تعرف دائرة المعارف الأمريكية النشاط المدرسي بأنه(تلك البرامج التي تنفذ بإشراف المدرسة وتوجيهها، والتي تتناول كل ما يتصل بالحياة المدرسية وأنشطتها المختلفة ذات الارتباط بالمواد الدراسية أو الجوانب الاجتماعية والبيئية أو الأندية ذات الاهتمامات الخاصة بالنواحي العملية أو العلمية أو الرياضية أو الموسيقية أو المسرحية أو المطبوعات المدرسية)كما يعرف النشاط المدرسي على أنه(عبارة عن مجموعة من الخبرات والممارسات التي يمارسها الطالب ويكتسبها، وهي عملية مصاحبة للدراسة ومكملة لها، ولها أهداف تربوية متميزة، ومن الممكن أن تتم داخل الفصل أو خارجه).(11).

نشأة النشاط المدرسي:

يذكر (19) أن جميع أوجه النشاطات الطلابية ليست بالشيء الجديد، فهي قديمة قدم المدارس ذاتها، حيث نلاحظ من الناحية التاريخية أن تلك الأنشطة كانت تمارس كجزء أساسي من المناهج التعليمية في المدارس الإغريقية والرومانية. حيث إشتهرت تلك المدارس بالألعاب الرياضية المختلفة وكذلك بأنواع متعددة من الفنون كالموسيقى والخطابة والتمثيل. كما أن العرب قبل وبعد الإسلام إهتموا بالعديد من النشاطات والألعاب، حتى أن بعض المفكرين(كالإمام الغزالي) أكدوا على أهمية إعطاء النشء الفرصة لممارسة العديد من النشاطات بعد الإنتهاء من التعليم.

في عام 1774م أسس جان بيسداو مدرسة حب الإنسانية في ألمانيا وخصص ثلاث ساعات يومياً للأنشطة التعليمية والترويحية والبدنية، وساعتان للأعمال اليدوية. وفي عام 1869م تم إنشاء أول مدرسة تجريبية في مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي أسسها المفكر التربوي جون ديوي على أساس التعليم بالأداء من خلال النشاط والفاعلية، وذلك بغرض إزالة الملل الذي يصيب الطلاب والناجم عن التركيز على الدراسة النظرية الجافة، بالإضافة إلى أهمية النشاط البدني وقد كان يطلق على هذا النشاط(نشاط خارج المنهج)، ولكنه وفي فترة وجيزة إتسعت مجالاته ليضم العديد من الأنشطة المختلفة، حيث أصبحت له العديد من الأهداف الثقافية والاجتماعية والنفسية والروحية والبدنية.(19).

مراحل تطور النشاط المدرسي: لقد مر النشاط المدرسي خلال تطوره بمراحل أربع هي:-

1. مرحلة التجاهل(خلال القرن الثامن عشر):كان التركيز على الجوانب العقلية من خلال المواد الدراسية النظرية، التلقين. وتم تجاهل النشاطات المدرسية إلا ما ندر.
2. مرحلة المعارضة(في الربع الأخير من القرن الثامن عشر): كان هناك معارضة شديدة للنشاط من قبل إدارة المدرسة، للإعتقاد بأن تلك الأنشطة تهدد الجو الأكاديمي وهي وسائل لإبعاد الطلاب عن مهمتهم الأساسية والمتمثلة في التحصيل العلمي.

3. مرحلة التقبل (مع نهايات القرن التاسع عشر): كان هناك تقبل محدود لتلك النشاطات مع إعتبارها نشاط خارج المنهج ولكنها أعتبرت جزءاً من وظيفة المدرسة، مما ساعد على إيجاد مكانة لتلك الأنشطة داخل المدرسة.
4. مرحلة الإهتمام (مع بدايات القرن العشرين): كان لتطور النظريات التربوية من مرحلة الإهتمام بالمعلومات إلى مرحلة الإهتمام بالنمو الشامل للطلاب حيث يمثل مرحلة الإهتمام بالنشاط المدرسي، حيث أعتبر النشاط ذو قيمة تربوية وله تأثير على نمو وتكوين شخصية الطالب من خلال ما يقدمه من خبرات، (11).

تطور النشاط المدرسي في السودان:

- (1) المرحلة الأولى: النشاط المصاحب للمنهج حيث كان مع بداية التعليم في السودان لم يكن النشاط مخططاً له، وأنت المرحلة التي تلت ذلك في عام 1936م، حيث خطط مستر قرفيس لنشاط ريفي مصاحب للمنهج ومنذ ذلك الحين كان الحديث عن النشاط المصاحب للمنهج.
- (2) المرحلة الثانية: إدارة المناشط التربوية حيث اهتمت توصيات مؤتمر التعليم في عام 1973م بالنشاط المدرسي وذلك لدعم الجوانب التربوية بمقابل الجوانب التعليمية، حيث كانت الإدارة تختص بالتخطيط والإشراف على تنفيذ النشاط المدرسي التنافسي دون التركيز على المفهوم الشامل للقيم التربوية.
- (3) المرحلة الثالثة: الإدارة العامة للنشاط الطلابي فعندما أكد مؤتمر سياسات التعليم بالسودان الذي بدأ في 1990/9/17م أن النشاط هو جزء أصيل من المنهج، وتبني المنهج المحوري الذي يعتمد علي النشاط كأحد أهم مكوناته. حيث تجمع التجربة القائمة الآن بين نشاط صفي يمارسه الطالب داخل الفصل بإشراف المعلم وفق المنهج، وبنشاط لا صفي تعززه إدارة النشاط الطلابي وتخطط له وتديره في المستويات المختلفة. (16)
- إن تطور النشاط المدرسي في ضوء المفهوم الشامل للمنهج لا يعد فكرة حديثة، حيث إن النشاط المدرسي قديم قدم نشأة التعليم حتى منذ أن كان منهج المادة الذي لا يراعي ميول الطلاب ولا يعبأ بحاجاتهم ولا يلتفت إلى اهتماماتهم. فهو ليس نتاجاً لخبرة المتعلم فحسب بل هو تنظيم قائم على تطور العلوم. وعليه نادت فئة من المربين التربويين بمنهج النشاط مما أدى صراع بين مؤيديه وبين مؤيدي المنهج التقليدي. واستمر هذا النزاع حتى أصدر جون ديوي كتابه (الطفل والمنهج) الذي برهن على أن طرفي الصراع على خطأ. فأنصار منهج المادة التقليدي أغفلوا حاجات الطفل الطبيعية وقدموا ما يرونه مناسباً من وجهة نظرهم في حين أسرف مؤيدو منهج النشاط في الإهتمام بالقدرات الذاتية التلقائية للطفل وأهملوا دور النمذجة السلوكية وما يمكن أن يستقيده الطفل من خبرات ومشاركات الآخرين. والمتأمل في وجهتي النظر يجد أنهما متكاملتان وغير متعارضتين إذ تضعان في الإعتبار كلاً من الطفل والخبرة. وعليه فقد اتخذ منهج النشاط مجالين هما:-

- (1) **منهج النشاط القائم على ميول الطلاب:** يعني به المنهج الذي يعطي جلّ اهتمامه لنشاط الطلاب ويصدر عن حاجة يشعر بها المتعلم ويتضمن مرور الطلاب في خبرات تربوية متنوعة تؤدي إلى تعليمهم تعليماً مستمراً وإلى نموهم نمواً متكاملماً مما دفع بعض المربين أن يطلقوا عليه منهج الخبرة. ذلك المنهج لا يهمل المواد الدراسية ولا يتردد في تزويد الطلاب بها ولكن يؤكد على أن يكون تعلمها مرتبطاً بألوان النشاط المختلفة مما يحقق مبدأ الفروق الفردية بين الطلاب إذ لا تحصل المعلومات لذاتها وإنما يحصلها الطلاب متى ما احتاجوا إليها.

- (2) **منهج النشاط القائم على المواقف الاجتماعية:** ظهر كردة فعل لمنهج النشاط المتمركز حول الطلاب باعتبار أن المدرسة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لصالح المجتمع الذي يحدد بدوره مستقبله من خلال ما تقدمه المدرسة لطلابها من خبرات تمكنهم من القيام بمسؤولياتهم للنهوض بالمجتمع، وهذا يتطلب أن يكون المنهج المدرسي ذا صبغة اجتماعية، ومن

مميزاته: يحقق الوظيفة الاجتماعية للتربية . المتعلم يصبح أكثر إيجابية في عملية التعلم . يساعد على تكامل الخبرات التعليمية من خلال تنظيمه للمعارف والمعلومات حول المواقف الاجتماعية. (19).

ويرجع الفضل في إدخال أول مقرر دراسي مخصص لتنظيم وإدارة المناشط المدرسية (خارج المنهج) إلى البروفيسور فرتويل - (Fretwell) كلية المعلمين جامعة كولومبيا في سنة 1917م ، على أن هذا التغيير في الاتجاه نحو برنامج نشاط الطلاب يكشف كيفية المحاولة المبذولة لإيجاد لفظ أكثر تقبلاً للدلالة على هذا الجانب من مسئولية المدرسة. فقد اعترض كثير من المعلمين والكتاب على استعمال لفظ النشاط (خارج المنهج) وهو اللفظ الذي ساد استعماله بصفة عامة على اعتبار أنه يحمل في طياته معنى لشيء مضاف أولشيء واقع خارج نطاق الوظيفة الحقيقية للمدرسة، ومن ثم فهو يعني أمراً لا تحتمه الضرورة. (3).

مفهوم برنامج النشاط:

أشار حمدي شاكراً (9) إلى أن النشاط جزء لا يتجزأ من البرنامج العام للمؤسسة التعليمية، وجزء مهم من المنهج الدراسي بمفهومه الحديث، جزء مندرج وليس مضافاً. وتتضمن المناشط المدرسية العناصر المهمة في بناء شخصية المتعلم وصلها، علاوة على أن فاعلية العملية التعليمية داخل الصف الدراسي تتوقف إلى حد بعيد على ممارسة المتعلمين للمناشط التي تحقق أفضل نمو ممكن.

كما أن النشاط المدرسي جانب تربوي متمم ومتكامل مع العملية التعليمية ما لم يكن هو ذاته موقف تعليمي. وهو خطة علمية عملية مدروسة في صورة برنامج تنظمه المدرسة أو المؤسسة التعليمية متكامل مع البرنامج التعليمي يقبل عليه الطلاب برغبتهم مما يؤدي إلى نمو خبرة المتعلم وتنمية إمكاناته وهواياته وقدراته الخاصة وخبراته ومهاراته ومعارفه ويتيح الفرصة للتفاعل بين البيئة والمدرسة.

يرى البعض أن النشاط المدرسي مجموعة من الممارسات العملية التي يمارسها الطلاب خارج الفصل الدراسي ويرمي إلى تحقيق بعض الأهداف التربوية ويكمل الخبرات التي يحصل عليها الطالب داخل الفصل الدراسي. حيث يؤكد البعض على أن النشاط المدرسي هو ذلك البرنامج الذي تنظمه المدرسة متكامل مع البرنامج التعليمي، والذي يقبل عليه الطالب برغبة ويزاوله بشوق وميل تلقائي بحيث يحقق أهدافاً تربوية معينة سواء ارتبطت هذه الأهداف بتعليم المواد المدرسية أو باكتساب خبرة أو مهارة أو اتجاه علمي أو عملي، داخل الفصل أو خارجه، وأثناء اليوم الدراسي أو بعد انتهاء الدراسة. من جهة أخرى ، فإن قيمة أي منشط داخل الفصل أو خارجه في ما يرى جونستون، فاونس (3) تقاس بمدى فاعليته في إنضاج المتعلم و إيساعده وفهمه لذاته وإدراكه لتبعاته حيال نفسه وحيال غيره.

ويرى معدو الدراسة بأن النشاط سواء أكانت مناشط كلامية أم رياضية، ساكنة أم متحركة داخل الفصل أم خارجه، فكلها وحدة متكاملة وعروة وثقى لا انفصام لها، المهم أن تنبثق الخبرة من حاجة أصيلة للمتعلم وتحقق ذاته ، تنضجه وتنقله. لذا فإن تنظيم النشاط المدرسي لتحقيق الغايات المنشودة، فيجب أن تكون على أساس أن لدى الطالب طاقة لا يصح أن تبقى معطلة أو شبه معطلة بل يجب استثمارها واستثمار الوقت لاستنفادها. والمقصود بالاستثمار هنا التنمية والتكامل في جميع مظاهر الحياة ليؤدي ذلك إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة لدى الطلاب. ومن ثم فإن النشاط المدرسي من صميم عمل المعلم ومن صميم وظيفة المدرسة في المجتمع وليس مجرد جدول إضافي.

وظائف النشاط المدرسي: تشير سهام محمد (11) إلى أن المناشط المدرسية تتضمن عدداً من الوظائف ، والتي تتضح من خلال ممارستها سيما المناشط غير المنهجية أو اللاصفية أو الطلابية؛ ومن هذه الوظائف:-

- **الوظائف النفسية للنشاط:** النشاط خاصية من خصائص نمو المتعلم ومظهر من مظاهر نموه، كما أنه حاجة من حاجات المتعلمين النفسية حيث يشبع ميولهم ويلبي رغباتهم بتلقائية ودون تردد. ومن ناحية أخرى يساعد على إزاحة الصراعات الداخلية ويمثلها خارج الذات فينخفض التوتر ويتدنى القلق فتتحقق الصحة النفسية . لذا فإن النشاط أحد العناصر الهامة في بناء شخصية الطالب وصلها. حيث تؤكد أدبيات ووسائل جمع المعلومات في الدراسات النفسية والتربوية على أن ذوي النشاط يتسمون باتقان قواعد الأمن والسلامة ونمو المفاهيم والخبرات وأنماط السلوك المرغوب والاحتكام بكل ارتياح وتقبل للمعايير الاجتماعية والتشريعات الدينية علاوة على احترام العمل والعمل اليدوي والخدمة العامة والنظام وضبط الانفعالات والأساليب المزاجية و الأساليب المعرفية. كما تعد المناشط الطلابية مصدراً غنياً للدافعية في التعلم، إذ يؤكد معدو الورقة على أن الشيء الذي نعمله ، ينبغي استمراره وثبوته حتى لو تكرر في مواقف مختلفة.

- **الوظائف التربوية للنشاط:** يؤكد علماء النفس أنه لا سلوك بدون دافع ولا تعلم بدون نشاط من قبل الكائن الحي. فالتفاعل مع مكونات النشاط يسهم في تعلم المعارف والمعلومات التي تحتاج إلى خبرات حسية مباشرة، والمناشط المدرسية توفر هذه الخبرات . فالتعلم بمعناه الإجرائي تغير نشط وإيجابي في أداء المتعلم. والطلاب يتعلمون ما يخبرونه بأنفسهم . ويضيف التربويون أنه إذا ما اختفى نشاط المتعلم تعلق موضوع التعلم في الهواء انطلاقاً من حقيقة مؤداها أن الخبرة التعليمية ليست ما يقدمه المعلم ولكن ما يقوم به المتعلم. إضافة لذلك تنتقل المناشط المواقف الطبيعية والفرص العملية إلى المدرسة وخارجها حيث أن محور النشاط هو التطبيق مما يقوي العلاقات الأكاديمية والاجتماعية بين المتعلمين. وأيضاً من هذه الوظائف الانتفاع بوقت الفراغ وتدعيم مهارات المنهج ، وزيادة إقبال المتعلمين في الذهاب إلى المدرسة وزيادة قابليتهم للدراسة. منها كذلك إكساب الطلاب القدرة على تكوين رأي موحد وتشجيع المتعلمين ذوي الميول الأدبية والإبداعية والعلمية على القيام بالبحوث وجمع العينات. وأنه متمم ومكمل للمنهج يعالج نواحي النقص أو القصور ويسهم في محاربة الملل و يتيح فرصة الاختيار والتوازن والمرونة. كذلك يسهم النشاط في الجانب العملي والتطبيقي المؤثر في تثبيت المعلومات وإزالة الحواجز بين المقررات الدراسية لتكامل الأهداف والخبرة والمعرفة وتحقيق الوحدة والتكامل بين المنهج والطريقة وبين النظرية والتطبيق وبين العلم والممارسة ، والتوازن بين التربية الروحية والجمالية وبين التربية المعرفية والتوازن بين التراث وما يطرأ على المجتمع من قيم جديدة.

- **الوظائف الاجتماعية للنشاط:** إعداد المتعلم للحياة يقتضي أن يمارس الحياة كي يسهم التفاعل في قيام الصداقة والود بين أفراد الجماعة والتعاون والثقة بالنفس وتحمل المسؤولية واحترام الأنظمة والقوانين والتوافق بين الحاجات الشخصية وحاجات الجماعة والتدريب على الخدمة العامة من خلال العمل التعاوني المشترك للجماعة. كما تساعد المناشط المدرسية على تنمية المقومات الاجتماعية والمهارات التي تناسب كل مرحلة من مراحل النمو ومتطلبات ذلك. كما تساعد هذه المناشط في تشخيص وعلاج المشكلات الشخصية الاجتماعية كالخجل والفوبيا الاجتماعية ، والانطواء والتعصب وغيرها من الظواهر الاجتماعية. (11).

سمات النشاط المدرسي:

يذكر محمد محي الدين (19) بأن النشاطات المدرسية تتسم بالصفات أو الميزات التالية:
يقبل عليها الطالب برغبته. يزاولها بدافع ذاتي (بشوق وميل تلقائي). تحقق العديد من الأهداف التربوية سواء كانت مرتبطة بالمواد الدراسية أو إكتساب المهارات. تحقق النمو في العديد من خبرات الطالب وهواياته وقدراته المتعلقة بالإتجاهات المرغوبة.

الأهداف العامة للنشاطات المدرسية:

تنشئة المتعلم على القيم الدينية. التدريب على العمل التعاوني. الإنتقاع بأوقات الفراغ. تنمية الإحساس بالجمال. ربط المتعلم ببيئته. الاهتمام بتنمية المواهب. تحقيق وظائف تشخيصية ووقائية وعلاجية لمشكلات المتعلمين. تعميق الانتماء إلى الوطن والإسلام والعروبة. (9).

المبادئ التربوية للأنشطة المنهجية: يستند تخطيط الأنشطة التربوية والمنهجية إلى مجموعة من المبادئ والأسس منها : الشمول. مراعاة الحاجات. التوازن. الوقت. الحرية. الاستمرارية. التخطيط. التنفيذ. المرونة.

مفهوم الاتصال والتواصل:

(هو فن نقل المعاني المتمثلة في فكرة أو اعتقاد أو اتجاه من طرف إلى آخر لإحداث التفاعل الاجتماعي ويقوم على أسس نفسية واجتماعية ومعرفية. ويحمل مفهوم الاتصال معني اقامة علاقة ما بين طرفي عملية الاتصال) أما **مفهوم التواصل:** هو نتاج التفاعلات التي تجري بين المرسل والمستقبل حول مضمون ثقافي معين. وينطوي على شيء من التفاهم أو الرضا أو الرغبة في استمرار الاتصال بين الأشخاص المتفاعلة. (20).

ويذكر سليمان عبدالواحد يوسف (10) أن التواصل في اللغة العربية يعني الالتئام والضم والإكثار من الوصل الذي يكون متبادلاً بين الطرفين، بما يوحي بتوافر علاقة وجدانية ومشاركة اجتماعية بين هذين الطرفين ، كذلك يعني التواصل في اللغة العربية المهارة والتلطف في تلك العلاقة المتبادلة كما جاء في لسان العرب ومختار الصحاح. لقد ميّز البعض الكائن البشري بأنه حيوان ناطق؛ ذلك التمييز الذي أعطاه صفة النطق وهي وسيلة للتفاهم والاتصال ورغم أن لباقي الحيوانات وسائل أخرى في التفاهم إلا أن الكائن البشري قد تفرّد في لغة تفاهمه، وطورها بشكل معقد مقارنة بباقي الحيوانات. لقد كان ذلك التواصل بين أفراد الجنس البشري سبباً جوهرياً في هذه التراكمات الحضارية والمدنية والثقافية التي تميّز بها هذا الجنس. ومن جملة ما تطور في جهود هذا الكائن وسائله في الاتصال (أو التواصل) نفسها.

لذا يرى معدو الدراسة بأن الاتصال يكون محوراً للعلاقات الاجتماعية، فبواسطته يتم التفاهم والتعايش مع الآخرين. حيث يكون الموضوع أكثر دقةً وتعقيداً وخطورةً في حال الدخول إلى مستويات أكثر تعقيداً في التفاهم ، كالتفاهم العلمي أو الثقافي أو الأدبي أو الفلسفي. والمعلم أو المدرب يهيمه أيضاً تعريف وسائل اتصاله بالطلبة وتواصله معهم. فأكبر جزء من عمله التعليمي أو التربوي هو اتصاله بالمتعلمين، ذلك الاتصال الذي غالباً ما يتخذ صفة الكلام أو أحياناً الصور أو الأفلام أو النماذج أو العروض أو غيرها من أساليب تقديم الدروس والمحاضرات والفعاليات التربوية.

أشار مرتضى يونس (23) بأن الاتصال هو عملية يعبر بها الفرد أو الجماعة عن معنى أو مفهوم إلى الغير (فرداً أو جماعة) بقصد الوصول إلى فهم مشترك. وهكذا فإن هذه العملية تحتاج إلى مرسل للمعاني source وهو مصدر الاتصال ومستلم للمعاني والمفاهيم . receiver وكذلك تتضمن العملية وجود معنى أو مفهوم والذي رمز له بالرسالة message المراد إيصالها. . تلك الرسالة التي لا بد من وسيلة channel أو قناة لإيصالها. تلك هي العناصر الأربع للاتصال والتي يرمز إليها برلو Berlo بالأحرف. SMCR وعملية الاتصال عملية مستمرة ينتظر فيها المرسل استجابة المستلم وهذا ما يطلق عليه التغذية المرتدة أو التغذية الراجعة أو الاسترجاعية feedback حيث بوجودها تصبح العملية متكاملة. ولذلك فإن عملية الاتصال هي إيصال تلك المعلومة أو المفهوم إلى الطرف الثاني وعند وصول التغذية المرتدة تصبح عملية يمكن القول عليها عبارة التواصل، حيث أنها فعالية ثنائية الأطراف.

مستويات ووظائف الاتصال:

أشار الخوالدة(20) إلى أن غالبية علماء الاتصال تتفق على ثلاثة مستويات للاتصال هي:

1. الاتصال الشخصي: وهو الاتصال الذي يحدث بين شخصين أو ثلاثة أو مجموعة صغيرة في موقف محدد.
 2. الاتصال المجتمعي: وهو الاتصال الذي يحدث بين أعداد غير قليلة من الأشخاص.
 3. الاتصال الجماهيري: وهو الاتصال الذي يحدث بين عدد كبير من الأشخاص وبين جمهور غير متجانس ويحتاج إلى وسيط لنقل مضمونه. ويتم عبر وسائل عدة كالراديو والتلفزيون والصحف والكتب. وللإعلان عناصر هي المرسل، والرسالة، ووسيلة النقل والمستقبل، والتغذية الراجعة.
- أما وظائف الاتصال فهي أربعة؛ إعلام (Information) تعليم (Education) إقناع أو إغراء (Persuasion) وترفيه (Entertainment) وهذه الوظائف غير مفصولة عن بعضها بعضاً فهي في كثير من الأحيان متداخلة وخاصة في مجالي التعليم والترفيه. فالتعليم قد يحوي معلومات جديدة أثناء دراسة المادة العلمية وقد يكون الموضوع شيقاً كالتاريخ والسيرة والأدب. والترفيه والتسلية قد تكون ممتعة ومسلية وفي نفس الوقت تشكل مصدراً يتعلم منه الإنسان كما يحدث في المسرح أو برامج المسابقات. ومن الباحثين في علوم الاتصال من يعتقد أن وظائف الاتصال تتجاوز الوظائف الأربعة التي ذكرناها فيضيف إليها خامسة ويتحدث عن الدعاية بدلاً عن الإقناع والإغراء، ويتحدث عن الدعوة (Propagation) وعن الإعلان (Advertising) ولا يتحدث عن الترفيه والتسلية (Entertainment). (20)

الدراسات السابقة:

تم إجراء العديد من الدراسات السابقة لقياس تحليل برنامج النشاط منها دراسات تتصل بهذا الموضوع بشكل مباشر ومنها ما يتصل به بشكل غير مباشر منها ما يلي:-

1. دراسة حليلة عمر محمد، بعنوان: دور الأنشطة المدرسية في تعديل سلوك طالب المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، الخرطوم (2009م) رمت الدراسة التعرف على الأهداف التربوية لبرامج الأنشطة المدرسية، ودورها في تعديل سلوك الطلاب، استخدم المنهج الوصفي والملاحظة والاستبانة والمقابلة لجمع المعلومات المطلوبة، من أهم النتائج: الأنشطة تؤهل الطالب أن تقوم بدور قيادي في المستقبل. عدم توفر الإمكانيات اللازمة للنشاط وعدم الإحساس الحقيقي بقيمة النشاط. ومن التوصيات: عقد دورات تدريبية في مجال الأنشطة للإداريين والمعلمين المشرفين على الأنشطة بهدف التوعية بعلاقة الأنشطة بالمنهج المدرسي والأهداف التربوية.
2. كتب نقلاً من بيت التراث مقالاً لـ إبراهيم مصطفى شرف الدين مقالاً بعنوان: المناشط التربوية ومكانها في المنهج المدرسي، في مجلة دراسات تربوية، العدد (17) لسنة (2008م) في ص 217 موضحاً فيها كان التعليم في الماضي يهدف إلى تزويد الطلاب بالمعلومات دون أن يأخذ في اعتباره شخصية الطالب من ناحيتها النفسية والجسمانية، ولكن التعليم في المفهوم الحديث يتجه إلى خلق الشخصية المتكاملة من خلال الأساليب التربوية المختلفة التي تنظر إلى تنمية المدارك بنفس القدر الذي تنظر به إلى تهذيب النفس وصقل الروح، وتزويد الجسم بالمرونة، واكتساب القدرات والمهارات، حيث يحدث التوازن في حياة المتعلم. ويذكر أيضاً بأن بخت الرضا تولي المناشط التربوية الاهتمام الكافي وتعمل على تركيزها وإجراء التجارب عليها مثلما تفعل بإجراء المناهج الأخرى باذلين أقصى الجهد لتوفير الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لممارسة هذه المناشط ممارسة تجعل منها أداة فعالة في إعداد المواطن الصالح.

3. دراسة إمام محمد عبدالرحيم، بعنوان: تصميم أنشطة تعليمية تعالج صعوبات التعلم في اللغة العربية لدى التلاميذ العاديين بالصفوف الثلاثة الأولى بالمرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات تربوية العدد (22) لسنة (2010م)

حيث تتلخص مشكلة البحث في وجود صعوبات تعلم في اللغة العربية لدى تلاميذ الصفوف الثلاثة الأولى بالمرحلة الابتدائية، بجانب القصور في أنشطة التعلم التي تعالج تلك الصعوبات، وترمي هذه الدراسة إلى تحديد صعوبات التعلم في اللغة العربية لدى التلاميذ العاديين بالصفوف الثلاثة الأولى بالمرحلة الابتدائية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي، ومن أهم النتائج: اعتماد الأنشطة التعليمية المحددة لعلاج صعوبات التعلم على التطبيقات الوظيفية للمهارات اللغوية، وقدرة تلك الأنشطة على علاج صعوبات التعلم لدى التلاميذ بالصفوف الثلاثة الأولى خصوصاً عند استخدام معلمى المجموعات التجريبية أثناء الشرح لإستراتيجيات لعب الأدوار والتعلم التعاوني وتوظيف تقنيات التعليم، مما زادت دافعتهم الداخلية. ومن أهم التوصيات الاهتمام بتدريب المعلمين على أساليب تشخيص صعوبات التعلم وطرق تصميم وتنفيذ البرامج العلاجية.

4. دراسة إبراهيم عبدالقادر الصديق، بعنوان: برنامج مقترح قائم على النشاط بالتعليم قبل المدرسي، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية التربية (2011م) هدفت الدراسة تطوير منهج التعليم قبل المدرسة من خلال برنامج له أنشطة متعددة يستفاد منه في رياض الأطفال. استخدم المنهج التطويري. من أهم النتائج: الحصول على برنامج له أنشطة محكمة. ينبغي تطبيق البرنامج دراسة تجريبية. ومن التوصيات: افتقاد الروضة لبرنامج له أنشطة تعاونية متكاملة.

5. دراسة أسماء النعيم محمد التوم، بعنوان: دور النشاط المدرسي في تدريس مادة الجغرافيا بالمرحلة الثانوية، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية التربية (2010م) رمت الدراسة لتعرف أهداف النشاط المدرسي، والصعوبات والمعوقات التي تعوق استخدامه، استخدم المنهج الوصفي والاستبانة والمقابلة للحصول على المعلومات المطلوبة، ومن النتائج: أغلب المعلمين غير ملمين بأهداف النشاط المدرسي كما يؤكدون على أهميته، ومن التوصيات ينبغي تنوير المعلمين بأهداف النشاط المدرسي مع توفير الزمن المخصص لقيام الأنشطة المدرسية.

إجراءات الدراسة:

تتعرض الدراسة الميدانية إلى البيانات والمعلومات الخاصة بدور النشاط المدرسي في ترقية وسائل وأساليب الاتصال لطلاب المرحلة الثانوية. حيث اتبع معدو الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعلومات من خلال مراجعة الأدب التربوي الذي تناول موضوع النشاط الطالبى ، ومن خلال تحليل آراء وأفكار الخبراء والباحثين ، وإتباع ذلك بتفسير الواقع والأحداث وتحليلها ، ثم توظيفها لتقويم النتائج التي تساعد على فاعلية الطلاب واتجاهاتهم نحو النشاط. أما مجتمع الدراسة حيث يتكون من معلمي ومديري المدارس كموجهين مقيمين للمرحلة الثانوية بمدينة الدويم ، ولاية النيل الأبيض. لما كان من المتعذر إجراء مثل هذه الدراسة على كل معلمي وموجهي المرحلة الثانوية بالسودان. وقد بلغ عدد معلمي هذه المدارس (256) معلماً ومعلمة منهم (64) معلماً و (192) معلمة حيث بلغ عدد أفراد العينة (25) معلماً ومعلمة بنسبة 10% والجميع يمثلون مجتمع الدراسة.

أنظر الجدول أدناه رقم (1) يوضح إحصائية المدارس والمعلمين ومديري مدارس المرحلة الثانوية بمدينة الدويم للعلم الدراسي

2015م/2016م

م	المدارس الثانوية	عدد المعلمين		مديري المدارس	
		معلمين	معلمات	ذكور	إناث
1	لدويم الريفية بنين	9	22	1	.
2	لأميرية بنات	10	37	.	1
3	صفية بنات	6.	37	1	.
4	لشهيدي يسر عربي بنين	6 .	22	1	.

5	: خليل عثمان بنين	14	16	1	.
6	بوبكر الصديق بنين	5	19	1	.
7	بوجابرة بنات	2	13	.	1
8	خت الرضا المشتركة	5	11	1	.
9	لإنقاذ المشتركة	4	4	1	.
10	طلحة المشتركة	3	11	1	.
		64	192	8	2
	الإجمالي	256	10		

المصدر: عيروس شادون ،إدارة التعليم الثانوي/شؤون المعلمين/محلية الدويم(أغسطس، 2015م)

كما أن العينة في حدودها المؤسسية على مستوى مدارس المرحلة الثانوية بمدينة الدويم تكون ممثلة للمعلمين والموجهين بالسودان، وذلك لأنهم يعملون في بيئات تعليمية متشابهة، وإن تعميم نتائج الدراسة تكفي أن تجرب في مراحلها الأولى في منطقة الدراسة، ومنها يتم تعميم النتائج على باقي الولايات الأخرى بالسودان. كما اختار معدو الدراسة مدارس مدينة الدويم (العام الدراسي 2015م . 2016م) لأن الطالب في نهاية المرحلة من المؤمل أن يكون قد تمكن من اكتساب معظم المعارف والمهارات والخبرات التي تهدف المرحلة الثانوية تزويده بها، كما أن نهاية المرحلة تمثل المحصلة النهائية للجهد الذي يبذل لإعداد الطالب أكاديمياً وثقافياً واجتماعياً وروحياً.

• طريقة اختيار العينة وخصائصها:

اختار معدو الدراسة عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة لعينة المعلمين والمعلمات وذلك من خلال ترتيب مضاعفة الأعداد ، حيث تم اختيار عشرة مدارس منها (4) مدارس للبنين و(3) مدارس للبنات وثلاث مدارس مشتركة ، وقد بلغ عدد معلمي هذه المدارس (256) معلماً ومعلمة منهم (64) معلماً و(192) معلمة حيث بلغ عدد أفراد العينة (25) معلماً ومعلمة بنسبة 10% والجميع يمثلون عينة الدراسة.

كما اختار معدو الدراسة العينة الثانية بطريقة قصدية والتي تكونت من كل مديري ومديرات مدارس المرحلة الثانوية بمدينة محلية الدويم والبالغ عددهم (10) مديرين ومديرة وهم يمثلون (8) لمديري المدارس و(2) للمديرات. كما اختار معدو الدراسة عينة للمقابلة مع مديرة إدارة النشاط الطالب للمرحلة الثانوية بمدينة الدويم، وللمفحوص الحق في اختيار الإجابة التي تتاسب مع رأيه الخاص وفق المتطلبات بكل محور من المحاور التي يتكون منها أداة الإستبيان ، والمقابلة.

وقام معدو الدراسة باختيار عينة أفراد الدراسة (معلمين ومعلمات) حسب المدارس بمدينة الدويم ، حيث تم توزيعها كآلاتي: أنظر الجدول أدناه رقم (2)

يوضح اختيار أفراد العينة الأولى (معلمين ومعلمات) على حسب المدارس بمدينة الدويم:

رقم	مدارس المرحلة الثانوية بمدينة الدويم	معلمين	معلمات	عدد أفراد العينة
1.	لدويم الريفية بنين	1	2	3
2.	لأميرية بنات	.	2	2
3.	صفية بنات	1	2	3

4.	الشهيد يسى عربي بنين	.	2	2
5.	خليل عثمان بنين	1	2	3
6.	بوبكر الصديق بنين	.	2	2
7.	بوجابرة بنات	1	2	3
8.	خت الرضا المشتركة	1	2	3
9.	لإتفاذ المشتركة	.	1	1
10.	طلحة المشتركة	1	2	3
العدد الكلي		6 .	19	25

طريقة اختيار العينة الثانية (مديري مدارس المرحلة الثانوية كموجهين مقيمين):

اختار معدو الدراسة العينة الثانية بطريقة قصدية والتي تكونت من كل مديري مدارس المرحلة الثانوية كموجهين مقيمين محلية الدويم والبالغ عددهم (10) مديرين ومديرة وهم يمثلون (8) مدرء و (2) مديرات وللمفحوص الحق في اختيار الإجابة التي تتاسب مع رأيه الخاص وفق المتطلبات بكل محور من المحاور التي يتكون منها أداة الإستبيان ، حيث تم توزيعهم كآلاتي: أنظر الجدول أدناه رقم (3)

يوضح توزيع أفراد العينة الثانية لمديري ومديرات مدارس المرحلة الثانوية محلية مدينة الدويم:

ولاية النيل الأبيض	مديري المدارس	مديرات المدارس	العدد الكلي
محلية مدينة الدويم	8 .	2 .	10

المصدر: عيروس شادون ،إدارة التعليم الثانوي/شؤون المعلمين/محلية الدويم(أغسطس ،2015م)

جدول رقم (4) يوضح التوزيع التكرارى لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير النوع:

النوع	التكرار	النسبة %
ذكر	10	29
أنثي	25	71
المجموع	35	100%

يتضح من الجدول أعلاه أن غالبية عينة الدراسة من الإناث حيث بلغت بنسبة 70%.

جدول رقم (5) يوضح التوزيع التكرارى لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:

المؤهل	التكرار	النسبة %
بكالوريوس	24	67.7
دبلوم عالي	7	20.5
ماجستير	4	11.8
المجموع	35	100%

يلاحظ من الجدول أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة شمل مؤهلهم بكالوريوس بنسبة 67.7%

جدول رقم (6) يوضح التوزيع التكرارى لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	6	17.6
5 سنوات وأقل من 10 سنوات	6	17.6
10 سنة وأقل من 15 سنة	8	23.5

15 سنة فأكثر	12	32.4
ممتنعون عن الإجابة	3	8.9
المجموع	35	%100

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معظم أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم 15 سنة فأكثر .

جدول رقم(7) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرالدورات التدريبية:

الدورات التدريبية	التكرار	النسبة%
أقل من 3 دورات	14	38.2
3 دورات وأقل من 5 دورات	5	14.7
5 دورات فأكثر	11	32.4
ممتنعون عن الإجابة	5	14.7
المجموع	35	%100

يلاحظ من الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة تلقوا أقل من 3 دورات تدريبية حيث بلغت نسبتهم %38.2

أداة الدراسة:

يرى معدو الدراسة أن الاستبانة والمقابلة هي الأدوات المناسبة لموضوع الدراسة، ذلك لأنهما توفر الكثير من الجهد والوقت بالنسبة للجماعات الكبيرة، وتتميز بسهولة تبويب نتائجها وتصنيفها وتحليلها إحصائياً، بالإضافة لشمولها لكل البيانات والمعلومات المراد جمعها؛ كما تعطي الاستبانة الحرية لأفراد العينة في الإجابة على عباراتها. قد اعتمدت الدراسة الميدانية في تحديد عناصر الاستبانة على خبرة معدو الورقة ومعايشتهم لبرنامج النشاط كطلاب، وتجربتهم كمشرفين على برنامج النشاط أثناء عملهم بالتعليم العام والعالي.

كما استخدم معدو الدراسة أداة القابلة (وهي محادثة بين شخصين تأتي المبادرة فيها من الباحث وذلك بهدف الحصول على المعلومات المناسبة ببحث أو موضوع معين. (مختار عثمان، 2004م، ص82) وتعد المقابلة من الأدوات العلمية التي تصلح بدرجة كبيرة لجمع العلوم بالرغم من أنها قد تكون عرضة لتحيز الباحث ولكن مع ذلك تمكن من معرفة ما يورق الباحث من أسئلة وفروض علمية. ومن خلال إطلاع معدو الدراسة على الدراسات السابقة حول الموضوع ودراسته لبعض الاستبانات التي أعدت في هذا الخصوص استطاعوا أن يصمموا استبانتين في صورتها الأولية على النحو الآتي:-

تصميم استبانة معلمى مدارس المرحلة الثانوية:

اشتمل الجزء الأول على موضوعات تتعلق بالجوانب الشخصية والوظيفية مثل المؤهل العلمي، النوع ، الخبرة في التدريس. والتدريب. واشتمل الجزء الثاني على المعلومات التي تجيب على دور النشاط المدرسي في ترقية وسائل وأساليب الاتصال لطلاب المرحلة الثانوية؛ ووضعت على أساسها أربعون عبارة مغلقة يتم الإجابة عليها وفق مقياس خماسي يمثل (أوافق بشدة - أوافق - لا أدري - لا أوافق - لا أوافق بشدة). وللمفحوص الحق في اختيار الإجابة التي تتاسب مع رأيه الخاص وفق المتطلبات بكل محور من المحاور التي يتكون منها أداة الإستبيان.

أما تصميم استبانة مديري المدارس كموجهين مقيمين: اشتمل الجزء الأول من الاستبانة على موضوعات تتعلق بالجوانب الشخصية والأكاديمية والوظيفية مثل النوع والخبرة والمؤهل العلمى والتدريب. أما الجزء الثاني فيتمثل في المعلومات التي تجيب عن موضوع الدراسة ووضعت على أساسها أربعون عبارة مغلقة يتم الإجابة عليها بوضع علامة (✓) في المكان الذي يوافق

رأى الموجه كمقيم وفق مقياس خماسي يمثل (أوافق بشدة - أوافق - لا أدري - لا أوافق - لا أوافق بشدة) وللمفحوص الحق في اختيار الإجابة التي تتناسب مع رأيه الخاص وفق المتطلبات بكل محور من المحاور التي يتكون منها أداة الإستبانة.

• **الصدق الظاهري:** تم إجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم وأسئلته من حيث الصياغة والوضوح ، حيث تم عرض الاستبانة على عدد (4) من المحكمين المتخصصين بمجال البحث بالمركز القومي للمناهج والبحث التربوي ، لتحليل مضامين عبارات المقاييس ولتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس، حيث تم قبول وتعديل بعض العبارات، وبعد استعادة الاستبانة من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليها، فيما أشار العدد الآخر من المحكمين أن الاستبانة بشكلها الحالي مستوفية لشروط الدراسة.

• المعالجات الإحصائية:

تم استخدام برنامج (SPSS) لمعالجة البيانات عن طريق الحاسب الآلي المعالجات الإحصائية التي أجريت حيث كان الغرض منها حساب مدى ثبات الاستبانة ومعامل الارتباط والنسبة المئوية والتكرار للدلالة الإحصائية. وقد استخدم حساب الارتباط بطريقة التباين لإثبات مدى توافق أو عدم توافق استجابات أفراد العينة. ولقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة. كما تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسوب للتحليل الإحصائي وذلك على النحو التالي:-

جدول رقم (8) يوضح تمثيل المتغيرات الوصفية بمتغيرات رقمية:

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الرقم	5	4	3	2	1

وقد تم تصحيح المقياس المستخدم في البحث كآلاتي:

$$3 = \frac{5+4+3+2+1}{5}$$

وقد جاءت الأوساط المرجحة لهذه الأوساط كما موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (9) يوضح الأوزان والأوساط المرجحة لمقياس الدراسة لخيارات إجابات أفراد العينة.

الخيار	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1.79 - 1	2.59 - 1.8	3.39 - 2.6	4.19 - 3.4	5 - 4.2

المصدر : برنامج : spss ، 2015م.

• **الصدق الذاتي:** Validity (وهو أن يقيس الاختبار الشيء الذي وضع لقياسه وليس شيئاً آخر) عبدالرحمن أحمد عثمان (1995م ، ص 132) لما كان الصدق الذاتي للمقياس يساوي الجذر التربيعي لمعامل ثباته استخدام معدو الورقة البحثية معادلة طريقة التباين حيث كانت النتيجة كما هي موضحة بالجدول أدناه لمعامل الارتباط.

الجدول رقم (10) يوضح إختبار معامل الثبات لأفراد عينة الدراسة:

عدد الحالات	عدد الفقرات	معامل الارتباط
35	40	0.75

وبعد تطبيق هذه المعادلة جاءت النتائج لمعامل الثبات بالقانون التالي:-

معامل الثبات = $\frac{r^2}{1+r}$ ، حيث r = معامل الارتباط.

$$0.86 = \frac{0.75 \times 2}{1 + 0.75}$$

بلغت قيمة معامل الثبات 0.86 وهو ثبات مرتفع جداً ، ويعتبر هذا المقياس جيداً وملائماً للدراسة حيث كلما زادت قيمة معامل ألفا كرونباخ كلما زادت نسبة معامل صدق الثبات للدراسة.

الصدق الذاتي = معامل الثبات

$$0.75 = 0.86 = \text{السيد محمد خيرى (1975م ، بدون ص).}$$

كما استخدم طريقة التباين لتوضيح ما إذا كانت هناك فروقات بين معلمى ومديري مدارس المرحلة الثانوية لمعرفة الدلالة الإحصائية، نحو إتجاهاتهم لممارسة النشاط المدرسي.

• عرض ومناقشة النتائج:

الهدف من تحليل البيانات الأساسية هو التمكن من معرفة مدى تمثيلهم لمجتمع الدراسة ومن ثم تم إجراء تلخيص البيانات في جداول ، وهى التي توضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية للعينة في شكل أرقام ونسب مئوية لعبارة الدراسة لمعرفة الخصائص الديموقراطية لأفراد عينة الدراسة. حيث كان ذلك على النحو التالي: التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة والذي يعكس خصائص العينة.

الفرضية الأولى: دور النشاط يسهم في تدريب طلاب المرحلة الثانوية على استخدام وسائل وأساليب الاتصال في المواقف التعليمية المختلفة بشكل ضعيف.

جدول رقم (11) يوضح التوزيع التكراري لإجابات نتائج اختبار الفرضية الأولى حول أسئلة المحور الأول:

العبارة	المقياس	أوافق بشدة	لا أوافق بشدة	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
تدريب الطلاب على التخطيط المنهجي للرحلات التعليمية.	التكرار	3	6	-	15	10	3.68	1.32	أوافق
	النسبة %	8.8	17.6	-	44.1	29.4			
تدريب الطلاب على إقامة المعارض التعليمية.	التكرار	4	4	-	12	12	3.75	1.41	أوافق
	-	-	-	-	-	-			
تدريب الطلاب على إقامة المعارض الفنية.	التكرار	4	4	-	17	7	3.59	1.32	أوافق
	النسبة %	11.8	11.8	-	50	20.6			
تطبيق المفاهيم العامة أمام الطلاب	التكرار	4	1	2	12	12	3.87	1.33	أوافق
	النسبة %	11.8	2.9	5.9	35.3	35.3			
تدريب الطلاب على أسلوب المناقشة لتنمية بل المعلومات.	التكرار	1	1	2	13	17	4.29	0.94	وافق بشدة
	النسبة %	2.9	2.9	5.9	38.2	50			
تدريب الطلاب على حفظ الوسائل التعليمية	التكرار	3	-	1	15	12	4.06	1.15	أوافق

ظلاً سليماً.	النسبة %	8.8	-	2.9	44.1	35.3		
قيم وسائل الاتصالات التعليمية	التكرار	2	1	2	18	11	4.03	1.03
	النسبة %	5.9	2.9	5.9	52.9	32.4		
تدريب الطلاب على استخدام أدوات الاتصال بسيطة مثل (لوحات ، صور ، رسومات ، صقات).	التكرار	1	2	-	13	16	4.28	0.99
	النسبة %	2.9	5.9	-	38.2	47.1		
تدريب الطلاب على إنتاج أدوات الاتصال بسيطة مثل (لوحات ، صور ، رسومات)	التكرار	1	2	-	17	14	4.21	0.95
	النسبة %	2.9	5.9	-	50	41.2		
تدريب الطلاب على إنتاج النماذج المجسمة من ثنية المحلية	التكرار	2	5	1	15	11	3.83	1.22
	النسبة %	5.9	14.7	2.9	44.1	32.4		
لمتوسط							3.60	1.17
أوافق								

بعد طرح هذه الفرضية الأولى المتعلق بالجدول رقم(11) نلاحظ بأن تراوحت درجات الموافقة على هذا المحور بين أوافق ، وأوفق بشدة. من أفراد العينة حيث جاءت متفاوتة بين العلو والتوسط والإقلال ودون المستوى المطلوب، وهذا يؤكد عدم فرضية صحة هذا المحور حينما ركز برنامج النشاط في إسهامه في تدريب طلاب المرحلة الثانوية على استخدام أساليب الاتصال في المواقف التعليمية المختلفة بشكلٍ ضعيف. كما نلاحظ أن جميع العبارات التي تعبر عن المحور الأول يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي(3) حيث بلغ المتوسط للمحور (3.60) وهو أكبر من الوسط الفرضي(3) وهذا يشير إلى الموافقة على جميع عبارات المحور ، أما الانحراف المعياري فبلغ(1.17) وهذا يدل على تجانس إجابات المبحوثين تجاه عبارات المحور ، وهذا ما أكدهم معدو الدراسة بأن هذه التغيرات قد أثرت في التربية بشكل عام، والتعليم الثانوي بشكل خاص. فالتطور السريع في العلوم والتكنولوجيا والتوسع في ميادين المعرفة وظهور فروع جديدة لها، وإدخال التقنيات الجديدة على التعليم، إضافة للزيادة في أعداد الطلاب جعلت المدارس والمعلمين يعيدون النظر في مسؤولياتهم. فقد أصبح من اللازم تغيير المنهج وأساليب التدريس ، كما صار من الضروري أن يكتسب المعلمين مهارات جديدة ، وأن يعتمدوا نهجاً يتوافق مع التغيرات الطارئة على التعليم الثانوي. وهذا يوافق درجات الموافقة على هذا المحور بين أوافق ، وأوفق بشدة. ولا يتوافق مع عدم فرضية صحة هذا المحور حينما ركز دور النشاط في إسهامه في تدريب طلاب المرحلة الثانوية على استخدام وسائل وأساليب الاتصال في المواقف التعليمية المختلفة بشكلٍ ضعيف.

الفرضية الثانية والثالثة: يفترض معدو الدراسة البحثية بأن برنامج النشاط يسهم في توعية وتجويد طلاب المرحلة الثانوية نحو سلوكيات الاتصال التربوي بشكلٍ مرضٍ. والجدول (أ) و (ب) أدناه توضح نتائج اختبار الفرضية الثانية لإجابات المبحوثين.

فالجدول (أ) رقم(12) يوضح التوزيع التكراري لإجابات نتائج اختبار الفرضية الثانية حول أسئلة المحور الثاني:

العبارة	المقياس	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
وعية الأسس الجمالية (كتناسق الألوان - مل الشكل)	التكرار	1	2	4	19	8	3.92	0.93	أوافق
	النسبة %	2.9	5.9	11.8	55.9	23.5			
تمية الجوانب الابتكارية	التكرار	1	2	-	17	12	4.17	0.95	أوافق
	النسبة %	2.9	5.9	-	50	35.3			بشدة

أوافق	0.98	4.01	12	16	3	2	1	التكرار	كوين القدرة على تعديل السلوك لمجابهة واقف المستجدة
			35.3	47.1	8.8	5.9	2.9	النسبة%	
أوافق	0.83	4.18	12	18	3	–	1	التكرار	شجيع الطلاب على استقاء المعلومات مصادرها
			35.3	52.9	8.8	–	2.9	النسبة%	
أوافق بشدة	1.03	4.49	22	6	–	2	1	التكرار	تمية الروح الرياضية السمحة بين لطلاب
			64.7	17.6	–	5.9	2.9	النسبة%	
أوافق	1.12	4.15	16	11	3	1	2	التكرار	لعود الطلاب على الأسلوب الديمقراطي الحياة
			47.1	32.4	8.8	2.9	5.9	النسبة%	
أوافق بشدة	0.79	4.24	18	15	–	–	1	التكرار	ربية الطلاب على المواطنة الصحيحة تحمل المسئوليات
			52.9	44.1	–	–	2.9	النسبة%	
أوافق بشدة	1.05	4.24	16	15	–	1	2	التكرار	لعليم الطلاب أسلوب القيادة الرشيدة في مجتمع المحلي
			47.1	44.1	–	2.9	5.9	النسبة%	
أوافق	1.05	4.12	9	23	–	1	1	التكرار	كوين القدرة لدى الطلاب على النقد بناء
			26.5	67.6	–	2.9	2.9	النسبة%	
أوافق	1.10	3.73	6	21	2	2	3	التكرار	شخيص بعض مشكلات الطلاب شخصية
			17.6	61.8	5.9	5.9	8.8	النسبة%	
أوافق	0.98	4.13							المتوسط

نلاحظ من الجدول رقم(12) بأن تراوحت درجات الموافقة لأفراد عينة الدراسة على هذين المحورين بين أوافق ، وأوافق بشدة.حيث جاءت النتائج مطابقة لحد ما لهذا الفرض.أما الجدول(ب) رقم(13) يوضح التوزيع التكراري لإجابات نتائج اختبار الفرضية الثانية حول أسئلة المحور الثالث:

العبارة	المقياس	أوافق بشدة لا	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
درب الطلابي على استخدام ات الاتصال البسيطة	التكرار	1	2	–	21	10	4.09	0.9	أوافق
	النسبة %	2.9	5.9	–	61.8	29.4			
درب الطلاب على إنتاج ات الاتصال البسيطة	التكرار	3	4	4	14	8	3.61	1.25	أوافق
	النسبة %	8.8	11.8	11.8	41.2	23.5			
درب الطلاب على إنتاج نماذج المجسمة محليا	التكرار	1	6	2	12	13	3.88	1.20	أوافق
	النسبة %	2.9	17.6	5.9	35.3	38.2			
سهم في التقويم المستمر مائل الاتصال التعليمي	التكرار	2	4	4	20	4	3.59	1.05	أوافق
	النسبة %	5.9	11.8	11.8	58.8	11.8			
تمية الإحساس لدى الطلاب ب مشكلات زملائهم	التكرار	3	1	1	10	15	4.10	1.27	أوافق
	النسبة %	8.8	2.9	2.9	29.4	44.1			
تغيير السلوك الإيجابي نحو تجاه المرغوب فيه	التكرار	2	3	2	11	16	4.06	1.20	أوافق
	النسبة %	5.9	8.8	5.9	32.4	47.1			

عميق روح الانتماء في شاركات الطلابية	التكرار	1	2	-	13	18	4.32	0.98	أوافق بشدة
	النسبة %	2.9	5.9	-	38.2	52.9			
تحقيق الصحة النفسية بصورة بل	التكرار	2	1	3	15	13	4.06	1.07	أوافق
	النسبة %	5.9	2.9	8.8	44.1	38.2			
تمية قدرات ميول الاتجاهات بورة أفضل	التكرار	2	1	-	21	10	4.06	0.98	أوافق
	النسبة	5.9	2.9	-	61.8	29.4			
تمية دافعية ممارسة بمقراطية	التكرار	5	2	3	16	7	3.55	1.33	أوافق
	النسبة %	14.7	5.9	8.8	47.1	20.6			
المتوسط							3.92	1.12	أوافق

نلاحظ من الجداول أعلاه (أ) رقم (12) و (ب) رقم (13) بأن تراوحت درجات الموافقة لأفراد عينة الدراسة على هذين المحورين بين أوافق ، وأوافق بشدة. حيث جاءت النتائج مطابقة لحد ما لهذا الفرض ، وهذا ما أكدته جميع العبارات التي تعبر عن المحور الثاني والثالث بأن برنامج النشاط يسهم في توعية وتجويد طلاب المرحلة الثانوية نحو سلوكيات الاتصال التربوي بشكل مرضٍ. حيث يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات التي تعبر عن هذا المحور، كما نال هذا المحور درجة موافقة بمتوسط حسابي بلغ نسبة (3.92) وانحراف معياري بنسبة (1.12) مما يدل على تمركز القيم حول وسطها الحسابي ، وهذا يؤكد منهج النشاط القائم على المواقف الاجتماعية: عندما ظهر كردة فعل لمنهج النشاط المتمركز حول الطلاب باعتبار أن المدرسة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لصالح المجتمع الذي يحدد بدوره مستقبله من خلال ما تقدمه المدرسة لطلابها من خبرات تمكنهم من القيام بمسؤولياتهم للنهوض بالمجتمع، حيث يحقق الوظيفة الاجتماعية للمتعلم ليصبح أكثر إيجابية في عملية التعلم من خلال تنظيمه للمعارف والمعلومات. محمد محي الدين (2011م ، ص 115).

الفرضية الرابعة: توجد هناك معوقات ومشكلات تحول دون ممارسة طلاب المرحلة الثانوية للنشاط المدرسي. في هذا الفرض تمت مناقشة وتحليل معوقات النشاط فكل ما ذكر أدناه في عبارات هذا المحور يؤثر سلباً في ممارسة النشاط المدرسي، انظر الجدول أدناه.

جدول (13) يوضح التوزيع التكراري لإجابات نتائج اختبار الفرضية الثالثة حول أسئلة المحور الرابع:

العبارة	المقياس	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة	الانحراف المعياري	النتيجة
دهور البيئة المدرسية	التكرار	3	5	-	5	21	4.06	أوافق
	النسبة %	8.8	14.7	-	14.7	58.1		
للة مشاركة المعلمين في نشطة المدرسية	التكرار	3	6	-	14	11	3.71	أوافق
	النسبة %	8.8	17.9	-	41.2	32.4		
ضيق الوقت للممارسة نشاط في المدرسة	التكرار	4	4	-	11	15	4.26	أوافق بشدة
	النسبة %	11.8	11.8	-	32.4	44.1		
ضعف تدريب المعلمين كفايات النشاط	التكرار	4	4	-	11	15	3.85	أوافق
	النسبة %	11.8	11.8	-	32.4	44.1		

أوافق بشدة	1.14	4.26	19	11	–	2	2	التكرار	للة تعيين المعلمين ختصين في مجال نشاط
			55.8	32.4	–	5.9	5.9	النسبة %	
أوافق	1.40	3.82	15	10	–	6	3	التكرار	عدم إدخال النشاط ضمن نظمومة التقييم
			44.12	29.4	–	17.6	8.8	النسبة %	
أوافق	1.27	3.97	16	9	3	4	2	التكرار	ثافة المقررات الدراسية ل عائناً لتنفيذ النشاط
			47.1	26.5	8.8	11.8	5.9	النسبة %	
أوافق	1.14	4.18	16	14	1	–	3	التكرار	ضعف المساهمة القومية ل حل مشكلات النشاط
			47.1	41.2	2.9	–	8.8	النسبة %	
أوافق بشدة	0.89	4.53	23	9	–	1	1	التكرار	للة الإمكانيات لتجهيز للة النشاط
			67.6	26.5	–	2.9	2.9	النسبة %	
أوافق	1.27	4.01	12	16	–	4	2	التكرار	عدم توافر مرشد النشاط درسي لدي المعلمين
			35.3	47.1	–	11.8	5.9	النسبة %	

نلاحظ من الجدول رقم (13) بأن تراوحت درجات الموافقة على هذا المحور بين أوافق ، وأوافق بشدة. لأفراد عينة الدراسة حيث جاءت النتائج مطابقة لحد ما لهذا الفرض فشملت جميع العبارات التي تعبر عن هذا المحور لذا نجد يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) كما نال هذا المحور درجة موافقة بمتوسط حسابي بلغ بنسبة (4.01) ، وانحراف معياري بنسبة (1.27) مما يدل على تمركز القيم حول وسطها الحسابي.

الفرضية الخامسة : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معلمي ومديري المدارس كموجهين مقيمين للمرحلة الثانوية في اتجاهاتهم نحو برنامج النشاط الطالب:

جدول رقم (14) يوضح الدلالة الإحصائية المحسوبة مقارنة بقيمتي ك² المحسوبة وك² المقروءة في محاور النشاط الطالب

الدلالة الإحصائية	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
.005	290	3.050	3	9.150	بين المجموعات
		.577	29	16.722	داخل المجموعات
			32	25.872	المجموع

دلت النتائج التي توصل إليها هذا الفرض بوجود فروق معنوية بين اتجاهات معلمي ومديري المدارس للمرحلة الثانوية كموجهين مقيمين نحو برنامج النشاط الطالب، حيث نلاحظ بما أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية المصاحبة لاختبار (ف) أقل من 5% لذا نقبل الفرض البديل لمحاور النشاط الطالب بوجود فروق معنوية بين اتجاهات معلمي ومديري المدارس. وهذا ما أكدته مديرة إدارة النشاط الطلابي للمرحلة الثانوية بمحلية الدويم ، مقابلة في يوم الثلاثاء بتاريخ 2015/8/11م، حيث أشارت بعدم تجاوب بعض مديري ومعلمي المدارس الثانوية مع النشاط. وتذكر بأن ممارسة الأنشطة بمختلف مسمياتها تسهم في كسر روتين الأكاديميات التي يتلقاها هؤلاء الطلاب أثناء اليوم الدراسي.

عرض نتائج المقابلة ومناقشتها:

بعد طرح الفروض المتعلقة بهذه الدراسة نلاحظ بأن تراوحت درجات الموافقة عليها بين أوافق ، وأوفق بشدة من أفراد العينة ، كما جاءت أيضاً متفاوتة بين العلو والتوسط والإقلال ودون المستوى المطلوب، وهذا ما تؤكد مديرة إدارة النشاط الطلابي بمحلية الدويم للمرحلة الثانوية بعدم توفير الإمكانيات والمعدات اللازمة لممارسة النشاط بالإضافة لعدو وجود معلم مختص في التربية البدنية والفنون والمسرح. وعدم تجاوب بعض المعلمين في الإشراف على النشاط. وقلة تكوين الجمعيات المدرسية التي تحمل في طياتها ممارسة النشاط.

كما دلت النتائج التي توصل إليها الفرض الرابع بوجود فروق معنوية بين اتجاهات معلمي ومديري المدارس للمرحلة الثانوية كموجهين مقيمين نحو برنامج النشاط الطلابي، حيث أشارت بعدم تجاوب بعض مديري ومعلمي المدارس الثانوية مع النشاط، وهذا يتفق مع ما ذكرته أسماء النعيم محمد (2010م) أن أغلب المعلمين غير ملمين بأهداف النشاط المدرسي كما يؤكدون على أهميته، ومن التوصيات ينبغي توفير المعلمين بأهداف النشاط المدرسي مع توفير الزمن المخصص لقيام تلك الأنشطة المدرسية.

المصدر: مقابلة مع فيحاء محمد أحمد ، يوم الثلاثاء ، بتاريخ 2015/8/11م. إدارة التعليم الثانوي، إدارة النشاط الطلابي ، محلية الدويم.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة:-

1. يعد برنامج النشاط خطة علمية عملية مدروسة لتدريب الطلاب على وسائل وأساليب الاتصال التي تثير الدافعية والتساؤل والحوار والنقد والاستقصاء.
2. تؤكد استجابة أفراد العينة على إسهام برنامج النشاط في توعية الطلاب بالأسس الجمالية كتناسق الألوان، وتكامل الشكل وجمال توزيع المساحات والخطوط مما يجعله مدركاً للذوق والجمال.
3. يساعد برنامج النشاط الطلاب على التوافق الشخصي الاجتماعي، ويعنى بتكوين الصفات التي تطبع الطلاب على راحة الصدر، والسيطرة على الانفعالات، والثقة بالنفس.
4. يسهم النشاط إسهاماً فاعلاً في تنمية المهارات الأساسية للتعلم (القراءة، الاستماع، المشاهدة، التفكير) ومهارة الخط ومهارة الحديث اللغوية والمناقشة.
5. يتفهم معلمي ومديري المدارس الثانوية علي أن النشاط مجال تربوي يتحقق عن طريقه إكساب المتعلم سلسلة طويلة من العادات والاتجاهات والمهارات والمعلومات.
6. أن آراء معلمي ومديري المدارس الثانوية كموجهين مقيمين إيجابية تجاه برنامج النشاط.
7. من نتائج الدراسة أيضاً أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معلمي ومديري المدارس الثانوية كموجهين مقيمين في اتجاهاتهم نحو برنامج النشاط الطلابي.

ومن بعض التوصيات:-

- (1) سد النقص في عدد المعلمين والموجهين وتدريبهم في مجال النشاط المدرسي.
- (2) ضرورة الاهتمام بالتخطيط الجيد لبرنامج النشاط بإدارات المرحلة الثانوية حتى يسهم في تنمية المهارات المناسبة لمواجهة التغيرات العالمية والتكنولوجية.
- (3) إعادة النظر في أساليب التدريس الشائعة في مدارس المرحلة الثانوية (أسلوب المحاضرة) والأخذ بالأساليب التي تثير الدافعية وتتوافق مع اتجاهات الطلاب وميولهم.

- (4) العمل على ترقية ورعاية التدريب اليدوي لطلاب المرحلة الثانوية كمدخل لتكامل الخبرات التي يكتسبها من خلال النشاط.
 - (5) تنظيم دورات تدريبية لمعلمي ومديري المدارس الثانوية كموجهين مقيمين تسهم في تنمية القدرات لمواجهة كل ما يستجد من تقنيات وأجهزة وبرمجيات.
 - (6) الاهتمام بتوفير الإمكانيات اللازمة لممارسة الأنشطة المختلفة بمدارس المرحلة الثانوية من قاعات متعددة الأغراض، ملاعب ومسارح وأدوات وتجهيزات.
 - (7) الاهتمام بالتربية الجمالية من خلال برنامج النشاط لتمكين الطالب من التذوق، والنقد، والنقد الذاتي، وإصدار الأحكام الجمالية السليمة.
- ومن بعض **المقترحات**: تصميم برنامج مقترح لإعداد وتأهيل وتدريب معلمي ومعلمات النشاط المدرسي في السودان بكمالات التربية. وإجراء دراسة للأنشطة المدرسية التي تناسب الإعاقات المختلفة لدى طلاب المرحلة الثانوية.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

المراجع والكتب

1. إبراهيم مصطفى شرف الدين، المناشط التربوية ومكانها في المنهج المدرسي، من بيت التراث، مجلة دراسات تربوية، المركز القومي للمناهج والبحث التربوي ، العدد (17) 2008م.
2. إبراهيم عبدالقادر الصديق، برنامج مقترح قائم على النشاط بالتعليم قبل المدرسي، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية التربية (2011م).
3. ادجار جونستون - رولاند فاونس، النشاط المدرسي في المرحلة الثانوية ، ترجمة وتقديم محمد علي العريان، مراجعة محمد السيد روحة، القاهرة، دار القلم، 1964م.
4. أسماء النعيم محمد التوم، دور النشاط المدرسي في تدريس مادة الجغرافيا بالمرحلة الثانوية، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية التربية (2010م).
5. السيد محمد خيرى، الإحصاء النفسي التربوي، مطبوعات جامعة الرياض، 1975م.
6. إمام محمد عبدالرحيم، تصميم أنشطة تعليمية تعالج صعوبات التعلم في اللغة العربية لدى التلاميذ العاديين بالصفوف الثلاثة الأولى بالمرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات تربوية، المركز القومي للمناهج العدد (22) لسنة (2010م).
7. بشير عبد الرحيم الكلوب، التكنولوجيا في عملية التعليم والتعلم، عمان، دار الشروق، 1993م.
8. حليلة عمر محمد شرف الدين، دور الأنشطة المدرسية في تعديل سلوك طالب المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ،معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، الخرطوم (2009م).
9. حمدي شاكر محمود، النشاط المدرسي ماهيته وأهميته، أهدافه ووظائفه، مجالاته ومعايير، إدارته وتخطيطه، تنفيذه وتقويمه، المملكة العربية السعودية، دار الأندلس للنشر والتوزيع، 1998م.

10. سليمان عبدالواحد يوسف إبراهيم، المهارات الحياتية ضرورة حتمية في عصر المعلوماتية، القاهرة ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م.
11. سهام محمد أمرا لله طه، الأنشطة المدرسية الحرة بين الواقع والمأمول، مصر ، الإسكندرية ، مؤسسة حورس الدولية ، 2009م.
12. صلاح الدين عرفه محمود، مفهومات المنهج الدراسي والتنمية المتكاملة في مجتمع المعرفة، القاهرة ، عالم الكتب ، 2006م.
13. عبد الحافظ محمد سلامة، وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم، عمان، ط (2)، دار الفكر للطباعة والنشر، 1998م.
14. عبد الرحمن أحمد عثمان، مناهج الحث وطرق كتابة الرسائل الجامعية، الخرطوم، دار جامعة أفريقيا العالمية، 1995م.
15. عبدالرحيم إمام محمد وآخرون، دراسة تحليلية لطبعات الكتب المدرسية بولاية الخرطوم، مجلة دراسات تربوية ، المركز القومي للمناهج والبحث التربوي، العدد التاسع عشر، يناير، 2009م.
16. عبدالمحمود النور محمود وأبوبكر هارون آدم، النشاط المدرسي بالسودان، الواقع وآفاق المستقبل، السودان، وزارة التربية والتعليم العام، إدارة النشاط الطلابي، بدون تاريخ.
17. عيديروس شادون عبدالرحمن (مقابلة) يوم الثلاثاء ، بتاريخ 2015/8/11م ، ولاية النيل الأبيض ، وزارة التربية والتعليم ، إدارة التعليم الثانوي ، محلية الدويم، إدارة شئون المعلمين.
18. فيحاء محمد أحمد (مقابلة) يوم الثلاثاء ، بتاريخ 2015/8/11م. ولاية النيل الأبيض ، وزارة التربية والتعليم ، إدارة التعليم الثانوي ، إدارة النشاط الطلابي ، محلية الدويم.
19. محمد محي الدين حشيمة، أثر وسائل الأنشطة المدرسية في تكوين ثقافة الطلاب، عمان الأردن ، دائرة المكتبة الوطنية، ط1، 2011م.
20. محمد محمود الخوالدة وآخرون، طرق التدريس العامة، الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم، قطاع التدريب والتأهيل، الناشر وزارة التربية والتعليم، 1996م.
21. محمود عبد الرؤوف كامل، مقدمة في علم الإعلام والاتصال بالناس - مفهومه - نظرياته - تاريخه - نماذجه - أساليبه - وسائله، القاهرة ، مكتبة نهضة الشروق - جامعة القاهرة، 1995م.
22. مختار عثمان الصديق، مناهج البحث العلمي، ط1 ، السودان ، أم درمان ، دار جامعة القرآن الكريم للنشر، 2004م.
23. مرتضى يونس بشير محمد، وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم السودان، الخرطوم المكتبة الوطنية للنشر، 2014م

(دراسة ميدانية)

د . ناصر جمعة سعد الدين صالح

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة جامعة الامام المهدي

موبايل : 0129330336

إيميل : nasir129nn@gmail.com

تستهدف الدراسة تعيين وقياس مدى تأثير كل من العوامل المتعلقة بتأهيل فريق المراجعة ، والمتعلقة بإجراءات العمل الميداني على جودة تقارير المراجعة ، وذلك من خلال استقراء وجهة نظر كل من مستخدمي التقارير المالية والأكاديميين ، أظهرت نتائج التحليل وجود تأثير لجميع متغيرات الدراسة على جودة تقارير المراجعة ، أوصت الدراسة بضرورة إلزام المنظمات المهنية للمراجعين على تطوير أنفسهم علمياً وعملياً على الأساليب الحديثة للمراجعة من أجل تجويد عملية المراجعة ومخرجاتها وإبداء رأي يعتمد على دراية علمية وخبرة عملية ، إلزام رؤساء الوحدات التنفيذية الخاضعة للمراجعة من قبل المنظمات المهنية على توفير سبل التواصل للمراجع معهم من أجل تجويد عملية المراجعة ومخرجاتها .

Abstract

The study aimed at determining and measuring the impact of main factors affecting qualification of auditing teamwork that concerning field work and its effect on auditing report quality. Doing so, via dedicating the financial and academician point of views. The study revealed existence of effects from all exploited factors to auditing reports quality. The study recommended for more scientific and applied development to Professional Auditing Organizations concerning modern techniques of auditing in favor of auditing process improvement and its outputs. In addition to, merging point of views according to scientific knowledge and operational experiences. finally, to obligate head of departments to revise their works at Professional Auditing Organization

أولاً : الإطار المنهجي

تمهيد

من المعروف أن إعداد القوائم المالية من مهمة إدارة الشركة وذلك من واقع الدفاتر والسجلات المحاسبية المحتفظ بها ، ولكي تعكس هذه القوائم الوضع المالي ونتائج الأعمال بصورة موثوق بها من وجهة نظر قارئ أو مستخدم القوائم المالية لابد أن يكون مصدق عليها من قبل طرف ثالث محايد وهذا الطرف هو المراجع الخارجي ، والتصديق على القوائم المالية يتمثل في رأي المراجع حول مدى عدالتها والذي يضمنه في تقريره في نهاية عملية المراجعة ، وفي ضوء هذا التقرير يكون في استطاعة مستخدمي القوائم المالية أن يتخذوا القرارات الاقتصادية السليمة والرشيدة ، حيث إن رأي المراجع يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية بالبيانات والمعلومات المتضمنة .

ورغم الجهود المبذولة بهدف الرقي بالمهنة سواء على المستوى الدولي أو على المستوى المحلي ، هناك العديد من التداعيات التي حدثت في حلبة الحياة الاقتصادية وتشير بأصبع الاتهام والشكوك حول المصداقية والثقة التي يضيفها تقرير مراجع الحسابات على القوائم المالية ،

هذه الأحداث وغيرها لفتت الانتباه إلى الاهتمام بالعوامل المؤثرة في جودة التقرير من أجل إعادة الثقة والاعتبار للتقرير من قبل مستخدميه .

مشكلة البحث :

تمثلت مشكلة البحث في أن تقرير المراجع يعد الأساس في اتخاذ العديد من القرارات من قبل المستخدمين للبيانات الواردة في التقارير المالية للمراجعة ، إلا أن هنالك العديد من العوامل التي قد تؤثر في جودة التقرير مثل العوامل المتعلقة بتأهيل فريق المراجعة والعوامل المتعلقة بإجراءات العمل الميداني ، و من ثم تؤثر في الفجوة بين تقارير المراجعة وحاجات المستخدمين له . وعليه نجد أن مشكلة البحث تتمحور في الإجابة على التساؤلات الآتية :

1/ هل العوامل المتعلقة بتأهيل فريق المراجعة لها تأثير في جودة تقارير المراجعة ؟

2/ هل العوامل المتعلقة بإجراءات العمل الميداني لها تأثير فجودة تقارير المراجعة ؟

أهمية البحث:

تتمثل في :

1. الأهمية العلمية :

يمكن توضيح الأهمية العلمية من خلال الآتي :

أ/ أهمية تقرير المراجعة للمجتمع عموماً ، وأهمية المعلومات التي يقدمها للأطراف المستفيدة منه

ب/ حظي تقرير المراجعة باهتمام الباحثين والمنظمات المهنية ولم تتوصل جهودهم إلى تقديم إطار يعين مفاهيم وآليات تحد من الفجوة بين تقرير المراجعة وحاجات المستخدمين له . وبالتالي يأتي هذا البحث مؤكداً على أهمية هذه الجهود المتواصلة ودعمها .

ج/ إثراء البحوث والدراسات التي اهتمت بتقرير المراجعة وجودته خاصة على مستوى البيئة السودانية .

2/ الأهمية العملية :

تتمثل الأهمية العملية في الآتي :

أ/تتبع أهمية البحث في أنه يبحث في إعادة الثقة والاعتبار لتقرير المراجعة والتي اهتزت بسبب بعض التداعيات والانهيارات التي حدثت في بعض الشركات وأن التقرير لم يبنى أو يقدم بعض الإشارات عن ذلك .

ب/ تفتح هذه النوعية من الدراسات المجال أمام مجموعة من الحلول لتضييق الفجوة بين تقرير المراجعة وحاجات المستخدمين ولإعادة الاعتبار للتقرير سواء من قبل الباحثين أو المنظمات المهنية .

أهداف البحث :

تتمثل أهداف البحث في الآتي :

1/ تسليط الضوء على تقرير المراجعة وتعرف مفهومه وأهدافه وأهميته .

2/ توضيح أثر العوامل المتعلقة بتأهيل فريق المراجعة وإجراءات العمل الميداني في جودة تقرير المراجعة .

فرضيات البحث :

تحقيقاً لأهداف البحث تم صياغة الفرضيات الآتية :

1/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل فريق المراجعة وجودة تقارير المراجعة .

2/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات العمل الميداني وجودة تقارير المراجعة .

مناهج البحث :

وفقاً للمحاور الأساسية التي تعتمد عليها الدراسة تستلزم من الباحث اتباع كل من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي .

المنهج الاستنباطي : وقد اعتمد عليه الباحث في تعرف طبيعة مشكلة البحث وتحديد المحاور الأساسية المرتبطة بالدراسة .

المنهج الاستقرائي : وقد اعتمد عليه الباحث لتحليل أراء العينة محل الدراسة .

المنهج التاريخي : وذلك لتتبع الدراسات السابقة .

مصادر جمع البيانات :

أعتمد الباحث الاستبانة للحصول على المعلومات الأولية أما بالنسبة للمعلومات الثانوية تم الحصول عليها من الكتب والدوريات والمجلات والمنشورات والدراسات السابقة في مجال هذا البحث .

تم اختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة العشوائية وهي إحدى العينات الاحتمالية التي يختارها الباحث للحصول على آراء أو معلومات من مفردات المجتمع موضع الدراسة والذي يتكون من المستخدمين للتقارير المالية ، الأكاديميين ، تم توزيع عدد (50) إستبانة لمجتمع الدراسة وتم استرجاع (45) إستبانة بنسبة استرجاع بلغت 90% .

ثانياً : الدراسات السابقة

دراسة: عبد الرحمن، 1995م: (1)

تمثلت مشكلة البحث في كيفية تحديد خصائص جودة المراجعة في المحيط المهني في السعودية لذلك هدفت الدراسة إلى التحقق من خصائص جودة المراجعة في المحيط المهني في السعودية من واقع وجهة نظر مقدمي الخدمة وطالبها والمستفيد من نتائجها ، وتبسيط الضوء على اختلاف وجهات نظر مقدمي الخدمة وطالبها والمستفيد من نتائجها إن وجدت في تحديد خصائص جودة المراجعة ، ومدى اختلافها واتفاق تصور مقدمي الخدمة لخصائص جودة المراجعة مع طالبها والمستفيد منها . لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات الآتية خصائص الجودة المتعلقة بشريك المراجعة ، خصائص الجودة المتعلقة بفريق العمل المراجعة ، خصائص الجودة المتعلقة بالعملاء إجراء الرقابة على التنفيذ ، خصائص الجودة المتعلقة بأداء المراجعة ونظام المكتب سمعته وعلاقته .

من خلال الفرضيات التي تم اختبارها تم التوصل إلى النتائج الآتية ضرورة الإسراع في إعداد معايير المحاسبة المالية بما يتناسب مع القياس المالي ، ضرورة الابتداء في إصدار معايير المراجعة التفصيلية ، ضرورة رفع جودة المراجعة في السعودية بإنشاء جهاز رقابي تبعل وزارة التجارة تهتم بأداء المراجعين القانونيين من خلال تطبيقهم لقواعد سلوك المهنة الصادر من هيئة المحاسبين القانونيين ومعاييرهم مخالفيها .

دراسة (Jenny and Jean , 2002) (2)

تعرضت هذه الدراسة إلى حالتين افتراضيتين لاختبار وجهة نظر المراجعين والمديرين في مدى تأثير الحوكمة على جودة التقارير والقوائم المالية ، وذلك بالتطبيق على سنغافورة ، وقد أسفرت نتائج تلك الدراسة عن ما يلي تمخضت عن آراء المراجعين والمديرين عن ثلاث عوامل تؤثر في جودة التقارير والقوائم المالية وهي مدى فعالية لجنا لمراجعة ، جودة إدارة المراجعة الداخلية ، ومدى الالتزام بتطبيق قانون نمازولة المهنة ، فقد أسفرت آراء المراجعين والمديرين عن ما يلي : أن معدل دوران تغيير المراجع الشريك ، كذلك الاستعانة بخبراء خارجيين في مجال المراجعة الداخلية يؤثر على جودة التقارير والقوائم المالية دراسة: عادل ، 2006م (3):

تناولت الدراسة إطار مقترح لرفع كفاءة وفعالية الأداء المهني لمراقبي الحسابات ، وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم وضوح دور الخبرة في اكتساب المعرفة المتميزة اللازمة لأداء المهام التي يتولاها المراقب .

حيث تمت الدراسة الموضوعات متكاملة للرفع كفاءة وفعالية الأداء المهني لمراقبي الحسابات وذلك من خلال اختبار الفروض والتالية المعرفة الم
كتيبة للمراقب سوف تؤدي إلى القيام بمهامه على أتم وجه، التأهيل المهني للمراقب يؤدي إلى النتائج المحققة بالنسبة لكل المراقبين، تساهم
عايير المراجعة في تحسين كفاءة وفعالية أداء المراقب .

توصلا إلى أن التأهيل السلوكي للمراجع سوف يزيد من كفاءة وفعالية عملية المراجعة، كما يجب أن يتم تعاليم المراجعة عند قيامه بعملية الفد
صبا للمهارات اللازمة معبذ لدرجة من العناية الواجبة، ومن الضروري التزام مراقبي الحسابات بمعايير المراجعة لأنها تساهم في تحسين كفاءة و
فعالية الأداء المهني للمراجعة .

ثالثاً : المراجعة وتقاريرها (المفهوم والأهداف والمعايير)

مفهوم المراجعة :

عرفت المراجعة بأنها " فحص القوائم المالية مع بحث وتقييم تحليلي للسجلات والدفاتر والإجراءات ونظام
الرقابة المحاسبية للمنشأة مع تحليل انتقادي للأدلة المستخدمة على أن ينتهي الفحص بتقرير مكتوب يلخص فيه
نتيجة الفحص ويوضع تحت تصرف الجهات التي تعتمد على القوائم المالية " (4)

كما عرفت على أنها " عملية فحص فني انتقادي وتحليلي لأنظمة الرقابة الداخلية وكذلك فحص تحليلي
للبيانات المحاسبية والدفاتر والسجلات والقوائم والتقارير المالية بقصد إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة
البيانات ودرجة الاعتماد عليها " (5)

من التعريفات الأخرى الشاملة للمراجعة ما ذكرته إحدى لجان جمعية المحاسبة الأمريكية في عام 1971م تحت
عنوان " المفاهيم الأساسية للمراجعة " بأن المراجعة عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة
على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية بغرض التأكد من مسابقة هذه العناصر إلى الأطراف
المعنية (6).

أما الباحث من جانبه يرى بأن المراجعة هي فحص انتقادي للمستندات والسجلات الخاصة بالوحدة المحاسبية
للشركات ، وتهتم بتحقيق ومراجعة الأحداث الاقتصادية وتقوم بتوصيل النتائج للأطراف المعنية

أهداف المراجعة :

" يتمثل الهدف من مراجعة القوائم المالية في إبداء الرأي عن عدالة كل من المركز المالي ، نتائج التشغيل ،
والتدفقات النقدية واتفق القوائم المالية مع معايير المحاسبة المتعارف عليها في إطار مفهوم الأهمية النسبية " (7)
يرى البعض بأن للمراجعة هدف أساسي وأهداف تبعية (8)

فالهدف الأساسي من المراجعة هو التحقق من المركز المالي الحقيقي للمؤسسة وفق القيام بأعمال المراجع ،
للتمكن من إبداء الرأي عن مدى دلالة البيانات الواردة في الميزانية على نتائج الأعمال والمركز المالي .

أما الأهداف التبعية للمراجعة فمنها :

1 - اكتشاف الأخطاء والعش وتقليل فرصها بسبب الأثر الرادع لمهمة المراجع .

2- اطمئنان أصحاب المنشأة على سلامة إدارتها وسلامة أموالهم المستثمرة أو زيادتها أو التعرف فيها على وجه آخر .

3- اعتماد الغير على الحسابات المراجعة في تقرير المركز المالي للمنشأة للاطمئنان على حقوقهم وسلامة استثمار أموالهم .

يرى الباحث أن أهداف المراجعة يمكن أن تكون مباشرة كالتحقق من صحة القوائم المالية ، وغير مباشرة كالكشف الأخطاء والتزوير بالدفاتر من خلال قيام المراجع بمهمته .

معايير المراجعة :

" هي الأنماط التي يجب أن يحتذي بها المراجع في أثناء أدائه لمهنته والتي تستنتج منطقياً من الفروض والمفاهيم التي تدعمها " وتنقسم المعايير إلى ثلاث مجموعات ، معايير عامة وأخرى تتعلق بالعمل الميداني وثالثة تتعلق بإعداد التقرير⁽⁹⁾ .

1-المعايير العامة :

تهتم بالتأهيل والصفات الشخصية للمراجع وعلاقتها بجودة ونوعية الأداء المطلوب وهناك ثلاثة معايير عامة هي :

أ/ التأهيل العلمي والعملي

يعني ضرورة أن يكون لدى المراجع الخارجي درجة من التأهيل الفني في مجال المواد المحاسبية والمراجعة بالإضافة إلى بعض جوانب المعرفة الأخرى والتي تمكن المراجع من إبداء الرأي فيما يعرض عليه من قوائم وتقارير، وكذلك الخبرة المهنية ، كما هو الحال في جميع المهن الأخرى والتي تتطلب ممارسة مهنية من أعضائها ضرورة قضاء فترة زمنية محددة للتدريب العملي في المهنة قبل البدء في مزاومتها⁽¹⁰⁾ .

ب/ استقلالية المراجع :

إن الشخص الذي يقوم بمراجعة الحسابات الختامية بقصد إبداء الرأي عما إذا كانت صادقة وواضحة لا بد له أن يعمل في استقلال تام بعيداً عن المؤثرات غير المرتبطة بالمهنة . في الواجب وعلى الرغم من أن استقلال المراجع مسألة ذهنية تتعلق بشخصية المراجع لكن يجب ألا تترك هكذا وإنما توضع لها قواعد وحدود لكل ناحية ، ويلتزم المراجع بهذه القواعد في كل وقت وهناك مظاهر تؤكد على استقلال المراجع ومن بين هذه المظاهر ، تعيين المراجع ، تعيين أتعاب المراجع⁽¹¹⁾ .

ج/ العناية المهنية :

يتطلب المعيار الثالث من المعايير العامة للمراجعة من المراجع بذل العناية المهنية الواجبة والذي يعتمد على فرض التزامات مهنية من قبل الطرف الثالث بما يجب أن يتحمل مسؤولية أداء مهنته كمهني وبنفس درجة المهارة العادية المتوفرة بشكل عام لدى غيره في نفس المجال ، وإزاء ذلك فإن مفهوم بذل العناية المهنية الواجبة إنما

يفرض مستوى من مسئولية الأداء يجب تحقيقه بواسطة كل الأشخاص المعنيين بتحقيق معايير العمل الميداني وإعداد التقرير⁽¹²⁾.

2- معايير العمل الميداني :

تتمثل في الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية ، وتختصر هذه المعايير التي تحكم العمل الميداني في ثلاثة معايير هي :

أ- توقيت العمل الميداني :

يبين أول مستوى من مستويات العمل الميداني أن ضرورة تأدية العمل وفقاً لخطة ملائمة وفي حالة وجود مساعدين فيجب على المراجع أن يشرف عليهم ويشتمل هذا المعيار على الآتي :

_ توقيت تعيين المراجع الخارجي :

إن لتعيين المراجع الخارجي في وقت مبكر مزايا عديدة بالنسبة للمراجع نفسه ولعميله ، فهو يمكن المراجع الخارجي من تخطيط عمله بيسر وكذلك يمكنه من تحديد المدى الذي يستطيع أن يعمل خلاله قبل تاريخ الميزانية ، وبالنسبة للعميل فإنه سيضمن قيام المراجع بأداء فحصه بطريقة أكثر كفاية وفي وقت مبكر بعد نهاية السنة المالية⁽¹³⁾.

_ توقيت القيام بالمراجعة :

يتعين على المراجع أن يضع خطة للاختبارات المستمرة التي ستم على مدار السنة ، على أن تقتصر اختبارات نهاية العام على بعض المفردات ذات الطبيعة الخاصة مثل عمليات الإهلاك والتسويات الجردية الأخرى⁽¹⁴⁾.

_ توقيت إجراءات تنفيذ المراجعة :

المزاولة المهنية أظهرت أن هناك بعض الاختبارات التي يتطلب الأمر إجرائها في توقيت زمني معين وإلا فقدت الكثير من أهميتها ، ومن الأمثلة على ذلك تعدد خزائن المشروع فمن الأفضل إجراء جرد هذه الخزائن جميعها في وقت واحد مما يجنب المشروع احتمالات فتح فرص التلاعب أمام أمين الخزينة لإخفاء بعض الأخطاء عندما يتمكن من تحويل النقدية من خزينة إلى أخرى إذا تمت عمليات جرد هذه الخزائن على فترات متفاوتة⁽¹⁵⁾.

ب/ تقييم نظام الرقابة الداخلية :

تتمثل أهمية هذه الخطوة في أنها تساعد المراجع على تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق واختبارات المراجعة لأرصدة القوائم المالية وبالطبع فإن الغرض الذي يفسر هذا إنما يتمثل في أن نظام الرقابة الداخلية الجيد إنما ينتج عنه معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها ، فكون معظم أرصدة القوائم المالية لعملاء المراجعة الكبار تكون نتيجة لآلاف العمليات المالية ، فإنه يكون من غير الممكن أو غير الاقتصادي مراجعة كافة هذه العمليات مائة في المائة ومن ثم فإن المراجع يجب أن يعتمد على أسلوب العينات الإحصائية⁽¹⁶⁾.

ج/ كفاية وصلاحية أدلة الإثبات :

المعيار الثالث من معايير العمل الميداني فإنه يتطلب من المراجع ضرورة جمع أدلة الإثبات الكافية والتي تمثل أساساً معقولاً لإبداء رأيه فيما يتعلق بالقوائم المالية ، ويمثل مفهوم دليل الإثبات حجر الأساس لعملية المراجعة كما أنه يساند ويدعم كافة معايير العمل الميداني ، فكافة القرارات التي يصل إليها المراجع تكون مبررة فقط إذا ما كان يدعمها دليل إثبات معقول وملائم (17).

يرى الباحث أن المعايير التي تحكم عملية المراجعة تتمثل في المعايير العامة والتي تهتم بتأهيل المراجع من الناحية العلمية والعملية وكذلك استقلاليته ، ومعايير العمل الميداني والتي تهتم بالتخطيط المسبق لعملية المراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية .

مفهوم تقرير المراجعة :

هنالك العديد من المفاهيم والتعريفات التي قدمها الكتاب والباحثون حول ماهية تقارير المراجعة وهي كالآتي : هي بيان مكتوب يلخص رأي مدقق الحسابات المعتمد على ما قام به من وسائل وإجراءات فنية في فحص وتدقيق البيانات المالية في المستندات والدفاتر والكشوف ، وكذلك قوائم نتيجة الأعمال (متاجرة ، وأرباح وخسائر ، وميزانية) ، يقدم للهيئة العامة ، المساهمين في شركات الأموال أو صاحب المشروع الفردي أو الشريك أو المديرين في شركات الأشخاص ويوضح التقرير بصفة أساسية رأي المدقق في مدى تعبير قوائم نتيجة الأعمال عن الأرباح الحقيقية والمركز المالي الحقيقي للمشروع في نهاية الفترة المالية بالإضافة إلى عناصر أخرى يتضمنها التقرير (18).

أيضاً عرفه كاتب آخر بأنه عملية إبداء الرأي الفني المحايد حول مدى دلالة العناصر على عملية المراجعة الفعلية وعليه يؤثر هذا الرأي في طبيعة القرارات المراد اتخاذها سواء من قبل الأطراف الخارجية أو الداخلية . وتأتي عادة بعد فحص العناصر المراد مراجعتها (19).

يرى الباحث أن تقارير المراجعة هي إجراءات ووسائل وفحص وتدقيق للبيانات والمستندات والدفاتر التي يقوم بها المراجع من أجل التأكد من مدى تعبير القوائم المالية بصدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية والمركز المالي الحقيقي .

أهداف تقارير المراجعة :

ترمى تقارير المراجعة إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها ما يلي (20) :

1/ الإبلاغ : حيث تهتم الإدارة العليا بتعرف أهم النتائج التي توصل إليها مراقب الحسابات من خلال قيامه بمراجعة عمليات المنشأة ، ويتعين ذلك أنه يمكن إبلاغ الإدارة بهذه النتائج في الشكل الذي يساعد على التفهم السليم من قبل الإدارة لهذه النتائج .

- 2/ الاقتناع : كما يتعين أن يكون أفراد الإدارة العليا على اقتناع بالميزات المرتبطة بالتوصيات التي يتضمنها التقرير ، وذلك قبل البدء في الموافقة عليها وتنفيذها .
- 3/ تحقيق النتائج وتطبيق التوصيات : حيث يمثل تحقيق النتائج أهم أهداف إعداد التقرير التفصيلي لمراقب الحسابات وذلك من حيث تنفيذ التوصيات التي تؤدي لعموم الأخطاء والمشاكل المرتبطة بنظم العمل المطبقة في المنشأة .
- معايير إعداد التقرير :**
- يجب على المراجع عند كتابة تقريره أن يتمسك بأربعة معايير مقبولة قبولاً عاماً هي⁽²¹⁾
- 1- إعداد القوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية :
- يتطلب أول معايير إعداد التقرير ضرورة تبيان التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهو ما يعني ضمناً أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تمثل معياراً يقاس عليها أو يحكم به على صدق وعدالة عرض هذه القوائم .
- 2- بيان مدى ثبات المنشأة على تطبيق المبادئ المحاسبية من سنة لأخرى :
- يجب على مراجع الحسابات أن يوضح في تقريره التغيرات التي حدثت في المبادئ التي تؤثر تأثيراً ذا بال في الحسابات الختامية محل التقرير ، سواء كان ذلك من ناحية الشكل كاعتبار بعض عناصر حساب التشغيل والمتاجرة ضمن عناصر الأرباح والخسائر أو العكس أو اعتبار بعض بنود الميزانية ضمن المصروفات أو النقيض أو تعديل أساس الإيرادات المستحقة أو المدفوعة مقدماً أو إعادة تقويم الأصول خلال العام بما يزيد الأرباح أو ينقص الخسائر أو النقيض ، وذلك كله إذا لم تكن الحسابات الختامية المنشورة قد شرحت هذه المسائل بصورة كافية⁽²²⁾ .
- 3- بيان ما إذا كانت القوائم المالية توضح بشكل كاف عن جميع البيانات الجوهرية :
- يتطلب هذا المعيار ضرورة إفصاح المراجع بتقرير المراجعة عن أية معلومات مالية تعد ضرورية لصدق عدالة العرض ، وذلك إذا ما كانت هذه المعلومات أغفلت أو حذفت من صلب القوائم المالية أو الملاحظات الملحقة بها بواسطة معديها ، أي إن الإفصاح المناسب للقوائم المالية مفترض ما لم يشر تقرير المراجعة إلى خلاف هذا .
- إن مسئولية إعداد القوائم المالية بما في ذلك الملاحظات الملحقة بها تقع على العميل ، ومن ثم فعلى الرغم من أن المراجع قد يوصي بإجراء تغيير ما في هذه القوائم ، فإن القرار النهائي حول المعلومات التي يجب أو لا يجب أن تتضمنها هذه القوائم لا يزال قرار العميل ، ولهذا فلو فرض أن المراجع قد انتهى إلى أن إفصاح هذه القوائم المالية غير كاف أو أنها لا تتطابق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، فليس لديه الصلاحية لإجبار العميل على تعديل القوائم المالية لتعكس هذا الإفصاح المناسب ، ومع هذا فإن المراجع يستطيع التحكم في

محتوى تقرير المراجعة ، ومن ثم فعليه مسئولية تضمينه الإفصاح الضروري في أي وقت تتجاهل القوائم المالية للعميل هذا الإفصاح أو تتضمن إفصاح غير دقيق (23).

4- إبداء الرأي في القوائم المالية في جملتها كوحدة واحدة :

يتضح من هذا المعيار أن المراجع يبدي رأيه في القوائم المالية في جملتها كوحدة واحدة وليس عن المفردات الواردة بها تفصيلاً ، فقد تصادف المراجع حالات تكون فيها المفردات سليمة ولكن القوائم المالية في جملتها غير معبرة عن حقيقة المركز المالي ، كما لو كان التبويب في الميزانية غير سليم ويؤدي إلى التضليل مع صحة الأرقام (24).

رابعاً : الإطار المفاهيمي لجودة المراجعة

مفهوم الجودة :

لغة : تعني صار جيداً ، ويقال جاد العمل فهو جيد (25) .

اصطلاحاً : قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية الواردة في القوائم المالية والتقارير عنها (26) .

عرفها أحد الكتاب بأنها (درجة دقة المعلومات التي يوفرها المراجع للمستثمرين الناتجة عن التزامه بالمعايير المهنية أثناء أدائه لعملية المراجعة) .

كما يرى البعض بأنها (مجموعة من الصفات والحقائق الكلية للمنتج أو الخدمة التي تكشف عن مقدار تصاعد إشباع حاجات معينة ، وأنها حصول ملائمة المنتج أو الخدمة على إشباع حاجات ورغبات المستهلك) (27).

يتفق الباحث في تعريف الجودة مع الاتجاه الذي يرى أن مفهوم جودة المراجعة من المفاهيم المثيرة للجدل ولم يستقر الفكر المحاسبي على تعريف معين وواضح لهذا المفهوم ، حيث أن تحديد جودة الخدمات بشكل عام أصعب من تحديد جودة المنتجات الملموسة ، كما أن خدمة المراجعة ليست من الخدمات العادية التي يستفيد منها طرف واحد ، وإنما أطراف عديدة وغير معروفة للمراجعين أنفسهم ، مما يخلق تعارض مصالح بين هذه الأطراف .

الأبعاد الأساسية لجودة المراجعة :

وفقاً لمفهوم جودة المراجعة السابق إيضاحه ، يجب أن يتصف الرأي المهني للمراجع بخصائص تشبع حاجات مستخدمي القوائم المالية ، والرأي المهني للمراجع نتاج أداء عملية المراجعة وفق المعايير المهنية ، ويجب أن تؤخذ احتياجات مستخدمي القوائم المالية عند صياغة المعايير المهنية ، والتحقق من الالتزام بها عند أداء عملية المراجعة والتقارير عنها ، لذلك تتمثل الأبعاد الأساسية لجودة المراجعة في المحددات التالية (28):

1- معرفة حاجات مستخدمي القوائم المالية

تتمثل حاجات مستخدمي القوائم المالية في معرفة المحتوى الإخباري للقوائم المالية للمنشأة ، فهم يتوقعون من المراجع أن يكشف كافة الأخطاء والمخالفات والغش ، ويعطي رأيه تأكيداً كاملاً بخلو القوائم المالية منها ، وأن يقرر المراجع عن مقدرة المنشأة على الاستمرار والوفاء بالتزاماتها والإنذار المبكر بفشل انهيار المنشأة ، واكتشاف التصرفات غير القانونية للعملاء والإفصاح عنها وإبلاغ السلطات المختصة .

2- ترجمة حاجات مستخدمي القوائم المالية إلى معايير مهنية :

يتم تعيين حاجات مستخدمي القوائم المالية ثم ترجمتها إلى معايير قابلة للتفسير والفهم والتطبيق من جانب الممارسين ، وتقع مسؤولية ذلك على المنظمات المهنية المشرفة على مهنة المراجعة ، وتضع نشرات معايير المراجعة (SASS) الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) في اعتبارها احتياجات مستخدمي القوائم المالية عند صياغة وإصدار معايير المراجعة ، حيث طلبت نشرات معايير المراجعة (SASS) من المراجع أن يأخذ في اعتباره احتياجات مستخدمي القوائم المالية عند تحديد مستوى الأهمية النسبية والمخاطر ، ومستوى الإفصاح ، وجوهرية الأخطاء والمخالفات ، وذلك بأن يكون التحديد مبنياً على مقدار تأثيرها في قرار مستخدمي القوائم المالية .

3- التزام مكاتب المراجعة بالمعايير المهنية :

لا يكفي التعرف على احتياجات مستخدمي القوائم المالية وترجمتها إلى معايير مهنية بل يجب كذلك استكمالاً للأبعاد الأساسية لجودة المراجعة - التحقق من التزام مقدمي خدمات المراجعة بهذه المعايير في كل مراحل أداء عملية المراجعة التي يقومون بها ، وإدراكاً من المهنة بأهمية هذا البعد ، فقد طالبت مكاتب المراجعة تصميم نظام فعال لرقابة الجودة يرمى إلى توفير التحقق المعقول من أن المعايير المهنية يتم الالتزام بها في تنفيذ عملية المراجعة⁽²⁹⁾.

العوامل التي تؤدي إلى تحسين جودة الأداء في المراجعة :

عرض أحد الكتاب بعض العوامل التي تؤدي إلى تحسين جودة الأداء في المراجعة وهي⁽³⁰⁾:

1- الاختيار الصحيح للمراجعين الذين يستطيعون انجاز العمل أفضل من غيرهم وتوجيههم للوظائف التي تناسب قدراتهم .

2- العناية بتدريب المراجعين على كل مستحدث في طرق العمل مع إتاحة فرص الترقى .

3- توفير بيئة العمل المناسبة للمراجعين ، وتزويدهم بالأدوات والمواد التي تمكنهم من العمل بكفاءة عالية وبحد أدنى من الجهد .

4- أهمية اختيار القادة في مكتب المراجعة نظراً لدورهم في التأثير في سلوك المراجعين

4- تنمية مفهوم الرقابة الذاتية لدى المراجعين القائمين بعملية المراجعة ، بما يؤدي إلى زيادة كفاءتهم في

العمل⁽³¹⁾ .

الأطراف المهمة بجودة المراجعة :

إن جودة المراجعة تعني تحقيق مجموعة من الفوائد لكل الأطراف المهمة بعملية المراجعة كما يلي (32) :

1- عملاء المراجعة :

هي الوحدات الاقتصادية محل المراجعة ، حيث تعني المراجعة بالنسبة لهم مقدار الثقة في قوائمها المالية ، مما ينعكس على استقرار أوضاعهم المالية والاقتصادية وكذلك استقرار الأوراق المالية في البورصة وزيادة قدرتهم في الحصول على الائتمان .

2- الأطراف المهمة بالوحدة الاقتصادية :

تعني جودة المراجعة بالنسبة لهم درجة الثقة المكتسبة لديهم في القوائم المالية لتلك الوحدات ، والتي يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المختلفة .

3- مكاتب المراجعة :

تتبعكس جودة الخدمات المقدمة منهم على زيادة عوائدها الاقتصادية وتحسين أوضاعهم التنافسية .

خامساً : الدراسة الميدانية

يحتوي هذا الجزء على إجراءات البحث الميدانية ، والأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث ، بالإضافة لاختبار فرضيات البحث .

مجتمع وعينة البحث :

أجري هذا البحث على عينة من مستخدمي التقارير المالية والأكاديميين في مجال المحاسبة والمراجعة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (50) استمارة على عينة الدراسة وبلغت نسبة الردود (90%) .

المعالجات الإحصائية :

لتحليل بيانات البحث استخدم الباحث الأدوات الإحصائية التالية :

1 - إجراء اختبار الثبات لأسئلة الاستبانة وذلك باستخدام كل من :

أ . اختبار الصدق الظاهري :

تم استخدامه للتحقق من أن العبارات التي استخدمت للقياس تقيس مفهوماً معيناً بالفعل ولا تقيس أبعاداً أخرى .

ب _ معامل ألفا كرونباخ :

تم استخدامه لقياس الاتساق الداخلي لعبارات البحث للتحقق من صدق الأداء .

2 _ أساليب الإحصاء الوصفي :

تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي وذلك لوصف خصائص مفردات عينة البحث من خلال التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري .

3 - اختبار كاي تربيع :

تم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة عند مستوى معنوية 5% ويعني ذلك أنه إذا كانت قيمة (كاي تربيع) المحسوبة عند مستوى معنوية أقل من 5% يرفض فرض العدم وهذا يعني (وجود فروق ذات دلالة معنوية وتكون الفقرة إيجابية) . أما إذا كانت قيمة (كاي تربيع) عند مستوى معنوية أكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم ومن ثم عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وتكون الفقرة سلبية.

ثبات وصدق أداة البحث :

للتحقق من الثبات الإحصائي للإستبانة أتبع الباحث طريقة ألفا كرونباخ ويتم التحقق من الصدق الإحصائي عن طريق الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ ، وكان الثبات والصدق الذاتي كما هو موضح أدناه.

نتائج اختبار الثبات والصدق لعبارات فروض البحث

لفروض	عدد العبارات	اختبار الثبات	ختبار الصدق
الفرضية الأولى	10	0.86	0.93
الفرضية الثانية	10	0.82	0.91

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2015 م .

التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى

العبارة	وافق بشدة		وافق		حايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	سبة	عدد	سبة	عدد	سبة	عدد	سبة	عدد	سبة
لمعرفة الكافية بالمعايير المحاسبية الدولية	22	48.9	21	46.7	1	2.2	1	2.2	0	0
لتزام فريق العمل بمعايير المراجعة الدولية	21	46.6	22	49	2	4.4	0	0	0	0
لمعرفة الجيدة لفريق المراجعة بنشاط ميل	21	46.7	23	51.1	1	2.2	0	0	0	0
لتدريب والتعليم المستمر للمراجعين	23	51.1	20	44.5	2	4.4	0	0	0	0
لاستفادة من وسائل التقنية الحديثة تركيز عليها في انجاز أعمال المراجعة	21	46.7	20	44.4	3	6.7	1	2.2	0	0
حصول المراجع على شهادة مهنية	23	51.1	18	40	4	8.9	0	0	0	0
لالتزام بقواعد وآداب سلوكيات مهنة راجعة	21	46.7	21	46.7	3	6.6	0	0	0	0
لخبرة العملية لفريق العمل في مجال راجعة	24	54	18	40	2	4.4	1	2.2	0	0
لتركيز على مراقبة الجوانب الأخلاقية	20	44.4	21	46.7	3	6.6	1	2.2	0	0
ستقلال المراجع مظهراً وجوهراً	24	53.3	18	40	2	4.4	1	2.2	0	0
جميع العبارات	220	48.9	202	44.9	23	5.1	5	0.1	0	0

يتضمن الجدول ما يلي:

- 1/ أنغالبية أفراد العينة يوافقون على المعرفة الكافية بالمعايير المحاسبية الدولية حيث بلغت نسبتهم (95.6%) وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.2%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2.2%).
- 2/ أنغالبية أفراد العينة يوافقون على التزام فريق العمل بمعايير المراجعة الدولية حيث بلغت نسبتهم (95.6%) وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.4%).
- 3 / أنغالبية أفراد العينة يوافقون على المعرفة الجيدة لفريق المراجعة بنشاط العمل حيث بلغت نسبتهم (97.8%) وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.0%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2.2%).
- 4/ أنغالبية أفراد العينة يوافقون على التدريب والتعليم المستمر للمراجعين حيث بلغت نسبتهم (95.6%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.4%).
- 5 / أنغالبية أفراد العينة يوافقون على الاستفادة من وسائل التقنية الحديثة والتركيز عليها في إنجاز أعمال المراجعة حيث بلغت نسبتهم (91.1%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.2%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.7%).
- 6/ أنغالبية أفراد العينة يوافقون على حصول المراجع على شهادة مهنية حيث بلغت نسبتهم (91.1%) في حين بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.0%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8.9%).
- 7/ أنغالبية أفراد العينة يوافقون على الالتزام بقواعد وأدب سلوكيات مهنة المراجعة حيث بلغت نسبتهم (93.4%)، حين بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.6%).
- 8 / أنغالبية أفراد العينة يوافقون على الخبرة العملية لفريق العمل لمجال المراجعة حيث بلغت نسبتهم (85%)، كما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.2%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.4%).
- 9 / أنغالبية أفراد العينة يوافقون على التركيز على مراقبة الجوانب الأخلاقية حيث بلغت نسبتهم (91.1%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.2%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.6%).
- 10/ أنغالبية أفراد العينة يوافقون على استقلال المراجعين وأجورهم حيث بلغت نسبتهم (93.3%)، كما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.2%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.4%).
- 11 / أنغالبية أفراد العينة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس (فرضية الدراسة الأولى) حيث بلغت نسبتهم (93.8%)، وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5.1%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (1.0%).

التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية

لعبارة	وافق بشدة	وافق	حايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
--------	-----------	------	------	----------	---------------

عدد	سبة	عدد	سبة	عدد	سبة	عدد	سبة	عدد	سبة	عدد	سبة
28	62.2	15	33.3	2	4.4	0	0	0	0	0	0
28	62.2	15	33.3	2	4.4	0	0	0	0	0	0
22	48.9	20	44.4	3	6.7	0	0	0	0	0	0
22	48.9	21	46.7	2	4.4	0	0	0	0	0	0
20	44.4	20	44.4	5	11.2	0	0	0	0	0	0
16	35.5	22	48.9	6	13.3	1	2.2	0	0	0	0
13	28.9	19	42.2	9	20	4	8.9	0	0	0	0
15	33.3	19	42.2	9	20	1	2.2	1	2.2	2.2	2.2
15	33.3	18	40	8	17.8	3	6.7	1	2.2	2.2	2.2
20	44.4	22	48.9	2	4.4	1	2.2	0	0	0	0
199	44.2	191	42.4	48	10.7	10	2.2	2	0.5	0.5	0.5

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان، 2015م.

يتضح من الجدول ما يلي:

- 1/ أن غالبية أفراد العينة يوافقون على تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للعمال حيث بلغت نسبتهم (95.5%) ، في حين بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0%) . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.4%) .
- 2/ أن غالبية أفراد العينة يوافقون على وضع خطة فعالة لعملية المراجعة حيث بلغت نسبتهم (95.5%) ، في حين بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0%) . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.4%) .

- 3/ أنغالبية أفراد العينة يوافقون على الالتزام بإنجاز العمل حسبما هو مخطط له حيث بلغت نسبتهم (93.3%) ، في حين بلغت نسبة غير الموافقين لذلك (0%) . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.7%) .
- 4/ أنغالبية أفراد العينة يوافقون على توقيت عملية المراجعة حيث بلغت نسبتهم (95.6%) ، في حين بلغت نسبة غير الموافقين لذلك (0%) . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.4%) .
- 5/ أنغالبية أفراد العينة يوافقون على تقويم إمكانية استخدام أسلوب العينات الإحصائية في المراجعة حيث بلغت نسبتهم (88.8%) ، في حين بلغت نسبة غير الموافقين لذلك (0%) . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.2%) .
- 6/ أنغالبية أفراد العينة يوافقون على التخطيط والإشراف على المساءدين في أثناء العمل حيث بلغت نسبتهم (84.4%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين لذلك (2.2%) . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.3%) .
- 7/ أنغالبية أفراد العينة يوافقون على إعادة توزيع فريق العمل على مهامها آخر في أثناء العمل حيث بلغت نسبتهم (71.1%) ، في حين بلغت نسبة غير الموافقين لذلك (8.9%) . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20%) .
- 8/ أنغالبية أفراد العينة يوافقون على مراقبة الخطوات التي تتبعها المراجع في أثناء المراجعة حيث بلغت نسبتهم (75.5%) ، في حين بلغت نسبة غير الموافقين لذلك (4.4%) . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20%) .
- 9/ أنغالبية أفراد العينة يوافقون على قدرة المراجع على إعطاء إجابة عن الاستفسارات الموجهة إليهم من الجهة التي قامت بتعيينهم في أثناء هذا اقشة التقرير حيث بلغت نسبتهم (73.3%) ، في حين بلغت نسبة غير الموافقين لذلك (8.9%) . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.8%) .
- 10/ أنغالبية أفراد العينة يوافقون على قدرة المراجع على التواصل مع رؤساء الوحدات التنفيذية الخاضعة للمراجعة حيث بلغت نسبتهم (93.3%) ، في حين بلغت نسبة غير الموافقين لذلك (2.2%) . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.4%) .
- 11/ أنغالبية أفراد العينة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس (فرضية الدراسة الثانية) حيث بلغت نسبتهم (86.6%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين لذلك (2.6%) . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.7%) .

الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى

لعبارة	لأنحراف المعياري	لمتوسط	لدلالة	لترتيب
لمعرفة الكافية بالمعايير المحاسبية الدولية	0.629	4.44	واقف بشدة	5
لتزام فريق العمل بمعايير المراجعة الدولية	0.572	4.43	واقف بشدة	6
لمعرفة الجيدة لفريق المراجعة بنشاط العمل	0.584	4.45	واقف بشدة	4
لتدريب والتعليم المستمر للمراجعين	0.564	4.49	واقف بشدة	1

9	وافق بشدة	4.40	0.634	لاستفادة من وسائل التقنية الحديثة والتركيز عليها في جاز أعمال المراجعة
8	وافق بشدة	4.41	0.596	حصول المراجع على شهادة مهنية
7	وافق بشدة	4.42	0.603	لالتزام بقواعد وآداب سلوكيات مهنة المراجعة
2	وافق بشدة	4.47	0.641	لخبرة العملية لفريق العمل في مجال المراجعة
10	وافق بشدة	4.35	0.685	لتركيز على مراقبة الجوانب الأخلاقية
3	وافق بشدة	4.46	0.700	استقلال المراجع مظهراً وجوهراً
	وافق بشدة	4.43	0.620	لإجمالي

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان، 2015م.

يتضمن الجدول ما يلي :

1/ أن جميع العبارات التي تعبر عن عبارات محور (فرضية الدراسة الأولى) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذا النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات محور (فرضية الدراسة الأولى).

2/ أهم عبارات من عبارات محور (فرضية الدراسة الأولى) هي العبارة (التدريب والتعليم المستمر للمراجعين (حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.49) بانحراف معياري (0.564) تليها في المرتبة الثانية العبارة (الخبرة العملية لفريق العمل في مجال المراجعة) حيث بلغ متوسط العبارة (4.47) بانحراف معياري (0.641).

3/ أقل عبارات من حيث الموافقة هي العبارة (التركيز على مراقبة الجوانب الأخلاقية) حيث بلغ متوسط العبارة (3.61) بانحراف معياري (0.913).

4/ بلغ متوسط جميع العبارات (4.43) بانحراف معياري (0.620) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على جميع العبارات التي تقيس عبارات محور فرضية الدراسة الأولى.

الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية

للعبارات	لانحراف معياري	للمتوسط	لدلالة	لترتيب
تقييم أنظمة الرقابة الداخلية لدى العميل	0.544	4.59	وافق بشدة	1
وضع خطة فعالة لعملية المراجعة	0.556	4.58	وافق بشدة	2
لالتزام بانجاز العمل بحسب ما هو مخطط له	0.635	4.40	وافق بشدة	4
لوقيت عملية المراجعة	0.563	4.46	وافق بشدة	3
لقيام إمكانية استخدام أسلوب العينات الإحصائية في المراجعة	0.672	4.33	وافق بشدة	6
لتخطيط والإشراف على المساعدين في أثناء العمل	0.777	4.18	وافق	7
عادة توزيع فريق العمل على مهام أخرى في أثناء العمل	0.923	3.88	وافق	10
مراقبة الخطوات التي يتبعها المراجع في أثناء المراجعة	0.838	4.04	وافق	8
قدرة المراجع المسئول على الإجابة عن الاستفسارات الموجهة إليه ل الجهة التي قامت بتعيينه في أثناء مناقشة التقرير	0.947	3.97	وافق	9

قدرة المراجع على التواصل مع رؤساء الوحدات التنفيذية الخاضعة	0.658	4.36	وافق بشدة	5
إجمالي	0.711	4.28	وافق بشدة	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان، 2015م.

يتضمن الجدول ما يلي :

1/ أن جميع العبارات التي تعبر عن عبارات محور (فرضية الدراسة الثانية) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات محور (فرضية الدراسة الثانية).

2/ أهم عبارة من عبارات محور (فرضية الدراسة الثانية) هي العبارة (تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للعمال) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.59) بانحراف معياري (0.544) ، تليها في المرتبة الثانية العبارة (وضع خطة فعالة لعملية المراجعة) حيث بلغ متوسط العبارة (4.58) بانحراف معياري (0.556) .

3/ أقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (إعادة توزيع فريق العمل على مهام أخرى أثناء العمل) حيث بلغ متوسط العبارة (3.88) بانحراف معياري (0.923).

4/ بلغ متوسط جميع العبارات (4.28) بانحراف معياري (0.711) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على جميع العبارات التي تقيس عبارات محور فرضية الدراسة الثانية.

اختبار كاي تربيع دلالة الفروق لعبارات الفرضية الأولى

عبارات الفرضية	المتوسط	قيمة كاي	مستوى دلالة
المعرفة الكافية بالمعايير المحاسبية الدولية	4.44	127.6	0.000
التزام فريق العمل بمعايير المراجعة الدولية	4.43	58.1	0.000
المعرفة الجيدة لفريق المراجعة بنشاط العمل	4.45	130.8	0.000
لتدريب والتعليم المستمر للمراجعين	4.49	61.9	0.000
لاستفادة من وسائل التقنية الحديثة والتركيز عليها في انجاز	4.40	113.5	0.000
مال المراجعة			
حصول المراجع على شهادة مهنية	4.41	103.9	0.000
الالتزام بقواعد وآداب سلوكيات مهنة المراجعة	4.42	50.4	0.000
لخبرة العملية لفريق العمل في مجال المراجعة	4.47	119.9	0.000
لتركيز على مراقبة الجوانب الأخلاقية	4.35	100.5	0.000
استقلال المراجع مظهراً وجوهراً	4.46	115.3	0.000
جمالي العبارات	4.43	98.1	0.000

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان، 2015 م .

بلغت قيمة (كايتريبع) لجميع عبارات محور فرضية الدراسة الأولى (98.1) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات العبارات (4.43) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بشدة على جميع عبارات محور فرضية البحث الأولى.

ملخص نتائج فرضية البحث الأولى

فيما يلي جدول يوضح ملخص نتائج فرضية البحث الأولى

ملخص نتائج الفرضية الأولى

الفرضية الأولى	المتوسط	نسبة	قيمة	كاى	مستوى	نتيجة
	م	موافقة	بيع		معنوية	رضية
هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل فريق المراجعة ودرجة تقارير المراجعة	4.43	93.8%	98.1		0.000	قبول

مما تقدم نستنتج أن فرضية البحث الأولى والتي تنص على أن

(هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل فريق المراجعة ووجود تقارير المراجعة) يعتبر فرض مقبول بنسبة موافقة بلغت (93.8)%.

اختبار كاي تربيع دلالة الفروق لعبارات الفرضية الثانية

عبارات الفرضية	المتوسط	قيمة	كاى	مستوى	لدلالة
		بيع		معنوية	
تقييم أنظمة الرقابة الداخلية لدى العميل	4.59	79.4		0.000	قبول
وضع خطة فعالة لعملية المراجعة	4.58	79.2		0.000	قبول
الالتزام بانجاز العمل بحسب ما هو مخطط له	4.40	43.9		0.000	قبول
توقيت عملية المراجعة	4.46	60.8		0.000	قبول
تقديم إمكانية استخدام أسلوب العينات الإحصائية في المراجعة	4.33	32.6		0.000	قبول
التخطيط والإشراف على المساعدين في أثناء العمل	4.18	79.1		0.000	قبول
عادة توزيع فريق العمل على مهام أخرى في أثناء العمل	3.88	33.7		0.000	قبول
مراقبة الخطوات التي يتبعها المراجع في أثناء المراجعة	4.04	103.4		0.000	قبول
قدرة المراجع المسئول على الإجابة عن الاستفسارات الموجهة إليه من جهة التي قامت بتعيينه في أثناء مناقشة التقرير	3.97	85.9		0.000	قبول
قدرة المراجع على التواصل مع رؤساء الوحدات التنفيذية الخاضعة	4.36	117.3		0.000	قبول
جمالى العبارات	4.28	71.5		0.000	قبول

المصدر: إعداد الباحثين لاعتماد علي بيانات الاستبيان، 2015 م .

بلغت قيمة (كايتربيع) لجميع عبارات محور فرضية البحث الثانية (71.5) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات العبارات (3.96) والوسط الفرضي للدراسة (4.28) ولصالح الموافقين بشدة على جميع عبارات محور فرضية البحث الثانية.

ملخص نتائج فرضية البحث الثانية

فيما يلي جدول يوضح ملخص نتائج فرضية البحث الثانية

ملخص نتائج الفرضية الثانية

الفرضية الثانية	المتوسط	سبة	قيمة	كاي	مستوى	النتيجة
	بام	موافقة	بيع		معنوية	
هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراء الأعمال و داني وجود تقارير المراجعة	4.28	86.6%	71.5	0.000		قبول

مما تقدم نستنتج أن فرضية البحث الثانية والتي نصت لـ

(هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراء الأعمال الميداني وجود تقارير المراجعة) يعتبر فرض مقبول بنسبة موافقة بلغت (86.6%).

سادساً : النتائج والتوصيات

1- النتائج :

بعد استعراض الجانب النظري للبحث والدراسة الميدانية توصل الباحث إلى الآتي :

النتائج العامة :

- يحظى تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية بأهمية بالغة من الوجهة التشريعية والمهنية ويتجلى ذلك واضحاً من تعدد التشريعات التي تعدده مطلباً أساسياً ولا تصح القوائم المالية بدونه ، وباعتباره الوسيلة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها في الاتصال بين المراجع الخارجي ومستخدمي القوائم المالية .

نتائج البحث الميدانية :

تناولت فرضيات الدراسة أثر بعض العوامل في جودة تقارير المراجعة وجاءت نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات كما يلي :

أ- بنسبة موافقة بلغت 93.8% تحققت جميع عبارات الفرضية القائلة بأن " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل فريق المراجعة وجودة تقارير المراجعة " وتتمثل أهم نتائج اختبار الفرضية في الآتي:

- التعليم والتدريب المستمر للمراجعين له تأثير في جودة تقارير المراجعة .
- الخبرة العملية لفريق عمل المراجعة في مجال المراجعة تؤثر في جودة تقارير المراجعة .
- استقلال المراجع مظهراً وجوهراً من العوامل التي تؤثر في جودة تقارير المراجعة .

- ب - بنسبة موافقة بلغت 86.9% تحققت جميع عبارات الفرضية القائلة بأن " هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات العمل الميداني وجودة تقارير المراجعة " وتتمثل أهم نتائج اختبار الفرضية في الآتي :
- تقييم أنظمة الرقابة الداخلية لدى العميل تؤثر على جودة تقارير المراجعة .
 - وضع خطة فعالة لعملية المراجعة تؤثر على جودة تقارير المراجعة .
 - توقيت عملية المراجعة المناسب يؤثر على جودة تقارير المراجعة .

2- التوصيات :

- أ - إلزام المنظمات المهنية للمراجعين على تطوير أنفسهم علمياً وعملياً على الأساليب الحديثة للمراجعة من أجل تجويد عملية المراجعة ومخرجاتها ، وإبداء رأي يعتمد على دراية علمية وخبرة عملية .
- ب - العمل على توفير نظام رقابة في مكاتب المراجعة ممثل في مراجعة النظير لتأكيد على التزام منشأة المراجعة بمعايير الجودة وقواعد السلوك المهني .
- ج - إلزام رؤساء الوحدات التنفيذية الخاضعة للمراجعة من قبل المنظمات المهنية على توفير سبل التواصل للمراجع معهم من أجل تجويد عملية المراجعة ومخرجاتها .

هوامش الدراسة :

- 1/ إبراهيم طه عبد الوهاب ، المراجعة _ النظرية العلمية والممارسة المهنية ، جامعة المنصورة ، المنصورة ، 2004م ، ص 49 .
- 2/ إبراهيم نادر شحاتة خاطر ، مدخل مقترح لتحسين عمليات المراجعة الخارجية من منظور نظرية النظم ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد الخامس ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 1991م ص ص 121 - 122 .
- 3/ إبراهيم مذكور ، المعجم الوسيط ، ط3 ، معجم اللغة العربية ، بيروت ، 1985م ، ص 105 .
- السعودية ، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1995م ، ص ص 36 - 58 -
- 4 - Jenny , g , and l. s. jean . 2002 "the in flounce of corporate governance mechanisms on the quality of financial reporting and auditing perceiving of auditors and directors in Singapore " accounting and finance , vol.42 . no .3 .November 2002.
- 5/خالد راغب الخطيب ، ود. عبد الوهاب نصر علي ، المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004م ، ص 381.

- 6/ سوسن عبد الفتاح محمد أبو الجود ، دراسته تحليله لأثر العوامل التنظيمية لمكتب المراجعة المساهمة بجمهورية مصر العربية- دراسته تطبيقية على الشركات الصناعية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة وإداره الاعمال ، جامعه حلوان ، 2000م ، ص 20.
- 7/ د . سيد عبد الفتاح صالح حسن ، مؤشرات الاستدلال على جودة المراجعة - مدخل مقترح ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثالث ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 1998م ، ص 208 .
- 8 / سيد عبد الفتاح صالح حسن ، مرجع سابق ، ص 209 .
- 9/ عادل محمود عبده سالم ، إطار مقترح لرفع كفاءة وفعالية الأداء المهني لمراقب الحسابات ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، 2006م .
- 10/ عبد الوهاب نصر علي ، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال - المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العلمية في ضوء معايير المراجعة المصرية الدولية الأمريكية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001م ، ص 50
- 10/ عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد، خصائص جودة المراجعة - دراسة ميدانية للمحيط المهني في
- 12 / عبد الستار أبو غدة ، مسؤولية المراجع وسلوكياته في ضوء القواعد الفقهية، (د.م: د . ن ، 1998م).
- إلفين اريك ، جيمس لويك ، المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة محمد محمد عبد القادر ، مراجعة احمد حامد حجاج ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2002م ، ص 195.
- 13/ متولي محمد الجمل ، عبد المنعم محمود ، المراجعة الإطار النظري والتطبيقي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1976م ، ص 12 .
- 14/ محمد السيد محمد الصغير ،أثر خصائص الوحدة الاقتصادية على جوده المراجعة الخارجيه - دراسته تطبيقية ، مجله الفكر المحاسبى ، العدد الثلاثون ، كلية التجارة جامعه الإسكندرية ، 2012.
- 15/ محمد سمير الصبان ، أصول المراجعة بين النظرية والممارسة والتطبيق ، دار النهضة العربية للنشر ، بيروت ، 1988م ، ص 20 .
- 16/ محمد سمير الصبان ، مرجع سابق ، ص 24 .
- 17/ محمد سمير الصبان ، مرجع سابق ، ص 19. 25
- 18 محمد عبد العزيز حجازي ، إطار مقترح لمحتويات تقرير المراجعة التفصيلي لمراقبي الحسابات ، مجلة آفاق جديدة ، العدد الأول ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، يناير 1999م ، ص 287 .
- 19/محمد عبد العزيز حجازي ، إطار مقترح لمحتويات تقرير المراجعة التفصيلي لمراقبي الحسابات ، مجلة آفاق جديده ، العدد الأول ، كلية التجارة ، جامعه المنوفيه ، يناير 1999م ص 287.

20/ محمد عبد الفتاح محمد إبراهيم ، إطار مقترح لتحقيق موضوعية تقرير مراقب الحسابات في ضوء ممارسة إدارة الأرباح _ دراسة ميدانية ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد الثاني ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2000م ، ص 191 .

21/ محمد عبد الفتاح الصحن ، أصول المراجعة ، د. ن ، د. م ، د. ت ، ص 35.

22/ محمد علي حماد ، عصام عبد المنعم ، المراجعة تأصيل علمي - تطبيق عملي ، مكتبة الجلاء الجديدة ، المنصورة ، 1998م ، ص 42 .

23/ محمود السيد الناعى ، دراسات فى المعايير الدولية - تحليل وإطار للتطبيق ، د. ن ، النصورة 2000م ، ص.

24/ وليم توماس ، أمرسون هنكي ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، تعريب احمد حامد حجاج ، مراجعة كمال الدين سعيد ، دار المريخ ، 1989م ، ص 52.

25/ وليم توماس ، امرسون هنكي ، مرجع سابق ، ص 58 .

26/ وليم توماس ، امرسون هنكي ، مرجع سابق ، ص 59 .

27/ وليم توماس ، امرسون هنكي ، مرجع سابق ، ص 59 .

28/ متولي محمد الجمل ، عبد المنعم محمود ، مرجع سابق ، ص ص 47 - 48 .

29/ وليم توماس ، امرسون هنكي ، مرجع سابق ، ص 64.

30/ متولي محمد الجمل ، عبد المنعم محمود ، مرجع سابق ، ص 49 .

Gary Colbert and Dennis marry, "the Association Between Auditor , Quality31/ and Auditor size " : An analysis , vol . 13 , No. 2 , 1998 , p140

Spatial Analysis of Health Services In Kassala State

أ. د/ عوض حاج علي

د/ مناهل إدريس أدروب عنجة

المستخلص

تناولت هذه الدراسة موضوع التحليل المكاني للخدمات الصحية في ولاية كسلا ومحلياتها. الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو تحليل واقع التوزيع المكاني للخدمات الصحية و مدي كفاءتها وملاءمتها لمعايير التخطيط المكاني التي تلبي حاجات المجتمع المحلي في ولاية كسلا. وإتبعنا الدراسة في منهجيتها المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بالإرتكاز علي نتائج المسح الميداني الشامل للخدمات الصحية العامة بالمستشفيات والمراكز الصحية والصيديات في منطقة الدراسة ، بالإضافة إلي المخطط الهيكلي لمنطقة الدراسة كأساس في تعيين المحليات وتوزيع السكان والمؤسسات الصحية عليها . أظهرت نتائج التحليل أن الخدمات الصحية الأولية ، تعاني من سوء التوزيع وعدم كفايتها ، مما يسبب ضغط علي الخدمة ويؤثر سلباً في الصحي للسكان. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات ، كان أهمها إنشاء مستشفى عام في كل محلية في منطقة الدراسة ، لتخفيف ضغط الخدمة . كما أوصت الدراسة بضرورة العمل علي تطوير هذه المؤسسات من النواحي العمرانية والإدارية وحاجات البشرية والتجهيزات الطبية الفنية لتخفيف الضغط علي هذه المؤسسات وتقديم خدمة أفضل للمواطن . كما أوصت الدراسة بتطوير قاعدة البيانات المتعلقة بالمؤسسات الصحية لدي وزارة الصحة لتسهيل المتابعة والإشراف والتخطيط حيث إن الأرشيف الموجود حالياً تقليدي ولا يحقق الحد الأدنى المطلوب للتخطيط المستقبلي . وكذلك وجوب إنشاء وحدة إدارة مكانية تابعة لدائرة التخطيط الصحي في وزارة الصحة السودانية لتعمل علي جمع المعلومات وإنشاء قاعدة بيانات مكانية للخدمات الصحية في ولاية كسلا ، لتكون بمثابة ركائز للخطة الصحية الوطنية السودانية القادمة .

Abstract

This study was to address the issue of spatial analysis of health services in kassala state , The main objective of this study is to analyze the current spatial distribution of health services and their suitability for spatial planning standards that meets the needs of the community in the kassala state . The methodology of study followed the descriptive and analytical approach based on the results of the results of a comprehensive field survey carried out by author for public health services , hospital and health centers , including the health center and pharmacies in the study area , in

addition to the current structural plan of the city's a basis to identify planning areas , and calculating the area and the population

distribution .The result of the analysis showed that health services, especially with regard to primary health care centers and pharmacies in the study area suffer from poor and inadequate distribution , causing pressure on the service and adversely affect the level of health of the population .

The study recommended a number of recommendations , the most important was the establishment of a general hospital in the region , since the existing governmental general hospital in kassala state is the only hospital in the governorate of kassala state , which is not subject to horizontal expansion in accordance with the planning standards and suffering from the pressure of service by up to approximately twice the currently available capabilities . In addition , the study recommended the necessity of the development of these centers in terms of their physical , administrative , human needs , and technical and medical equipment to ease pressure on the centers and provide better service to citizens. Finally , the study recommended the development of the database in the Ministry of Health in order to facilitate follow – up, supervision and planning . where the existing archive is primitive and dose not achieve the minimum required level for future planning .

المقدمة :

تعد أهمية الخدمات الصحية لأي مجتمع مدني التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد، باعتبارها من المستلزمات الأساسية للسكان، وقد حظيت هذه الخدمات مكانة كبيرة في كثير من الدول، لأن تطور الخدمات الصحية دليل على قدرة البلاد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكي يؤدي المجتمع عواطفه بكفاءة عالية يتطلب هذا الأمر توزيعاً مكانياً عادلاً للخدمات الصحية بشكل يتلاءم مع كثافة السكاني محلياً والولاية، وتأتي أهمية دراسة مؤسسات الصحة العامة لإرتباطها بحياة السكان بما تقدمه من خدمات تنمى بها حياة السكان. تعد ولاية كسلا واحدة من المراكز الحضرية المهمة التي يشهد مجتمعها زيادة مستمرة في سكانها . ونظراً لأهمية خدمات مؤسسات الصحة العامة لأنها جزء من الخدمات الصحية المقدمة في الولاية، ولارتباطها المباشر بالسكان بما تقدمه من خدمات (علاجية وقائية) ضمن الرقعة الجغرافية للمؤسسة الصحية ولمختلف الفئات العمرية، فضلاً عن ارتباطها بالدولة بوصفها مسؤولاً ولعلنا نأخذ من خدماتها لأفراد المجتمع. ولحاجة الولاية إلى دراسة علمية مستفيضة عن واقع التوزيع المكاني لهذه المؤسسات، ومعرفة أحوالها البشرية، فقد جاءته هذه الورقة لتلقي الضوء على هذا القطع الحيوي ومناقشة مشاكله، وقياس مدى كفاءة التوزيع المكاني في ضوء المعايير المعتمدة في الدولة .

المشكلة:

تتمثل المشكلة في تدهور كفاءة التوزيع المكاني لمؤسسات الصحة العامة في ولاية كسلا بما ينسجم مع كثافة السكان بالشكل الذي يعكس تديسوت وكفاءة الخدمات الصحية في الولاية. ولأن الخدمات الصحية أحد ملامح التحضر في المجتمعات المعاصرة التي تعكس درجة التحضر لذلك فإن دراسة المراحل التطورية والمتغيرات المكانية للخدمات من شأنها أن تسهم في فهم خصائصها المكانية بهدف وضع تصور مستقبلي لتنميتها وتحقيق أفضل مستوى للاستفادة منها، ويركز موضوع الدراسة الحالية عن كيفية الاستفادة من نظم المعلومات الجغرافية في دراسة خصائص الخدمات الصحية الأولية بولاية كسلا.

الأهداف:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. معرفة كفاءة خدمات مؤسسات الصحة العامة في الولاية ومدى كفايتها، وإيجاد مكانا للخدمات الصحية، باعتبار عدمنا المعايير المحلية.
2. التوجه نحو إعدادا عدديا لتجغرافية عن مؤسسات الصحة العامة ومتغيراتها، وتحليل البيانات لإحصائية لتقديم معلومات دقيقة لمتخذي القرار في مجال التخطيط الصحي.
3. تعرف نمط التوزيع المكاني لمراكز الصحة العامة في ولاية كسلا باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS).
4. التوزيع المكاني النوعي والكمي للمؤسسات الصحية الحالية في منطقة الدراسة.
5. تحليل التباين المكاني لخصائص المؤسسات الصحية.
6. تقديم من الخدمات الصحية في منطقة الدراسة ووضع توصيات تتيح لمتخذي القرار تحقيق المثلي من الخدمات الصحية الأولية.

الاهمية :

نظراً لأهمية خدمات مؤسسات الصحة العامة في الولاية

الناجمة من ارتباطها بحياة السكان، ولدور نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط الصحي فقد جاء تهذه الدراسة لاعتبارا تعدتأههما:

1. عدم وجود دراسات تعليمية أكاديمية عن موضوع الدراسة وتناول منطقة الدراسة.
2. غياب استخدام نظم المعلومات الجغرافية في دراسة التوزيعات المكانية ومعالجة العلاقات المكانية وإعداد الخرائط الصحية لمنطقة الدراسة.

فرضيات الدراسة :

صيغ فرضيات الدراسة بالشكل الآتي:

١ . هنا كتبنا في التوزيع المكان لمراكز الصحة العامة ومستوى كفاءتها باعتماد عدد المعايير التخطيطية المحلية .

٢ . إن تقويم كفاءة التوزيع المكان لمؤسسات الصحة العامة في ولاية كسلا يمكن أن

يتحقق باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

منهجية الدراسة:

المنهجية الأساسية للدراسة تقوم علي تحليل النظام القائم حالياً واستخدام المخططات والرسومات البيانية والخرائط .

الكلمات المفتاحية :

البيانات المكانية ، التخطيط ، المعايير التخطيطية للخدمات ، نظم المعلومات الجغرافية .

الدراسات السابقة :

تنوعت الدراسات الجغرافية المتعلقة بالخدمات الصحية وكذلك الخدمات العامة علي المستوى العالمي والمستوي المحلي ولقد تم الرجوع إليها ويمكن تصنيف هذه الدراسات إلي عدة محاور علي النحو التالي :

1. دراسات اهتمت بالتوزيع الجغرافي للخدمات الصحية بالاعتماد علي الأساليب الإحصائية ، ومن أهمها : دراسة شنايدر (Schneider,1967) ودراسة أبرناثي وآخرون (Abernathy et al,1978) ، ودراسة هتزل (Hetzel,1978) ، ودراسة فيليبس (Phillips) ، ويميز هذه المجموعة من الدراسات محاولة النهوض بالخدمات الصحية من خلال تخطيط المواقع ، ودراسة خصائص المستفيدين منها ، وتحليل العوائق التي تؤثر في كفاءة الخدمات الصحية وفعاليتها ، ودراسة هذه العوائق . [1]

2. دراسات إهتمت بالتوزيع المكاني للخدمات الصحية علي أساس معدلات نمو السكان وتطور أعداد مراكز الخدمات الصحية وحجم قوة العمل فيها ، ومن أهمها دراسة تيلور (Taylor,1982) ، وقد ركزت علي مشكلة التباين في توزيع الخدمات العامة وسهولة الوصول إليها ، وبخاصة في المناطق الريفية ، ويؤكد أهمية دراسة التوزيع المكاني للرعاية الصحية ما ذكره كل من شانون ودفر (Shannon & Dever ,1974) من أن التوزيع المكاني الكمي والنوعي لمصادر الخدمات الصحية يعد من أساسيات تقديم الخدمات الصحية الفاعلة . [2]

ولم تبقي دول العالم النامي بعيدة عن الدراسات المتعلقة بالخدمات الصحية ، وبخاصة تقويم وضع الخدمات ومقارنتها مع الدول المتقدمة ، ومن ثم استخلاص المعوقات ووضع الحلول لتتبعها ، ومن أهم هذه الدراسات :

3. دراسة جستلر (Gesler ,1984) التي أبرزت خصائص الخدمات الصحية في الدول النامية ، ودراسة أنيس (Annis,1981) حول الخدمات الصحية في جواتيمالا . [3]

4. ودراسة عام (1980) حول سياسات الخدمات الصحية وتنمية القوة البشرية الصحية في باكستان .

5. وعلي المستوى العربي ظهرت مجموعة من الدراسات الجغرافية المتعلقة بالخدمات الصحية ، وبخاصة المتعلقة بمصر ، والمملكة العربية السعودية ،ومن أهمها دراسة رمسيس جمعة (1978) حول التخطيط الصحي لمجتمع الاشتراكية والتنمية ، ودراسة الزهراني (Al-Zahrani, 1989) حول الخدمات الصحية في مكة المكرمة ، ودراسة القحطاني (Al-kahtani,1991) حول أنماط التوزيع المكاني للخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية ، ودراسة الريدي (Al-Ribdi) حول جغرافية الرعاية الصحية في السعودية ، ودراسة البشري (El-Bushra,1980) حول التوزيع الجغرافي للسكان والخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية ، ودرسته عام 1985 حول التوزيع الجغرافي للسكان والخدمات الصحية في اليمن ، ودرسته عام 1989 حول أنماط التوزيع الجغرافي وتخطيط الرعاية الصحية في السعودية إضافة إلى الدراسة التي قام بها يوسف طعماس (1986) حول التوزيع المكاني في الدراسات الجغرافية ولا سيما المتعلقة بالخدمات الصحية موضوع الدراسة الحالية ، ودراسة عبد الله الوليعي (1991) حول التوزيع الجغرافي للأمراض بالمملكة العربية السعودية مع التركيز علي العوامل المكانية التي تؤثر في توزيع الأمراض . [4]

6. وإمتدت الدراسات الجغرافية للخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية للنمذجة المكانية للخدمات الصحية في منطقة الباحة ، مثل دراسة الغامدي وآخرون (Al-Ghamdi et ,1991) كما ظهرت دراسات جيدة تتعلق بتحليل التباين الإقليمي لتوزيع الخدمات وإبراز أسبابه ومشكلاته مثل دراسة محمد القحطاني (1994) ، ودراسة أحمد الجار الله (1997)، وهناك دراسات أجريت في دولة الكويت إذ إقتصرت جهود الباحثين علي دراسة غانم سلطان (1998) حول الرعاية الصحية في دولة الكويت ،فقدم دراسة تحليلية في جغرافية الخدمات الصحية ، ودراسة سناء بوحمر وبدر الزيد (1999) المتعلقة بالخدمات الصحية في دولة الكويت وقد ركزت علي تحليل رضا المراجعين عن مستوى الخدمة في مراكز الرعاية الصحية الأولية واعتمدت علي المنهج المقارن ، وهناك أيضاً دراسة خالد الجار الله (1996) حول تطور الخدمات الصحية في دولة الكويت منذ إنشائها حتي استقلالها . [5]

7. عبدالرازق حسن إسماعيل اسحق (2008)م [6] .

وقد كانت الدراسة بعنوان الخدمات الصحية الأولية في ولاية النيل الأزرق تطورها ،خصائصها ، أنماطها وتوزيعاتها المكانية. تناقش هذه الدراسة الخدمات الصحية الأولية في ولاية النيل الأزرق تطورها وخصائصها وأنماطها وتوزيعاتها المكانية. وتهدف الدراسة إلى قياس تطور الخدمات الصحية وعلاقة ذلك بإعداد السكان ومناطق الكثافات السكانية في مختلف الوحدات الإدارية بمنطقة الدراسة، كما اهتمت الدراسة بالتوزيعات المكانية لمراكز الخدمات الصحية وتعيين المسافات التي يقطعها المستفيدون من الخدمات للوصول إلى المراكز

الصحية وكذلك معرفة درجة رضا المستفيدين من هذه الخدمات . وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية ذات العلاقة ، و تحليل البيانات عن طريق برنامج (spss) وجمع البيانات عن الخدمات الصحية في منطقة الدراسة ميدانياً واستخدم الباحث العينة العشوائية المساحية .

8. سونيا ظاهر عمر مساد (2008) م [7] .

وقد كانت الدراسة بعنوان استراتيجيات تطوير وتخطيط الخدمات الصحية في مدينة جنين في ضوء التطور العمراني للمدينة. تتبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة الملحة لدراسة قطاع الخدمات الصحية، من هنا تبدو الحاجة ملحة لدراسة قطاع الخدمات الصحية في مدينة جنين وذلك من خلال تحليل وتقييم الواقع الحالي وتحديد الإحتياجات والمتطلبات والمعوقات ومن ثم وضع بعض الإستراتيجيات والمقترحات حول التخطيط والتطوير للخدمات الصحية في ضوء التطور السكاني والعمراني للمدينة، هدفت هذه الدراسة الى ربط تطوير الخدمات الصحية في جنين بتطوير المدينة ونموها السكاني والإقتصادي والعمراني، ووضع استراتيجيات مناسبة لتطوير قطاع الخدمات الصحية في المدينة، ثمالتوصل الى النتائج الضرورية.

9. سحر عبد الكريم عبد الرحمن محمد (2008) م [8] .

وقد كانت الدراسة بعنوان تقويم الخدمات الصحية في مدينة بورتسودان (من عام 1995م – 2008م). هدفت هذه الدراسة إلي تعرف حجم الخدمات الصحية في منطقة الدراسة مقارنة بالسكان، دراسة التوزيع الحالي للخدمات الصحية، معرفة آراء المستفيدين ومدى رضائهم عن الخدمات الصحية الأولية. استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهجين الاستقرائي والاستدلالي واستخدمت الأساليب الإحصائية وتم تحليل البيانات عن طريق برنامج (spss) وتأتي أهمية هذا البحث من أهمية الخدمات الصحية للإنسان هذا بالإضافة إلي قلة الدراسات في منطقة الدراسة عن الخدمات الصحية. افترضت هذه الدراسة أن الخدمات الموجودة لا تتناسب مع أعداد السكان وأن توزيع الوحدات الصحية غير عادل، توصلت هذه الدراسة إلي عدة نتائج أهمها: بلغ معدل ما يخدمه الطبيب الواحد من السكان 30 شخصاً أما معدل السكان للسرير الواحد فقد بلغ 177 شخص لكل سرير وهذا للمستشفيات لا تخدم سكان المدينة فقط وإنما تخدم سكان الولاية بأكملها مما يشير إلي أن هناك ضغط إضافي علي الخدمات الموجودة في هذه المراكز. أوضحت الدراسة أن هناك عوامل تؤثر في درجة رضى المستفيدين من الخدمات الصحية مثل المسافة المقطوعة .

10. سليم أحمد سليم استيتة (2009) م [9] .

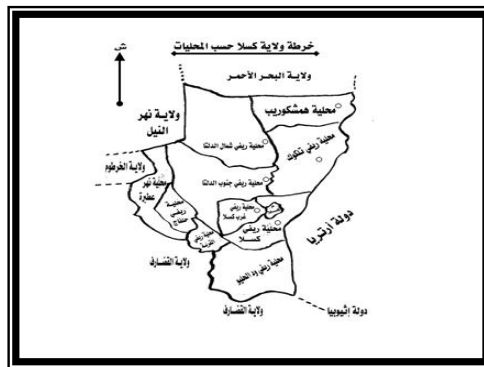
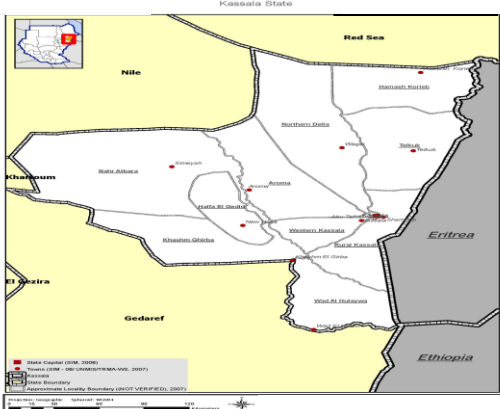
وقد كانت الدراسة بعنوان التخطيط المكاني للخدمات الصحية في مدينة طولكرم وضواحيها بإستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية. ويعتبر الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو تحليل واقع التوزيع المكاني الحالي للخدمات الصحية ومدى كفاءتها وملاءمتها لمعايير التخطيط المكاني التي تلبي حاجات المجتمع المحلي في مدينة طولكرم وضواحيها وكذلك تقديم مقترح لتوزيع مكاني أفضل. واتبعت الدراسة في منهجها المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بالإرتكاز علي نتائج التعداد السكاني الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2007م ونتائج المسح الميداني الذي قام به الباحث للخدمات الصحية في منطقة الدراسة بالإضافة إلي المخطط الهيكلي المالي لمنطقة الدراسة كأساس في تحديد الناطق التخطيطية وإحتساب مساحاتها وتوزيع السكان عليها.

11. أحمد محمد جهاد دليمي الكبسي (2009): [10]

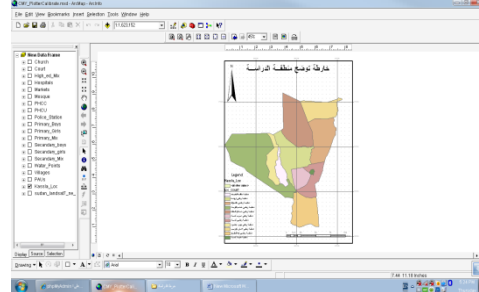
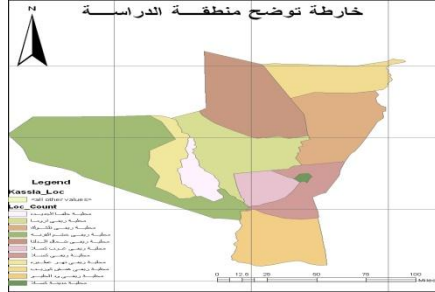
وقد كانت الدراسة بعنوان كفاءة التوزيع المكاني لمراكز الصحة العامة في مدينة الفلوجه باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. تناولت الدراسة كفاءة التوزيع المكاني لمراكز الصحة العامة في مدينة الفلوجه باستخدام نظم المعلومات الجغرافية من خلال حقل التوزيعات المكانية في برنامج (Arcgis93) لتحليل البيانات المكانية بإستخدام أسلوب المسافة المعيارية ومركز المعدل الفعلي والمركز الجغرافي المتوسط فضلاً عن إستخدام برنامج الحقة الإحصائية (spss) لتحليل العلاقة الإرتباطية بين متغيرات الخدمة الصحية.

إجراءات التحليل :

إستند التحليل علي المسح بولاية كسلا بمحلياتها (11محلية) للخدمات الصحية موضوع الدراسة ، وذلك ضمن نطاق المنطقة التي تستهدفها الدراسة ،حيث تم جمع البيانات من خلال الإستمارات ،التي شملت المستشفيات الحكومية والمستشفيات الأهلية والمراكز الصحية ومراكز الرعاية الصحية الأولية الحكومية والصيدليات . وقد تضمنت البيانات الجوانب الجغرافية والعمرائية والبيانات الصحية وطاقة المراكز الإستيعابية بما يتعلق بالمستشفيات والمراكز الصحية . إضافة إلي البيانات المتعلقة بالسكان وتوزعهم علي منطقة الدراسة ،إستناداً علي بيانات تم الحصول عليها من المركز القومي للمعلومات الصحية والإدارة العامة للتخطيط والسياسات والبحوث إستناداً علي المسح السكاني للعام 2008 م .



خريطة رقم (2) : توضح الهيكل التخطيطي لمحليات ولاية كسلا



خريطة رقم (4) : المخطط الهيكل لولاية كسلا (منطقة الدراسة)

خريطة رقم (3) : ولاية كسلا
منطقة الدراسة:

تتكون منطقة الدراسة (ولاية كسلا) من خمسة (5) أحياء (111) خريطة رقم (4) : المخطط الهيكل لولاية كسلا (منطقة الدراسة) ، ريفي كسلا ، حلفا الجديدة ، ريفي نهر عطبرة ، ريفي خشم الفرية ، ريفي ود الحليو ، ريفي اروما ، ريفي شمال الدلتا ، ريفي همشكوريب ، ريفي تلكوك).

جدول رقم (1) : يوضح النسبة المئوية لنوع السكان

النسبة المئوية لنوع السكان			حجم الاسرة	عدد السكان
الرحل	الريف	الحضر		
10.8	62.8	26.4	6.3	1881510

جدول رقم (2) : يوضح المؤشرات الديمغرافية

معدل النمو السكاني	معدل المواليد الخام	معدل الوفيات الخام	معدل وفيات الرضع	معدل الخصوبة العام	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة
2.8	31.7	10.5	56 لكل 1000	7 ولادة لكل امرأة	81 لكل 1000

جدول رقم (3) : يوضح عدد سكان ولاية كسلا خلال العام 2010م على حسب النوع الاعمار والمحليات

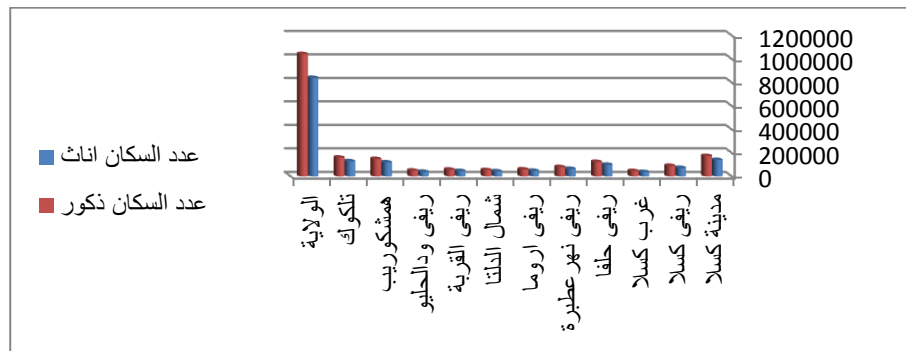
المحليات	عدد السكان			اقل من سنة	اقل من 5 سنوات	نساء في سن الانتاج
	اناث	ذكور	المجموع			
مدينة كسلا	139966	173859	313825	10670	49396	77829
ريفي كسلا	72499	90054	162553	5527	25586	40313
غرب كسلا	37216	46227	83443	2837	13134	20694
ريفي حلفا	99333	123386	222719	7572	35056	55234
ريفي نهر عطبرة	64191	79735	143926	4893	22654	35694

26790	17003	3673	108024	59845	48179	ريفي اروما
23946	15198	3283	96557	53493	43064	شمال الدلتا
25794	16371	3536	104008	57620	46388	ريفي القرية
22077	14012	3027	89020	49317	39703	ريفي ودالحليو
66555	42241	9125	268368	148676	119692	همشكوريب
71689	45499	9828	289067	160143	128924	تلكوك
466614	296150	63971	1881510	1042355	839155	الولاية

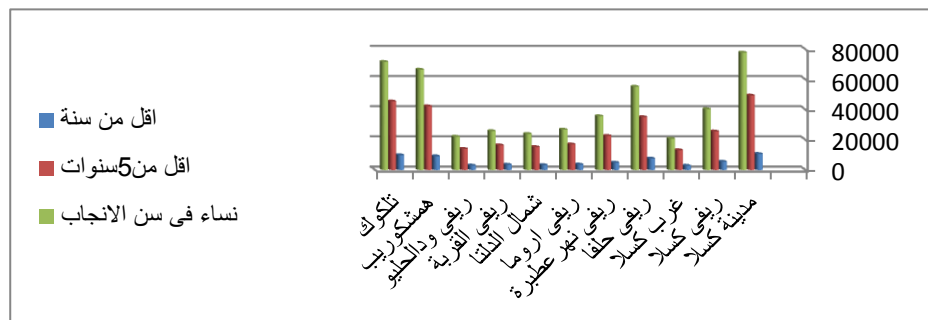
المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

معدل النمو السنوي 2.83 % ،الأطفال اقل من سنة 3.4 % ، الأطفال اقل من 5 سنوات 15.74 ،
النساء في سن الإنجاب 24.8 .

مخطط رقم (1) : عدد سكان ولاية كسلا (ذكور /اناث) على حسب المحليات



• مخطط رقم (2) : عدد سكان بالمحليات حسب فئات الاعمار :



النظام الصحي بالولاية :

• النظام الصحي المحلي (الصحة بالمحليات) :

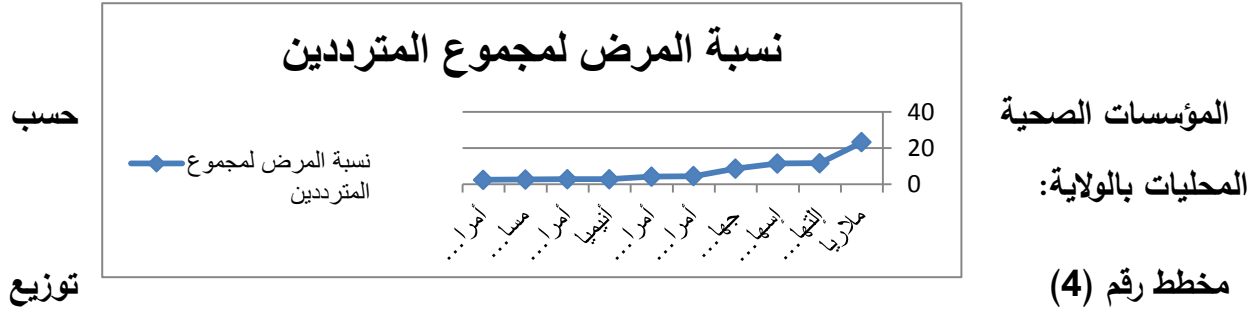
بدأت نواة تطبيق النظام الصحي في (7) محليات من محليات الولاية كسلا بتوزيع الاثاثات ووسائل الترحيل وتدريب الكوادر ويعمل النظام بصورة فعالة في محلية القرية .

جدول رقم (4) : يوضح معدلات الأمراض الانتقالية ذات الأولوية

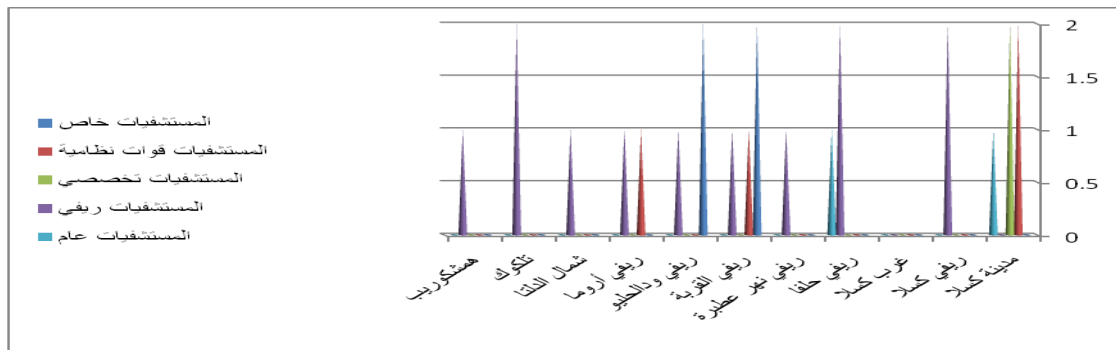
المرض	المعدل للسكان 2011
الملاريا	5.2 لكل 100.000 من السكان
الدرن	1.2 لكل 100.000 من السكان
البلهارسيا	10.3 لكل 100.000 من السكان
الأيدز	1.6 لكل 1000 من السكان

جدول رقم (6): يوضح أكثر عشرة أمراض تردداً على المؤسسات الصحية (التقرير الإحصائي 2010)

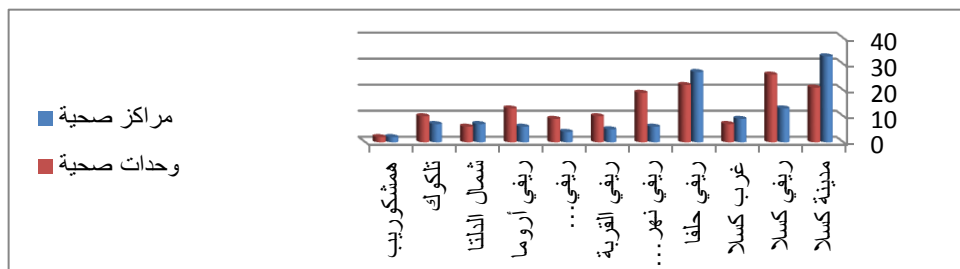
مخطط رقم (3) : نسبة المرض لمجموع المترددين



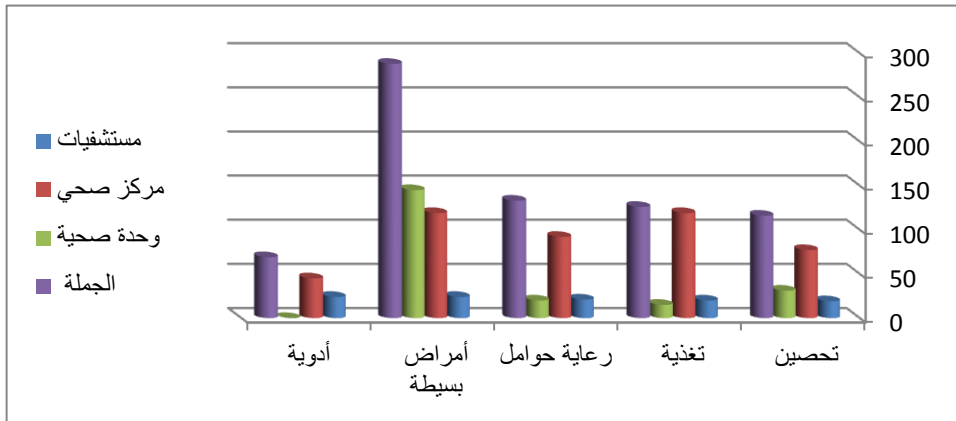
المستشفيات حسب المحليات :



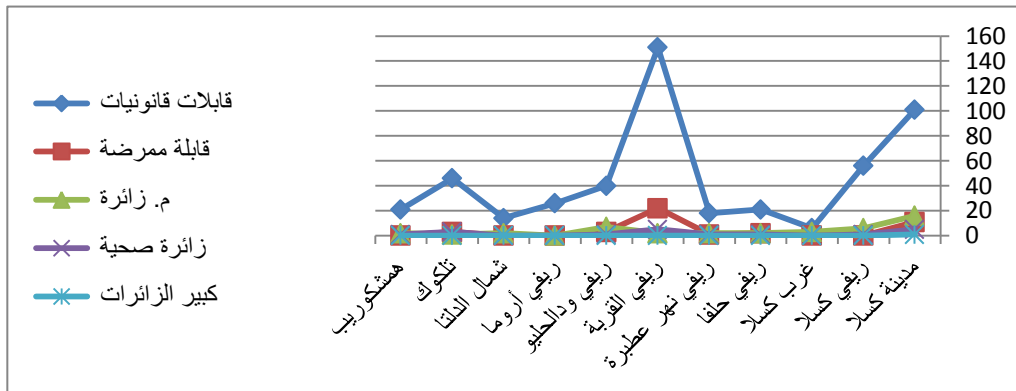
مخطط رقم (5) : توزيع المراكز الصحية والوحدات حسب المحليات :

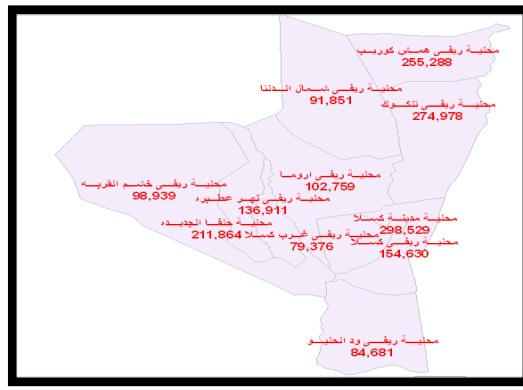


مخطط رقم (6) :يوضح التغطية بالحزم الأساسية لخدمات الرعاية الصحية الأولية الثابتة (مسح المؤسسات 2010م)



مخطط رقم (7) : توزيع كوادرات الصحة الإنجابية حسب المحليات





خريطة رقم (5): عدد السكان في منطقة الدراسة: السكان في المناطق التخطيطية في منطقة الدراسة

المصدر : المسح السكاني 2008م

من خلال الأمر (auto Lapel) تم إظهار عدد السكان في كل محلية كما هو مبين في الخريطة رقم (5) ، مصدر أعداد السكان (الجهاز المركزي للإحصاء في السودان المسح السكاني 2008) .

جدول رقم (5) : يوضح وفرة الكوادر الطبية والصحية حسب التخصص :

البيان	التغطية	المعيار
عدد الأخصائيين (49)	38,398 لكل أخصائي	50,000 لكل أخصائي
عدد الأطباء العموميين (137)	13,734 لكل طبيب	10,000 لكل طبيب
عدد المساعدين الطبيين (324)	5,807 لكل مساعد طبي	5,000 لكل م. طبي
عدد المرضى (760)	2,475 لكل مريض	2,000 لكل مريض

• هنالك عدد من المساعدين الطبيين نزلوا المعاش بالتالي نقص العدد من 376 الى 324 بنقصان 52 مساعداً، كما لا توجد تغطية للمراكز بالأطباء سوا (3) مراكز

المستشفيات بمحليات الولاية حسب التبعية يوليو /2012م :

من التحليل وجد أن عدد المستشفيات بمحليات ولاية كسلا كالاتي :

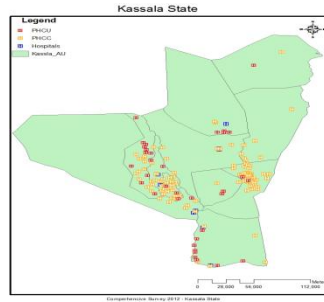
بلغ عدد المستشفيات بمحلية كسلا (8) مستشفيات و عدد (2) بمحلية ريفي كسلا و (4) بمحلية ريفي حلفا وعدد (1) بمحلية نهر و(4) بمحلية ريفي القرية ومحلية ود الحليو عدد (3)، وعدد (1) في كل من ريفي أروما وشمال الدلتا ، وعدد (2) في محليتي همشكوريب وتلكوك .

- مجموع المستشفيات العاملة (27) : مستشفيات وزارة الصحة (14) مستشفى.

قوات نظامية (5) : ((3) شرطة – (2) جيش) .خاص (8) : الهلال الأحمر(3)- اللاجئين/ هيئة الأعمال الخيرية (3)- (نقابة المعلمين (1) صندوق اغاثة المرضى الكويتي (1) .

- مجموع المستشفيات غير العاملة(1) .

لقد تم عمل (New theme) للمستشفيات والمراكز الصحية وتم تغذية البرنامج بالبيانات المتعلقة بها وتم تحديد مواقعها كما يظهر في الخريطة (6) .



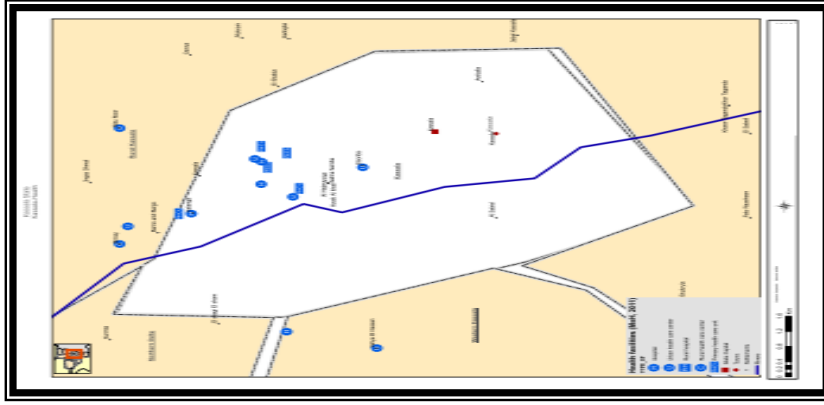
خريطة رقم (6) مواقع المستشفيات والمراكز الصحية والوحدات الصحية في ولاية كسلا

من خارطة ولاية كسلا الملاحظ أنه لا توجد عدالة في توزيع المؤسسات الصحية حيث أنها تتمركز في الوسط وتقل أو تكاد تنعدم في بعض المحليات التي بالأطراف .

تحليل النظام الصحي بالمحليات :

أولاً : محلية كسلا:قطاع الصحة :

لقد بدأ العمل بالنظام الصحي بمحلية مدينة كسلا في العام 1905م بإنشاء إستبالية كسلا وتم ترفيعها إلي مستشفى كسلا التعليمي عام 1952م إلي الآن .



خريطة رقم (7) : يوضح توزيع المؤسسات الصحية بمحلية كسلا

الوضع الراهن :

جدول رقم (6) : يوضح نوع
وعدد المؤسسات الصحية
بمحلية كسلا

نوع المؤسسة	المستشفيات	المراكز الصحية	الوحدات الصحية
العدد	5	42	7

ملحوظة: توجد عدد

(2) مستشفى تتبع الي القوات النظامية (20) مركز صحي يتبع الي جهات خاصة كما توجد مدرسة قابلات.
نقاط القوة: توجد مستشفيات ومراكز صحية كافية بالمحلية مقارنة بعدد سكان المحلية وحسب المعيار.

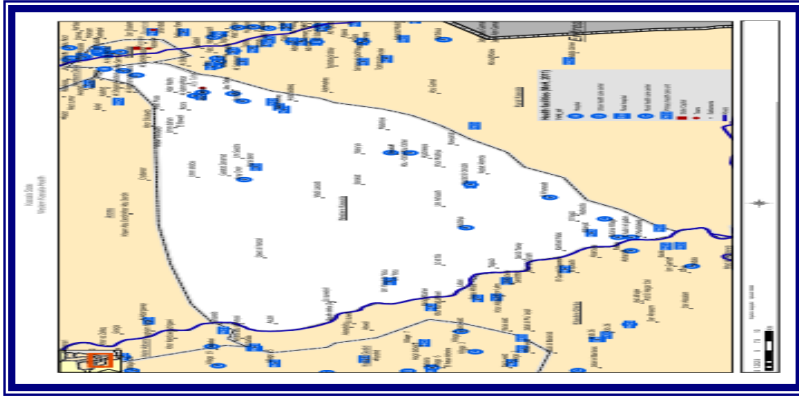
ثانياً : محلية ريفي غرب كسلا:

قطاع الصحة : الوضع الراهن :

• جدول رقم (7) : يوضح عدد ونوع المؤسسات الصحية بمحلية ريفي غرب كسلا

نوع المؤسسة	مستشفى ريفي	مركز صحي ريفي	وحدة رعاية صحية أساسية
العدد	0	7	8

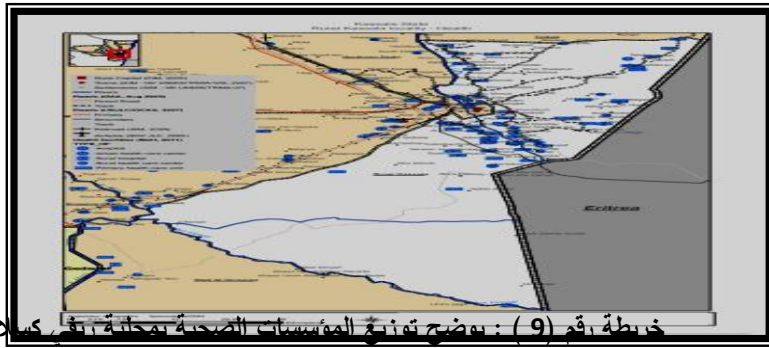
■ يوجد عدد (2) مركز صحي وعدد 4 وحدات صحية غير عاملة .يوجد عدد (2) مركز صحي تابع لمنظمة القرن الافريقي .
نقاط القوة: وجود التزام سياسي تجاه قضايا الصحة ،وجود كوادر صحية .
نقاط الضعف:تدني الوعي والسلوك الصحي .



خريطة رقم (8) : يوضح توزيع المؤسسات الصحية بمحلية ريفي غرب كسلا

ثالثاً : محلية ريفي كسلا:

الوضع الراهن : يوجد بالمحلية عدد 2 مستشفى ريفي هما (عد موسى والهلال الأحمر) . و عدد 10 مراكز صحية و 32 وحدة صحية منها 26 عاملة و 6 غير عاملة . هنالك مشاكل ومعوقات تواجه القطاع من ناحية الصحة العلاجية والوقائية . يوجد عدد 11 مؤسسة صحية بالمحلية لاتعمل (مغلقة) .



خريطة رقم (9) : يوضح توزيع المؤسسات الصحية بمحلية ريفي اروما

رابعاً : محلية ريفي اروما :

قطاع الصحة : بدأ العمل الصحي بمحلية ريفي اروما بصورة منتظمة بإنشاء مستشفى اروما الريفي عام 1958م وهو يعتبر نقلة حقيقية لأنه في ذلك الوقت قام بتقديم العديد من الخدمات التي يحتاج اليها مواطن محلية القاش , وهو يعتبر جزء من النظام الصحي القومي الذي يقوم علي الرعاية الصحية الاساسية وهي خدمات تقدم للمواطنين في اماكن تواجدهم.

• **الوضع الراهن** :

جدول رقم (8) : يوضح عدد وأنواع المؤسسات بمحلية ريفي اروما

نوع المؤسسة	مستشفى ريفي	مركز صحي ريفي	وحدة رعاية صحية أساسية
-------------	-------------	---------------	------------------------

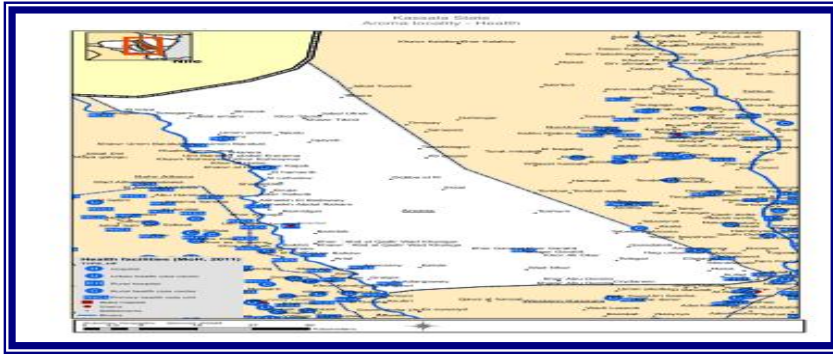
العدد	2	9	27
-------	---	---	----

يوجد عدد (1) مستشفى تابع للقوات المسلحة .

• تحليل الوضع الراهن:

نقاط القوة : وجود مراكز ووحدات صحية كافية حسب توزيع السكان ،يوجد مستشفى ريفي،وجود ادارة خدمات صحية مكتملة بمباني ووجود عدد (1)عربة إشراف .

نقاط الضعف:قلة الكوادر العاملة ،عدم وجود برنامج مستمر للتدريب ،نقص الاجهزة والمعدات ،نقص الاجهزة والمعدات ،قلة الوعي (الامية) ونقص الادوية .



يوضح توزيع المؤسسات الصحية بمحلية ريفي أروما

خامساً : محلية ريفي خشم القرية :الوضع الصحي الراهن

جدول رقم (9) :يوضح عدد ونوع المؤسسات الصحية بمحلية ريفي خشم القرية

نوع المؤسسة	مستشفى ريفي	مركز صحي ريفي	وحدة رعاية صحية أساسية
العدد	4	8	13

جدول رقم (10) :يوضح عدد المستشفيات بمحلية ريفي خشم القرية

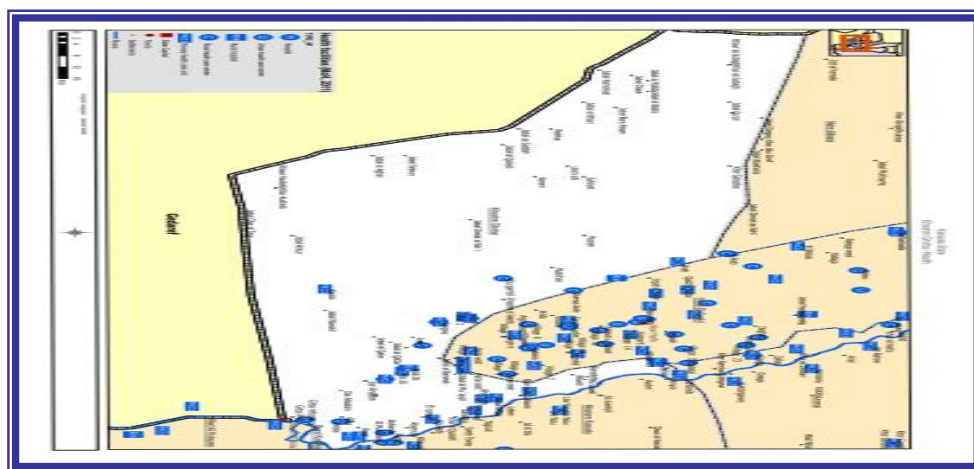
التبعية	الوزارة	قوات نظامية	خاص
العدد	1	1	2

نقاط القوة :وجود نظام صحي قوي،وجود وسائل حركة للإشراف،وجود مشاركة فعالة من المجتمع.

نقاط الضعف: نقص في عدد المؤسسات الصحية والعاملة تحتاج الي صيانة كبيرة. نقص في عدد الكوادر الصحية (القابلات)، نقص في آليات ومعدات صحة البيئة والمبيدات، وجود قبائل رحل .

سادساً: محلية نهر عطبرة :

قطاع الصحة: مع كبر حجم مساحة المحلية وكثرة عدد القري التي تتبع للمحلية تعاني المحلية من نقص في الكوادر الطبية والاشرافية وخاصة نقص في عدد العمال الذين يعملون في صحة البيئة والجانب الوقائي.



الوضع الراهن :

جدول رقم (11) : يوضح عدد وأنواع المؤسسات الصحية بمحلية نهر عطبرة

نوع المؤسسة	مستشفى ريفي	مركز صحي ريفي	وحدة رعاية صحية أساسية
العدد	1	6	25

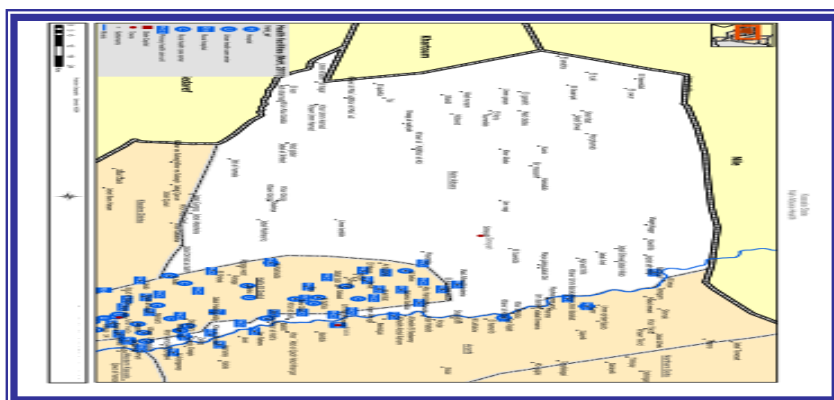
نقاط القوة : وجود مراكز ووحدات صحية كافية على حسب توزيع السكان ،يوجد مستشفى ريفي،وجود ادارة خدمات صحية

نقاط

الضعف: تدني الوعي والسلوك الصحي

صيانة للمرافق الصحية الموجودة .

وجود وعدم



شكل رقم (12) : يوضح توزيع المؤسسات الصحية بمحلية نهر عطبرة

سابعاً : محلية حلفا الجديدة :

● **قطاع الصحة** :بدأ العمل بهذا القطاع منذ تطبيق نظام الرعاية الصحية الاساسية فى اوائل التسعينيات ، وبدأ بنظام العلاج بالأجر ،وتم وضع الخدمات الصحية إلى المحليات.النظام الصحى بالمحلية هو جزء من النظام الصحى القومى،يقوم علي مفهوم الرعاية الصحية الأساسية وهي خدمات أساسية موزعة بعدالة وميسورة للمواطنين في أماكن سكنهم وعملهم بمشاركةهم وبالتنسيق كامل بين القطاعات الرسمية ذات الصلة.

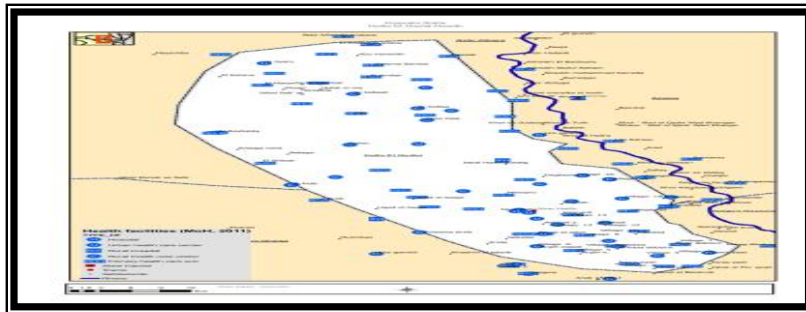
● **الوضع الراهن** :

جدول رقم (12) :يوضح عدد وأنواع المؤسسات الصحية بمحلية حلفا الجديدة

وحدة رعاية صحية أساسية	مركز صحي ريفي	مستشفى ريفي	وع المؤسسة
36	23	3	العدد

■ منهم عدد (2) مركز صحي تابع للتأمين الصحي .

نقاط القوة :وجود مراكز ووحدات صحية كافية حسب عدد السكان وتوزيعهم ،وجود مدرسة قابلات ،وجود اكااديمية للتمريض ،وجود ادارة خدمات صحية منفصلة بهيكل متكامل .



خريطة رقم (13) : يوضح توزيع المؤسسات الصحية بمحلية حلفا الجديدة

ثامناً : محلية شمال الدلتا :

● **القطاع الصحي** :يعد القطاع الصحي من القطاعات المهمة بالمحلية، وكانت البداية في الخمسينيات مع الاستعمار حيث أنشأت أول شفاخنة غذائية بمدينة وقر وشفاخنة في كل من (متايتب السرايا - هدايا - اوليب - اونجواتيري) .

جدول رقم (13) :يوضح عدد وأنواع المؤسسات الصحية بمحلية شمال الدلتا

نوع المؤسسة			مستشفى ريفي			مركز صحي ريفي			وحدة رعاية صحية أساسية		
لعدد	لمطلوب	لموجود	لفجوة	لمطلوب	لموجود	لفجوة	لمطلوب	لموجود	لفجوة	لمطلوب	لموجود
1	1	0	10	7	3	20	6	14			

● **نقاط القوة** :وجود الكوادر الصحية بالمحلية ،تخرج (20) من ابناء المحلية من أكاديمية العلوم الصحية في مختلف التخصصات ،تخرج (28) قابلة قانونية من مدرسة وقر الاسعافية للقابات .

نقاط الضعف :تدري الوعي والسلوك الصحي لدي إنسان المحلية ،ضعف التردد علي المؤسسات الصحية حيث لا يتجاوز 20% ،إنتشار الأمراض (الدرن) حيث بلغت نسبة الإصابة في بعض المناطق 3 من كل 5 اشخاص ،عدم وجود مكتب ثابت للشئون الصحية بالمحلية.



تاسعاً : محلية همشكوريب :

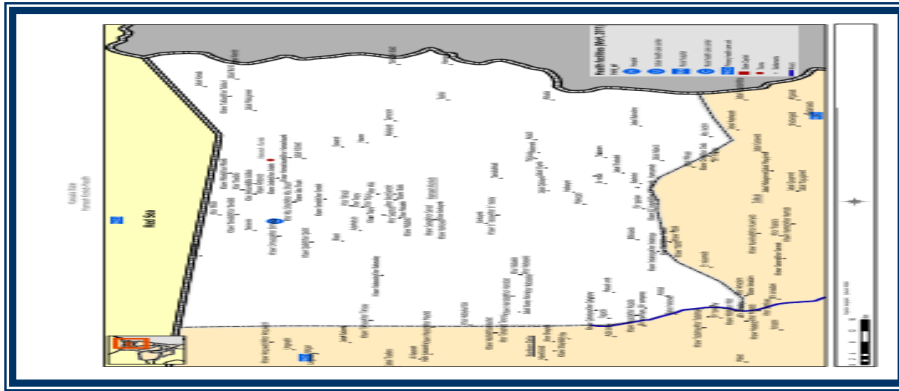
قطاع الصحة :لقد بدأ العمل بالنظام الصحي بالمحلية بنقطة غيار همشكوريب في العام 1967م وتم ترفيعها الي مركز صحي عام 1972م ورفع الي مستشفى همشكوريب الريفي عام 1982م الي الان .

•الوضع الراهن :

جدول رقم (14) :يوضح عدد وأنواع المؤسسات الصحية بمحلية همشكوريب

نوع المؤسسة	مستشفى ريفي	مركز صحي ريفي	وحدة رعاية صحية أساسية
العدد	2	1	3

نقاط القوة :يوجد مستشفى ريفي ، نقاط الضعف: قلة الكوادر الصحية المؤهلة الصحية



خريطة رقم (15) : يوضح توزيع المؤسسات الصحية بمحلية همشكوريب

عاشراً : محلية تلكوك :

•الوضع الراهن :

بها عدد (2) مستشفى ريفي هما "مستشفى تلكوك ومستشفى توابيت"

وعدد (7) مركز صحي ، و عدد (10) وحدة صحية عاملة و (4) وحدة صحية غير عاملة.

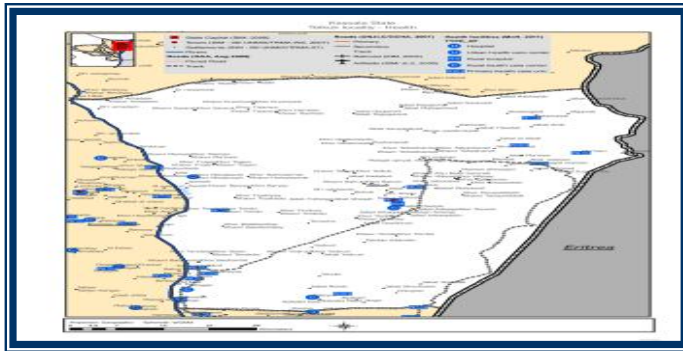
•تحليل الوضع الراهن :

مستشفى تلكوك ومستشفى توابيت "ومبانيهما بالطوبا لا حمرو وتحتاج الزيادة عنابر .

يوجد عدد 7 مراكز صحية مبنية بالطوبا لأحمر منها عدد 5 مراكز صحية تحتاج للتأهيل وهأيلات - بدروت - تهدي - أوسيس - تهجر .

نقاط القوة : مشاركة المجتمع ورغبته في توفير الخدمات الصحية ، وجود جهات داعمة للتنمية

الضعف : قلة عدد الكوادر المتخصصة والطبية .



خريطة رقم (16) : يوضح توزيع المؤسسات الصحية بمحلية تالكوك

الحادي عشر : محلية ريفي ود الحليو :

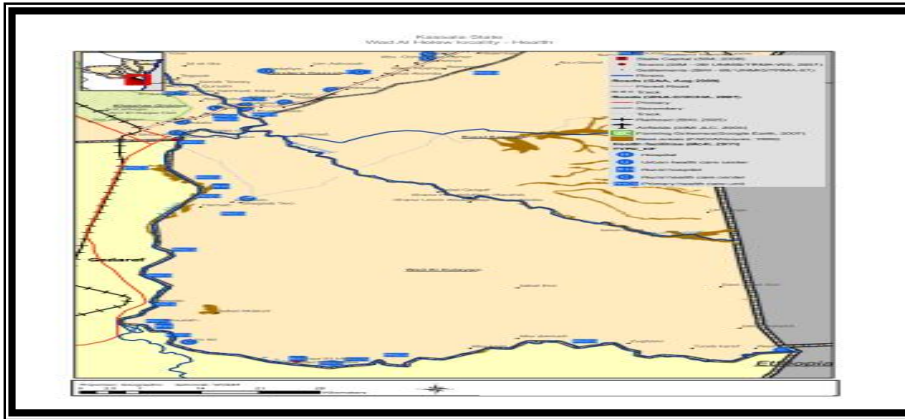
●قطاع الصحة :

جدول رقم (15) : يوضح عدد وأنواع المؤسسات الصحية بمحلية ريفي ود الحليو

نوع المؤسسة	عاملة	غير عاملة	المجموع
وحدة الصحية	10	6	16
مركز صحي	3	—	3
مستشفى ريفي	3	—	3

●نقاط القوة: وجود التزام سياسي بتقديم الخدمات الصحية بشكل أفضل ، مشاركة المجتمع ورغبته في توفير الخدمات الصحية.

●نقاط الضعف: قلة عدد الكوادر المتخصصة والطبية ، نقص في عدد المؤسسات الصحية .



خريطة رقم (17) : يوضح توزيع المؤسسات الصحية بمحلية ريفي ود الحليو

النتائج :

- لا توجد عدالة في توزيع الخدمات الصحية (المستشفيات ، المراكز الصحية ، والوحدات الصحية) في منطقة الدراسة على مستوى محليات ولاية كسلا .
- تعاني معظم المؤسسات الصحية من ضعف الكفاءة والفعالية خاصة في مناطق الريف .
- تعاني التجمعات السكنية في بعض محليات منطقة الدراسة من عدم وجود أي مؤسسة صحية مثل محليات همشكوريب ، تالكوك وشمال الدلتا .

- معظم المراكز الصحية لم تقم علي أسس تخطيطية سليمة حسب معايير إنشاء مراكز صحية
 - تفتقر المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة حتي للتقنيات الحديثة في مجال الإدارة والتخطيط المكاني للخدمات الصحية
 - توصلت الدراسة إلي وجود مشكلة في إيجاد معايير وطنية للتخطيط الصحي بشكل عام والتخطيط المكاني بشكل خاص ، حيث إن توزيع الخدمات الصحية سواء علي المستوي المحلي أو الولائي لا يتم ضمن خطة وطنية تنموية واضحة بل هي إجتهاادات منقولة عن دول ومنظمات أخرى عالمية بحيث تتلاءم مع طبيعة وظروف المجتمع السوداني .
 - توصلت الدراسة إلي أن معظم الخدمات هي من النمط المتمركز في مناطق معينة وعلي الوسط التجاري من أي مجتمع .
- الحلول البديلة :**

- رسم خارطة صحية والإتفاق عليها من قبل شركاء الصحة علي مستوي الولاية والمحليات ومن ثم الترويج لها من وسط السياسين وحتى علي مستوي المجتمع وذلك لتجنب إنشاء وحدات صحية من قبل أي جهة من غير الرجوع للخريطة المتفق عليها .
 - إعادة النظر في تصنيف المؤسسات وتوزيع القوي العاملة بما يتناسب مع الموارد المتاحة للإستفادة منها مع الإجتهداد في تفعيل التدريب الأساسي بالأكاديميات لتغطية النقص في الأطر المساعدة .
 - وضع مقترح توزيع مكاني للمراكز الصحية والمستشفيات في منطقة الدراسة .
- التوصيات :**

في ضوء النتائج المذكورة :

1. يوصي الباحث بالعمل علي إيصال جميع الأحياء والقري في منطقة الدراسة بالخدمات الصحية بحيث يجب إنشاء وحدة صحية علي الأقل في كل حي أو قرية أو تجمع سكني .
2. رفع كفاءة وفعالية المراكز الصحية في منطقة الدراسة من خلال :
 - زيادة الكوادر البشرية وتطويرها بحيث تتناسب مع المعايير الوطنية والعالمية من جهة ومع حاجات السكان من جهة أخرى .
 - تطوير المراكز الصحية من حيث خصائصها العمرانية واستخدام التقنيات الحديثة .
 - العمل علي إنشاء مراكز صحية بمعايير و أسس تخطيطية سليمة سواء من حيث المساحة والسكان .
3. يوصي الباحث بفتح مستشفيات إضافية علي المستوي المحلي وذلك تبعاً لحاجة السكان في منطقة الدراسة .

4. العمل علي إنشاء وحدة معلومات مكانية في وزارة الصحة تتبع دائرة التخطيط الصحي وتعتمد هذه الوحدة علي تقنيات (GIS) في جمع وتحليل البيانات الخاصة بالخدمات الصحية في منطقة الدراسة .
5. يوصي الباحث المسؤولين بوزارة الصحة بالعمل علي جمع المعلومات عن جميع الخدمات الصحية بجميع أنواعها وفئاتها ، سواء كانت حكومية أو خاصة أو أهلية وعدم الإهتمام بالمراكز الحكومية التي تتبع لها فقط لأنه من مسؤولية وزارة الصحة السودانية المعرفة الكاملة بقطاع الخدمات الصحية في منطقة الدراسة .والعمل علي وضع معايير محددة للتخطيط الصحي ولا سيما التخطيط المكاني للخدمات الصحية بما يتناسب مع الإمكانيات وحاجات السكان .
6. يوصي الباحث بالعمل علي إعادة توزيع بعض الخدمات الصحية المتمركز في منطقة وذلك للوصول إلي أفضل توزيع مكاني للمواقع الصحية بما يخدم أكبر شريحة ممكنة من سكان منطقة الدراسة .

المصادر والمراجع :

- [1] أحمد محمد جهاد دليمي الكبيسي : كفاءة التوزيع المكاني لمراكز الصحة العامة في مدينة الفلوجة بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية .
- [2] التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة نابلس بإستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) ، 2007 م .
- [3] التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة نابلس بإستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) ، 2007 م .
- [4] سحر عبد الكريم عبد الرحمن محمد : تقويم الخدمات الصحية في مدينة بورتسودان (من 1995م – 2008 م) ، 2008 م .
- [5] سليم أحمد سليم أستيتة : التخطيط المكاني للخدمات الصحية في مدينة طولكرم وضواحيها بإستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية ، 2009 م .
- [6] سونيا ظاهر عمر مساد : إستراتيجيات تطوير وتخطيط الخدمات الصحية في مدينة جنين في ضوء التطور العمراني للمدينة ، 2008 م .
- [7] عبد الإله أبو عياش : الإحصاء والكمبيوتر في معالجة البيانات مع تطبيقات جغرافية ، وكالة المطبوعات – شارع فهد سالم – الكويت .

The important determinants of Inflation in Sudan and the effectiveness of monetary and fiscal policy in inflation reduction

During the period 2000-2014 with focusing on the period 2008-2014

Prepared by: Amani Elhaj Mohammed Ahmed Naser

Abstract

Inflation is regarded as main problem that faced the countries in a whole world, and Sudan has been suffering of this problem especially in specific period of time such as beginning of 1990s and also since 2008 until 2014, so this study focuses on this period of a time.

The paper aims to study the inflation in Sudan during the period 2000- 2014 with focusing on the period during 2008-2014 because of this period has suffered of sharp increasing in inflation and also deterioration in the economy, and determine the performance of the macro-economic variables therefore the impact of that in inflation.

The study used the descriptive analysis additional to the quantitative analysis through the simultaneous equations model that includes two equations.

The paper puts some hypotheses which are the external debt is an important factor that increases the inflation rates rapidly during the period 2000-2014, the financial deficit of public budget has a role in increasing the inflation rates rapidly during the study period, the decreasing of real GDP leads to increase the inflation rate during the study period, and the monetary and fiscal policies are ineffective to reduce the inflation during the period 2008-2014.

The study accepted the four hypotheses that reached to results can be briefed in determining the important determinants of inflation during the period 2000-2014 in the external debt, the financial deficit of public and the real GDP and the last result is an ineffective monetary and fiscal policy to achieve the inflation reduction during the period 2008-2014. And the descriptive analysis of the study reached to other results that there is some reform in monetary and fiscal policy in 2013 and 2014, but it is not sufficient to reduce the inflation, because the reformatory needs to structural and strong procedures with consistency between the both monetary and fiscal policy.

The main recommendations focus on the reform should be applied strong and structural procedures with incremental implementation; with essential issue that is the consistency between the monetary and fiscal policies to achieve the goal of inflation reduction.

The important determinants of Inflation in Sudan and the effectiveness of monetary and fiscal policy in inflation reduction

During the period 2000-2014 with focusing on the period 2008-2014

Prepared by: Amani Elhaj Mohammed Ahmed Naser

Abstract

Inflation is regarded as main problem that faced the countries in a whole world, and Sudan has been suffering of this problem especially in specific period of time such as beginning of 1990s and also since 2008 until 2014, so this study focuses on this period of a time.

The paper aims to study the inflation in Sudan during the period 2000- 2014 with focusing on the period during 2008-2014 because of this period has suffered of sharp increasing in inflation and also deterioration in the economy, and determine the performance of the macro-economic variables therefore the impact of that in inflation.

The study used the descriptive analysis additional to the quantitative analysis through the simultaneous equations model that includes two equations.

The paper puts some hypotheses which are the external debt is an important factor that increases the inflation rates rapidly during the period 2000-2014, the financial deficit of public budget has a role in increasing the inflation rates rapidly during the study period, the decreasing of real GDP leads to increase the inflation rate during the study period, and the monetary and fiscal policies are ineffective to reduce the inflation during the period 2008-2014.

The study accepted the four hypotheses that reached to results can be briefed in determining the important determinants of inflation during the period 2000-2014 in the external debt, the financial deficit of public and the real GDP and the last result is an ineffective monetary and fiscal policy to achieve the inflation reduction during the period 2008-2014. And the descriptive analysis of the study reached to other results that there is some reform in monetary and fiscal policy in 2013 and 2014, but it is not sufficient to reduce the inflation, because the reformatory needs to structural and strong procedures with consistency between the both monetary and fiscal policy.

The main recommendations focus on the reform should be applied strong and structural procedures with incremental implementation; with essential issue that is the consistency between the monetary and fiscal policies to achieve the goal of inflation reduction.

المستخلص

يعتبر التضخم مشكلة رئيسية تواجه كل دول العالم، والسودان واجه هذه المشكلة خاصة في فترات زمنية محددة مثل بداية التسعينات وأيضاً منذ 2008 وحتى 2014، لذا فالدراسة تركز على هذه الفترة الزمنية. هدفت الدراسة إلى دراسة التضخم في السودان خلال الفترة 2000-2014 مع التركيز على الفترة 2008-2014 وذلك لأن هذه الفترة عانت من ارتفاع حاد في التضخم مع تدهور في الاقتصاد، وتحديد أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية و كذا أثر ذلك على التضخم. كما استخدمت الدراسة التحليل الوصفي إضافة إلى التحليل الكمي بإستخدام نظام المعادلات الآنية الذي يتضمن معادلتين. وضعت الدراسة بعض الفرضيات وهي أن الدين الخارجي هو أهم عامل يزيد معدل التضخم بتسارع خلال الفترة 2000-2014، العجز المالي للموازنة العامة له دور في زيادة معدل التضخم بتسارع خلال فترة الدراسة وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يزيد معدل التضخم خلال فترة الدراسة وأن السياسات النقدية والمالية غير فعالة في تخفيض التضخم خلال الفترة 2008-2014. قبلت الدراسة الفرضيات الأربعة والتي توصلت إلى نتائج لخصت في تحديد أهم محددات التضخم خلال 2000-2014 في الدين الخارجي، العجز المالي للموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و النتيجة الأخيرة هي عدم فعالية السياسة النقدية والمالية في تخفيض التضخم خلال الفترة 2008-2014. وقد توصلت التحليل الوصفي للدراسة إلى نتائج أخرى مفادها وجود بعض الإصلاح في السياسة النقدية والمالية في 2013 و 2014 لكنها غير كافية لخفض التضخم، وذلك لأن الإصلاح يحتاج إلى إجراءات قوية وهيكلية مصاحبة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

ركزت التوصيات على أن الإصلاح ينبغي أن يطبق بإجراءات قوية وهيكلية مع التطبيق التدريجي، والقضية المهمة هي التنسيق بين السياسة النقدية والمالية للوصول إلى هدف تخفيض التضخم.

Introduction:

Inflation can be defined as the continuous rising in prices of a whole goods and services, so this rising in prices causes negative effects in economy.

Sudan economy suffered of inflation since 1978 and the worst period was in 1996 when the inflation reached 166% in August, then the inflation began to decrease to record 47% in 1997.

The inflation rate reached one digit during the period 2000- 2008, and then began to increase, so this study focuses on this period to pursue the general trend of inflation and to know the inflation influenced by the performance of economy that presented by the performance of macroeconomic variables such as the growth rate of real GDP, financial deficit of public budget, growth rate of money supply, money supply, deficit of balance of payments and the external debt.

The study importance:

This study regard as contribution to the library in inflation field in Sudan, and also the study has attempted to understand the behavior of Sudan economy.

The study problem:

Sudan economy has faced high rates of inflation since1990 that reached 66.9% while it recorded the highest rate 130% in 1996 but it began to decrease in the second half of 1990s until reached 16.2% in 1999, and during the period 2000-2007 recorded one digit with relative stability then began to increase since 2008 with 14.3% and continued to record sharp increasing during 2008-2014, so that can be reflected as deterioration in economy.

The study problem can be demonstrated in sharp and high rates of inflation that occurred with deterioration in economy performance so the study pursues to determine the inflation determinants and disclose the effectiveness of monetary and fiscal policy in inflation reduction.

The study hypotheses:

- 1- The external debt is an important factor that increases the inflation rates rapidly during the period 2000-2014.
- 2- The financial deficit of public budget has a role in increasing the inflation rates rapidly during the period 2000-2014.
- 3- The decreasing of real GDP leads to increase the inflation rate during the period 2000-2014.
- 4- The monetary and fiscal policies are ineffective to reduce the inflation during the period 2008-2014.

The study objectives:

- 1- To present the history of inflation in Sudan during the period 1990-2014.
- 2- To pursue the performance of inflation and economy performance during the period 2000-2014.
- 3- To disclose the determinants of inflation during the period 2000-2014.

4- To disclose the effectiveness of monetary and fiscal policies in inflation reduction during the period 2008-2014.

The study limitation:

The place limitation: the macroeconomic in Sudan.

The time limitation: the period during 2000-2014 with focusing on 2008-2014 that recorded sharp and high inflation rates.

The study methodology:

The study uses the descriptive analysis, and additional quantitative analysis through simultaneous equations model to describe the inflation phenomena during the period 2000-2014 with focusing on the period 2008-2014, because of the inflation achieved sharp and high rates during this period.

The previous studies:

The first study: Robert E. Hall, “Inflation: Causes and effects”, University of Chicago Press, Volume ISBN: 0-226-31323-9, 1982.

The paper reviews the aspect of twelve papers without giving any advocating for these aspects from the author.

The second study: QuamrulAshraf, Boris Gersham, Peter Howitt, “How inflation affects macroeconomic performance: An agent-based computational investigation, 2013.

This paper aims to know how inflation affects macroeconomic performance. The paper uses the quantitative analysis, and the main finding is that the rising of inflation rate more than 3 percent has negative effects on macroeconomic performance (i.e. reduce the average annual level of GDP in the median simulation by 6.8 percent) also the paper has no support for notion that inflation targets below 3 percent can yield any gains in output or employment.

The third study: Raja Azyz Bander,” Inflation targeting: case study of developing countries experience through monetary policy, Central Bank of Iraq.

The study focuses on inflation targeting as a policy using for reducing the inflation, and the study proofed that the inflation targeting policy is the best policy to reduce the inflation through offering the experience of some developing countries.

The fourth study: Republic of Sudan, Central Bank of Sudan, ” Determining the responsibility Lag for general level of prices to change in Money Supply in Sudan (1995-2007)”.

The study aimed to determine the responsibility Lag of monetary policy against general level of prices through which can be increased the effectiveness of monetary policy in order to achieve the inflation reduction. The study used the econometrics analysis through using two methods, one of them is Impulse Response analysis and the other is CARCH Model.

The study reached to result that is the responsibility Lag about seven to twelve month. And the CARCH parameter is insignificant that means the effect of money supply changing on the general level of prices doesn't stable for long period. And the main recommendation is that the implementation of monetary policy should be began before twelve month at least and the evaluation of performance after seven month at least.

The study structure:

1. Inflation literature.
2. The Inflation history in Sudan during the period 1990-2014.
3. Inflation and economy performance in Sudan during the period 2000-2014.
4. The quantitative analysis.
5. Conclusion.

1. Inflation literature.

1.1 Inflation definitions.

There are many definitions of inflation and majority of them agree that; Inflation is an ongoing general rise in prices (1). Also; inflation raises all nominal prices and wages in the economy (2). The rate of inflation is the percentage change from one year to the next one.

1.2 Consequences of inflation.

There are some studies; underlying the view that monetary policy should aim at low inflation as its contribution to a well-functioning economy is the proposition that there are many costs that flow from an environment of high inflation (5).

Inflation, as a sustained and significant increase in the general price level, does cause serious economic, social, and political problems (3).

The costs of expected inflation are especially small, but unexpected inflation does have significant and worrisome costs(2). These costs are the following:

1- The most serious consequences of inflation arise when a price-level-change factor has to be included in most of the day-to-day decisions that guide the operation of the economy (3). Unexpected inflation leads to uncertainty that can influence the investment negatively.

2- Unexpected inflation redistributes wealth from creditors to debtors (2).

3- The decline of purchasing power of the national currency.

4- A substantial body of evidence suggests that sustained high rates of inflation can have adverse consequences for real economic growth even in the long run(6).

5- Also another side of inflation consequences that the inflation influences the consumption and saving negatively.

6 - Unexpected inflation redistributes wealth from holders who own money to those who own estate and gold.

1.3. Theories of inflation.

The main theories of inflation are:

1- Cost push inflation.

2- Demand pull inflation.

1.3.1. Cost push inflation:

In this case the inflation is caused through the increasing of production factors prices which can occur due to the pressure of labor unions in order to increase the wages and salaries or increase the price of fuel, so for all these causes and others the output decline, that means the general level of prices increase.

1.3.2. Demand pull inflation:

Demand pull inflation is the one type of inflation that occur when the aggregate demand rise with rate more than aggregate supply.

An economy started in equilibrium, demand then shifted to the right perhaps because war was declared, so because there was a massive increase in the money supply or because new investment opportunities were discovered (4).

This type of inflationary trend result due to the following reasons (4):

- 1- Increase in the salary of the workers.
- 2- Reduction in the tax structure of the economy.
- 3- Increase in government expenditure.

2. The Inflation history in Sudan during the period 1990-2014.

Table No.(1) shows the inflation rates during the period 1990-2007 as the following:

Table No.(1)
Rate of inflation during the period 1990-2007

Year	Rate of inflation%
1990	66.9
1991	120.4
1992	119.4
1993	101.1
1994	116.8
1995	69.4
1996	130
1997	46.6
1998	16.9
1999	16.2
2000	8.1
2001	4.9
2002	8.3
2003	7.7
2004	8.5
2005	8.5
2006	7.2

2007	8.1
------	-----

Source of the period during 1990-1999: Zeinab Bashir Ali, Published research, Complementary research for awarded Master in Economics, “Impact of economic liberalization policy on poverty in Sudan through the period 1983-2008”, Republic of Sudan, University of Bakht Elreda, 2012, P.56.

Source of the period during 2000-2005: Republic of Sudan, “Ministry of Finance and National Economy”, Report:” The Performance of Macroeconomic and Microeconomic during the period 2000-2005”, Arabic version, P.35.

Source of the period during 2006-2007: Prepare by researcher depending on Internet website, Central Bank of Sudan, the annual report of 2011.

The rate of inflation began to increase since 1990, and then reached to high rate in August 1996 with rate 166%, but this rate began to decrease until a record 47.2% in 1997 and continue to reduce, this reduction occurred through implementing the reform program specifically in fiscal policy. In 1999 the rate of inflation recorded 16.2%, and the salient matter in this year is beginning the exporting of petrol in the last quarter of a year. The rate of inflation reached to one digit since 2000 to 2007 with relative stability that appear in table no. (1).

Table No.(2)

Rate of inflation during the period 2008-2014

Year	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Rate of inflation%	14.3	11.2	13.1	18.1	35.1	37.1	36.9

Source: Prepare by researcher depending on Internet website, different annual reports from 2010-2014, Central Bank of Sudan.

According to table no.(2), the rates of inflation continue to achieve rapid increase during the period 2008-2014 inspite of a little decrease in 2014. And this decrease didn’t represent high importance because there was high variation between actual and planned rate of inflation in 2014.

Table No.(3)

Planned rates of inflation during the period 2009-2014

Year	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Planned rates of inflation %	9	9	12	17	20-22	20.9

Source: Prepare by researcher depending on Internet website, different annual reports from 2010-2014, Central Bank of Sudan.

Table no.(3) shows the planned rates of inflation through the period 2009-2014, and when compared them with the actual rates of inflation for the same period, can notice high variation between the planned and actual rates. And these variations are negative, because the actual rates are very high.

The inflation is regarded as one of the important problems in Sudan that the inflation can influence the performance of economy negatively.

3. Inflation and economy performance during the period 2000- 2014.

The inflation rate has begun to decrease since 1997 after implementation of reforming program targeting the inflation reduction, and then decrease to one digit during the period 2000- 2007, and the growth rate of real GDP achieved range from 6-10.2% during this period.

Table No.(4)
Growth rate of real GDP during the period 2000-2007

Year	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
Growth rate of real GDP%	8.3	6.4	6	6	9.1	8.1	9.3	10.2

Source: Preparing by researcher depending on Internet website, various annual reports, Bank of Sudan.

The inflation rate recorded 14.3% in 2008 and continuous to two digit during the period 2008-2014 to reach 36.9% in 2014. During this period 2008- 2014 the Sudanese economy has been suffering of deterioration in the macroeconomic variables. From table No.5 the growth rate of real GDP faced rapid reduction in 2011 with the main reason was falling of petrol sector production from 2.2 million SDG in 2010 to 1.6 million SDG in 2011. And then the petrol sector production continues to decrease in 2012 with 0.9 million SDG by which the growth rate of real GDP falls to 1.1%, then achieved 4.4 , 3.6% in 2013 and 2014 respectively.

Table No.(5)
Growth rate of real GDP during the period 2008-2014

Year	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Growth rate of real GDP%	6.4	5.9	5.2	1.9	1.1	4.4	3.6

Source: Preparing by researcher depending on Internet website, Different annual reports from 2010-2014, Bank of Sudan.

This reduction in growth rate of real GDP in 2011 and 2012 occurred at the same events of rising of inflation rates from 13.1, 18.1 to 35.1% in 2010, 2011, and 2012 respectively.

Sudan has been suffering from public budget deficit that is regarded the main reason of inflation in the economy. Sudan faced the serious case of inflation in its history in August 1996 with a rate of inflation reaching 166%, this high rate occurred with high deficit in public budget 210 million SDG that is regarded as high value during 1990-1998.

According to table No.(6), the financial deficit of public budget continued to increase during the period 2000-2007 unless the reducing in 2003 and 2007.

Table No.(6)
Total financial deficit of public budget during the period 2000-2007

Million SDG

Year	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
------	------	------	------	------	------	------	------	------

Total financial deficit of public budget	(182)	(250)	(456)	(326)	(799)	(1,660)	(3,180)	(2,208.8)
--	-------	-------	-------	-------	-------	---------	---------	-----------

Source: Preparing by researcher depending on Internet website, the various annual reports, Bank of Sudan.

Table No.(7)

Total financial deficit of public budget during the period 2008-2014

Million SDG

Year	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Total financial deficit of public budget	(1,277.7)	(4,895.5)	(7,586.1)	(9,121.2)	(7,653.4)	(6,457)	(4,417)

Source: Preparing by researcher depending on Internet website, the annual reports2014, Bank of Sudan.

From table no.(7) ,the financial deficit of public budget recorded rapid rising during the period 2009-2011, and then began to fall until reached (4,417) million SDG in 2014, inspite of the financial deficit of public budget was falling, the inflation rate raise.

Table No.(8)

Growth rate of money supply during the period 2000-2007

Year	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
Growth rate of money supply%	24.6	33	26	18	51.4	46.1	27.4	10.3

Source: Preparing by researcher depending on Internet website, the various annual reports, Bank of Sudan.

From table no.(8), the growth rate of money supply achieved highest rates in 2004 and 2005.

Table No.(9)

Growth rate of money supply during the period 2008-2014

Year	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Growth rate of money supply%	16.3	23.5	25.4	17.9	40.2	13.3	17.0

Source: Preparing by researcher depending on Internet website, the annual reports2014, Bank of Sudan.

From table no. (9), the growth rate of money supply began to control the rising relatively in 2013 and 2014.

Table No.(10)

Money supply during the period 2008-2014
Million SDG

Year	Money supply
2000	3,429.83
2001	3,466.71
2002	4,322.13
2003	6,342.27
2004	9,604.46
2005	14,031.38
2006	17,871.78
2007	19,714.6
2008	22,933.2
2009	28,314.5
2010	35,497.9
2011	41,853.0
2012	58,663.3
2013	66,445.7
2014	77,739.0

Source: Repaired by researcher depending on Internet website, the various annual reports, Bank of Sudan.

Table no.(7) illustrates that the fiscal policy was contractionary policy, but the monetary policy was expansionary policy (that appears in table no.(10)) by which the combating of inflation became so difficult.

Table No.(11)
Total situation of balance of payments during the period 2008-2014
Million Dollar

Year	Total situation of balance of payments
2000	165.5
2001	(70.3)
2002	300.03
2003	422.56
2004	730.18
2005	530.5
2006	(208.6)
2007	(282.0)
2008	21.1
2009	(502)
2010	(54.2)
2011	(644.5)
2012	(0.4)

2013	(17.6)
2014	(15.1)

Source: Repaired by researcher depending on Internet website, the various annual reports, Bank of Sudan.

Table no.(11) shows that the balance of payments achieved surplus during the period 2000-2005 unless 2001, and then recorded deficit during the period 2006-2014 unless 2008 but the deficit fell down during 2013-2014 comparing with the deficit in 2009, 2010 and 2011.

Table No. (12)
The external debt during the period 2000 -2014
Billion Dollars

Year	The external debt
2000	20.52
2001	20.99
2002	23.61
2003	24.19
2004	26.78
2005	27.0
2006	28.4
2007	31.8
2008	33.5
2009	35.7
2010	37.8
2011	39.8
2012	41.4
2013	43.8
2014	46.6

Source: Repaired by researcher depending on Internet website, the various annual reports, Bank of Sudan.

Table no. (12) Illustrates that the external debt was continue to increase that caused inflationary pressure.

4. The quantitative analysis

The study describes the inflation phenomena through the simultaneous equation model includes two equations that covers the period during 2000-2014 with focusing on the period 2008-2014 because of the study assumes that the period during 2008-2014 has faced sharp increasing in inflation so the study discloses the effect of monetary and fiscal policies during this period through using the dummy variable.

4.1. Theoretical frame of the inflation model

The study describes the inflation model as follow:

$$I_i = \alpha_1 RGDP_i + \alpha_2 T_i + \alpha_3 m_i + \alpha_4 ddi + \alpha_5 RGDP_{i-1} + \alpha_6 b_i + \alpha_7 r_i + \alpha_8 addm_i + \alpha_9 ddb_i + U_{1i} \dots \dots \dots (1)$$

$$\alpha_1 < 0, \alpha_2 > 0, \alpha_3 > 0, \alpha_4 > 0, \alpha_5 < 0, \alpha_6 < 0, \alpha_7 > 0, \alpha_8 > 0, \alpha_9 < 0$$

$$RGDP_i = \beta_0 + \beta_1 I_i + \beta_2 r_i + \beta_3 M_i + U_{2i} \dots \dots \dots (2)$$

$$\beta_0 > 0, \beta_1 < 0, \beta_2 < 0, \beta_3 > 0$$

$I \equiv$ Inflation rate.

$RGDP_i \equiv$ Real GDP in the current period.

$RGDP_{i-1} \equiv$ Real GDP in the previous period.

$T \equiv$ External debt.

$m \equiv$ Growth rate of money supply.

$b \equiv$ Financial deficit of public budget.

$r \equiv$ Exchange rate.

$M \equiv$ Money supply.

$dd \equiv$ Dummy variable $\rightarrow 0$ for the period 2000- 2007

$\rightarrow 1$ for the period 2008- 2014

$ddm \equiv$ dummy variable multiplies by the growth rate of money supply.

$ddb \equiv$ dummy variable multiplies by the financial deficit of public budget.

$ddi \equiv$ dummy variable multiplies by the inflation rate.

$U_{1i}, U_{2i} \equiv$ The error terms.

α_i 's, β_i 's $\equiv$ parameters.

4.1.1. The first equation

The first equation includes the determinants of inflation in which the real GDP has negative relation with the inflation rate that means increasing of the real GDP in the current period can decrease the inflation rate, and the external debt has positive relation with the inflation rate and also the study assumes that it is important determinant.

The growth rate of money supply has positive relation with the inflation rate. The central Bank of Sudan prepared study to determine the period of responsibility of price general level to change in money supply about eight to twelve month.

α_4 has positive sign that reflect the positive effect of the inflation during the period 2008-2014, the cause is sharp raise of inflation in this period. The sign of α_5 is negative that means the real GDP in previous period has negative relation with inflation rate. α_6 is the financial deficit of public budget parameter has minus sign that means the improvement in financial deficit of public budget leads to minimize the inflation rate and also α_7 has positive sign by which the decline in exchange rate (increase SDG/\$) leads to increase in inflation rate. α_8 has positive sign and α_9 has minus sign are that the growth rate of money supply and the financial deficit of public budget parameters respectively.

4.1.2. The second equation

The second equation is the real GDP equation includes four parameters, β_0 is the independent parameter has positive sign, and β_1 has negative sign that means the increase in inflation rate leads

to decrease the real GDP, and also β_2 has negative sign that reflect the negative relation between the exchange rate (increase SDG/\$) leads to decrease the real GDP. The β_3 parameter has positive sign that means the increasing in money supply leads to increase in real GDP.

4.2. Analytical frame of the inflation model

The estimated equation and analysis are the following:

4.2.1. The first estimated equation

$$\hat{I}_i = -0.7077RGDP_i + 1.061440T_i + 0.066m_i + 0.58597ddI_i - 0.763665RGDP_{i-1} - 0.921829b_i + 0.870293r_i + 0.018220ddm_i + 0.535347ddb_i \dots \dots \dots (1)$$

t_c(-2.633201) (2.569171) (2.520133) (6.332743) (-1.456382) (-2.408572) (1.464176) (0.268237) (1.357810)

$F_c = 66.03$, $R^2 = 0.99$, $\bar{R}^2 = 0.98$, $d^* = 2.70$

4.2.1.1. The economic criteria

α_1 has negative sign that coincident with economic theory by -0.7077 , and α_2 has positive sign that reflect the positive relation between the external debt and inflation rate and the external debt regarded as an important determinant in inflation because its parameter has a bigger magnitude equals 1.0614. And α_3 the growth rate of money supply parameter appears with positive sign that coincident with the economic theory. The α_4 appears with positive sign by which the inflation increase about 0.58597 according to effect of the period 2008-2014. The α_5 has negative sign that reflect the inverse relation between the real GDP and inflation rate, and also α_6 has negative sign that means the improvement of financial deficit of public budget minimize the inflation rate.

The α_7 has positive sign that means the increasing of exchange rate SDG/\$ (decline the Sudanese Pound) leads to increasing in the inflation rate. α_8 has positive sign that coincident with the economic theory which reflect the positive relation of the growth rate of money supply during the period 2008-2014 with the inflation rate. And α_9 the parameter of financial deficit of public budget during the period 2008-2014 has positive sign that cannot coincident with the economic theory but this effect can reduce the effect of fiscal policy during 2000-2014 from -0.921829 to -0.386482.

4.2.1.2. The statistical criteria

F-test:

$$F_c = 66.03 , F_{0.05,9,6} = F_t = 4.10$$

$F_c > F_t$, so the model is significant and consistence statically.

t-test:

$$H_0: \alpha_1 = 0$$

$$H_1: \alpha_1 \neq 0$$

The probability of α_1 is 0.0174, less than the level of significance (10%) so α_1 is significant and important and also the real GDP is important as determinant of inflation.

$$H_0: \alpha_2 = 0$$

$$H_1: \alpha_2 \neq 0$$

The α_2 has probability equals 0.0199 comparing with level of significance (10%) that means α_2 is significant so the external debt is significant and also is regarded as important determinant because it has a bigger effect on inflation equals 1.061440 .

$$H_0: \alpha_3 = 0$$

$$H_1: \alpha_3 \neq 0$$

The probability of α_3 equals 0.0220, so it is significant and the growth rate of money supply is significant as determinant of inflation.

$$H_0: \alpha_4 = 0$$

$$H_1: \alpha_4 \neq 0$$

α_4 has probability about 0.0000 that means α_4 is significant and also the inflation during the period 2008-2014 has positive effect on inflation and caused increasing in inflation.

$$H_0: \alpha_5 = 0$$

$$H_1: \alpha_5 \neq 0$$

The probability of α_5 equals 0.1635 so the α_5 and also the real GDP in previous period are insignificant.

$$H_0: \alpha_6 = 0$$

$$H_1: \alpha_6 \neq 0$$

α_6 has probability equals 0.0276 so the parameter is significant and the financial deficit of public budget is significant and important as determinant of inflation.

$$H_0: \alpha_7 = 0$$

$$H_1: \alpha_7 \neq 0$$

The probability of α_7 is 0.1614 so α_7 is insignificant and also the exchange rate.

$$H_0: \alpha_8 = 0$$

$$H_1: \alpha_8 \neq 0$$

α_8 has probability about 0.7917 so it is insignificant and also the growth rate of money supply during the period 2008-2014 so that means the monetary policy is insignificant and has no effect to target the inflation reduction.

$$H_0: \alpha_9 = 0$$

$$H_1: \alpha_9 \neq 0$$

0.1923 is the probability of α_9 that means α_9 is insignificant so the financial deficit of public budget during the period 2008-2014 is also insignificant that means the fiscal policy during 2008-2014 is ineffective to control the inflation.

The coefficient of determinant R^2 :

$R^2 = 0.99$ that means 99% of the changing in inflation is explained by the external debt, financial deficit of public budget, real GDP in the current period, the effect of inflation during the period 2008-2014 and the growth rate of money supply, and $(1 - R^2)$ 1% of the changing in inflation unexplained but included in the error term.

Adjusted $\bar{R}^2$:

$\bar{R}^2 = 0.98$ so that means the equation explains the determinant of inflation in a good manner so it included small inflation.

4.2.1.3. The econometrics criteria

$d^* = 2.70$, $d_{0.05,3,15} = 2.16$, $d_l = 0.175$, d^* sets in uncertainty area.

4.2.2. The second estimated equation

The second estimated equation is:

$$\widehat{RGDP}_i = 20.990 - 0.280614I_i - 2.320273R_i + 0.000459M_i \dots \dots \dots (2)$$

$$\begin{matrix} t_c & (26.07293) & (-2.747230) & (-4.971404) & (11.40945) \\ F_c = 96.1 & , & R^2 = 0.96 & , & \bar{R}^2 = 0.94 & , & d^* = 1.5 \end{matrix}$$

4.2.2.1. The economic criteria

The independent parameter has positive sign that coincident with the economic theory, β_1 has negative sign that coincident with the economic theory by which the increasing in inflation leads to decrease the real GDP.

β_2 has negative sign that reflect the inverse relation between the exchange rate and the real GDP and the exchange rate is more important on the real GDP because it has a big parameter equals - 2.320273, And β_3 has positive sign that coincident with the economic theory that reflect the positive relation between the money supply and the real GDP.

4.2.2.2. The statistical criteria

F-test:

$$F_c = 96.1, F_{0.05,3,12} = F_t = 3.49$$

$F_c > F_t$, so the model is significant and has statistical consistence.

t-test:

$$H_0: \beta_0 = 0$$

$$H_1: \beta_0 \neq 0$$

The probability of β_0 is 0.0000 that means the independent parameter is significant and important.

$$H_0: \beta_1 = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq 0$$

The probability of β_1 is 0.0137 so β_1 is significant and important and also the inflation variable is important as determinant of the real GDP.

$$H_0: \beta_2 = 0$$

$$H_1: \beta_2 \neq 0$$

The β_2 has probability equals 0.0001 that means β_2 is significant so the exchange rate is significant and also is regarded as important determinant because it has a bigger effect on the real GDP equals -2.320273.

$$H_0: \beta_3 = 0$$

$$H_1: \beta_3 \neq 0$$

The probability of β_3 equals 0.0000 so β_3 is significant and the money supply is significant as determinant of the real GDP but its effect is small that only equals 0.000459.

4.2.2.3. The econometrics criteria

$d^* = 1.5$, $d_{0.05,3,15} = 1.750$, $dl = 0.814$, d^* sets in uncertainty area.

5. Discussion of the hypotheses:

5.1. The first hypothesis

The study accepts the first hypothesis that said the external debt is an important factor that increases the inflation rates rapidly during the period 2000-2014. According to equation one the parameter of external debt is significant that means the external debt is an important determinant of inflation because it has the biggest parameter in the equation and equals 1.061440.

5.2. The second hypothesis

The study accepts the second hypothesis that said the financial deficit of public budget has a role in increasing the inflation rates rapidly during the period 2000-2014. According to equation one the parameter of the financial deficit of public budget is significant that means the financial deficit of public budget is important as one of inflation determinants because it has the big parameter equals 0.921829.

5.3. The third hypothesis

The study accepts the third hypothesis that said the decreasing of real GDP lead to increase the inflation rate during the period 2000-2014. According to equation one the parameter of the real GDP is significant that means the real GDP is important as one of inflation determinants and it has big parameter equals 0.7077.

5.4. The fourth hypothesis

The study accepts the third hypothesis that said the monetary and fiscal policies are ineffective to reduce the inflation during the period 2008-2014. According to equation one the parameters of the monetary and fiscal policies are insignificant that means the both policies are insignificant so ineffective in inflation.

6. Results

6.1 Findings

6.1.1. Special findings

- 1- The external debt is an important factor that increases the inflation rates rapidly during the period 2000-2014.
- 2- The financial deficit of public budget has a role in increasing the inflation rates rapidly during the period 2000-2014.
- 3- The decreasing of real GDP lead to increase the inflation rate during the period 2000-2014.
- 4- The monetary and fiscal policies are ineffective to reduce the inflation during the period 2008-2014.

6.1.2. General findings

- 1- The inflation rates increase rapidly during the period 2009- 2014.
- 2- There is some reform in monetary and fiscal policy, but it cannot resolve the inflation problem.
- 3- The reduction in inflation needs to structural and strong procedures with consistency between the both monetary and fiscal policy.
- 4- The external debt is very high and continues to rise during the study period by which the inflation rate influenced negatively.

6.2 Recommendations

- 1- The resolving of inflation should be applied quickly with rigid procedures, because it conveys negative effects to the entire economy.
- 2- The reformatory policies should be applied strong and structural procedures with incremental implementation.
- 3- The consistency between the monetary and fiscal policies is essential to achieve the goal of reduction the inflation.
- 4- The external debt needs to control and activate the productivity sectors in order to reduce its negative effects in inflation.

6.3 Conclusion

Inflation has negative effects on the economy so the increasing of inflation in Sudan requires consistency between monetary and fiscal policies with incremental implementation.

The study illustrates that there are little reform in some macro-economic indicators such as the financial deficit of public budget, growth rate of money supply, growth rate of real GDP, and deficit of balance of payments in 2013 and 2014, but that reform in some macro-economic indicators not structural and strong to resolve the inflation which appear in increasing the money supply and external debts. And the reforms in fiscal policy needs also to reform in monetary policy by which can reduce the inflation, with apply the consistent between the fiscal and monetary policies.

References:

- 1- Roger N. Waud, "Macroeconomics", edition 2, Harper& Row, Publisher, Inc., 1983.
- 2- J. Bradford Delong," Macroeconomics", Mc Graw Hill, New York, 2002.
- 3- Martin Bronfenbrenner, Werner Sichel, Wayland Gardner,"Economics", edition 2, HoughtonMifflin Company, USA- New Jersey, 1987.
- 4- **Dahiru Hassan Balami," Macroeconomic Theory and Practice", Salawe Prints, Nigeria, 2006.**

Internet:

- 5- Charles Freedman and Douglas Laxton ,,"Why inflation targeting", IMF Working paper ,WP/09/86,2009.
- 6- Demetriades and Husein ,," Inflation and economic Growth: Threshold Effects and Transmission Mechanisms", 1996.

Studies and papers:

- 7- Zeinab Bashir Ali, Published research, Complementary research for awarded Master in Economics, "Impact of economic liberalization policy on poverty in Sudan through the period 1983-2008", Republic of Sudan, University of Bakht Alruda,2012.
- 8- Republic of Sudan, Central Bank of Sudan, " Determining the responsibility Lag for general level of prices to change in Money Supply in Sudan (1995-2007)".
- 9- Robert E. Hall, "Inflation: Causes and effects", University of Chicago Press, Volume ISBN: 0-226-31323-9, 1982.
- 10- QuamrulAshraf, Boris Gersham, Peter Howitt, "How inflation affects macroeconomic performance: An agent-based computationl investigation, 2013.
- 11- Raja Azyz Bander," Inflation targeting: case study of developing countries experience through monetary policy, Central Bank of Iraq.

Reports:

- 12- Republic of Sudan, Central Bank of Sudan, Internet web-site of Central Bank of Sudan, Annual reports different years from 2000- 2014.
- 13- Republic of Sudan, "Ministry of Finance and National Economy", Report:" The Performance of Macroeconomic and Microeconomic during the period 2000-2005", Arabic version.

Index

System: SYS01

Estimation Method: Three-Stage Least Squares

Date: 05/29/16 Time: 20:37

Sample: 2000 2014

Included observations: 15

Total system (balanced) observations 30

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(2)	-0.707723	0.268769	-2.633201	0.0174
C(3)	1.061440	0.413145	2.569171	0.0199
C(4)	0.066156	0.026251	2.520133	0.0220
C(5)	0.585974	0.092531	6.332743	0.0000
C(6)	-0.763665	0.524358	-1.456382	0.1635
C(7)	-0.921829	0.382728	-2.408572	0.0276
C(8)	0.870293	0.594391	1.464176	0.1614
C(9)	0.018220	0.067924	0.268237	0.7917
C(14)	0.535347	0.394272	1.357810	0.1923
C(10)	20.99011	0.805054	26.07293	0.0000
C(11)	-0.280614	0.102144	-2.747230	0.0137
C(12)	-2.320273	0.466724	-4.971404	0.0001
C(13)	0.000459	4.03E-05	11.40945	0.0000

Determinant residual covariance 1.305987

Equation:

$C(2)*RGDP + C(3)*T + C(4)*MM + C(5)*DDI + C(6)*R + C(7)*B$
 $+ C(8)*E + C(9)*DDMM + C(14)*DDB$

Observations: 15

R-squared	0.992040	Mean dependent var	15.01333
Adjusted R-squared	0.981427	S.D. dependent var	11.56700
S.E. of regression	1.576371	Sum squared resid	14.90968
Durbin-Watson stat	2.703148		

Equation: $RGDP = C(10) + C(11)*I + C(12)*E + C(13)*M$

Observations: 15

R-squared	0.955008	Mean dependent var	22.17467
Adjusted R-squared	0.942737	S.D. dependent var	5.793430

S.E. of regression	1.386345	Sum squared resid	21.14146
Durbin-Watson stat	1.512702		
